جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين عام 1975-2010

إعداد
أزهار إبراهيم العقاد

إشراف
د. وائل عناب

قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2017م

الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة
ما بين عام 1975-2010

إعداد

أزهار إبراهيم العقاد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2017/07/02م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. وائل عناب / مشرفاً ورئيساً	....
2. د. حسين الريماوي / ممتحناً خارجياً	....
3. د. أحمد رأفت / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى التي ربتني في صغري واهتمت بي في كبري، ورافقتني في الدعاء في كل وقت والدتي الحبيبة.

إلى الذي وقف إلى جانبي وساندني وصبر معي، و شجعني ودعمني لبلوغ هدفي وكان سببا في دراستي زوجي الغالي.

إلى أبنائي مها، وناجي، وفراس، الذين شجعوني ودعموني جعلهم الله من أبناء الخير والسعادة،

أسأل الله تعالى أن يبارك فيهم ويجعلهم قرة عين لي، وأن يوفقهم في تحقيق طموحاتهم.

إلى عائلتي جميعا لدعمهم لي وتشجيعي والوقوف بجانبي.

إلى كل من علمني وساعدني في الوصول إلى هدفي.

إليهم جميعا أهدي ثمرة بحثي، داعية المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتي، وأن ينفع به المسلمين، إنه جواد كريم.

إلى الذين ضحوا بأرواحهم رخيصة لنعيش الحرية والكرامة إلى الأسود القابعة في سجون الظلم والاحتلال، إلى المدافعين عن أقصانا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية في كافة أنحاء فلسطين، والذين هم أهلي واخوتي أهدي لهمم هذا الانجاز.

إلى شعب عشت معه وعنده السنوات الطوال وما لقينا منه إلا كل الحب والاحترام والاحتضان والأخلاق العالية في كل تعامل، والذي تحلى بهذه الصفات من قيادته التي صنعت المستحيل واصحبت في مصاف العالمية بالتقدير والاحترام

مواطني دولة الامارات العربية المتحدة جميعاً لهم مني كل الاحترام والتقدير

أزهار إبراهيم العقاد

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، وعلى آله وصحابته والتابعين، وبعد :

أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتور: وائل عناب، لمساعدته لي حيث لم يبخل بوقت ولا جهد ولا مشورة ولا توجيه، لذا أسأل الله أن يحوطه برعايته، وأن يحفظه ذخرا للأمة، وراعيا لطلبة العلم إذ لولا توجيهاته ومساعدته لما خرج هذا البحث إلى النور، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقديرإلى الدكتور أحمد رأفت وكامل الهيئة التدريسية لمساعدتي في تحقيق هدفي، وأسأل الله أن يحفظهم جميعا.

وأتقدم بالشكر الجزيل للإداريين في دار الكتب الوطنية المجمع الثقافي، ومكتبة جامعة زايد في دولة الإمارات العربية المتحدة، لمساعدتي في الحصول على المراجع الخاصة بالدراسة.

الباحثة : أزهار إبراهيم العقاد

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين عام 1975-2010

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمــت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالبة:**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

فهرس الخرائط

الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين عام 1975-2010

إعداد

أزهار إبراهيم العقاد

إشراف

د. وائل عناب

الملخص

تبحث هذه الدراسة في موضوع الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ما بين عام 1975-2010، وقد اعتمدت الدراسة على عينة طبقية عشوائية، وزعت على الأسر في إمارات الدولة، وكان حجم العينة 498 أسرة، وعدد الأفراد 2883، وقد تم تقسيم الدولة إلى سبعة أقسام، كل إمارة على حدة (إمارة أبو ظبي، ودبي، والشارقة، والفجيرة،وعجمان، ورأس الخيمة، وأم القيوين) ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم التحليل الإحصائي من أجل الوصول إلى قياس كميّ للمتغيرات، وقد اشتملت الدراسة على ثماني فصول؛ يتناول كل منها جانبا من جوانب تلك الأوضاع في محاولة لإحاطتها من كافة الجوانب.

وقد كان الهدف من الدراسة التعرف على الأوضاع السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتفسير التغيرات التي طرأت عليها وتقصي العوامل المختلفة التي كانت وراء تشكيلها، وتتبع المراحل التي تطور فيها نمو سكان دولة الإمارات والعوامل التي سادت في كل منها. بالإضافة إلى تحليل خصائص التركيب العمري و النوعي للسكان وانعكاساته على أداء الأنشطة الاقتصادية ومجمل نمو السكان، والإشارة إلى الآثار السلبية والمشكلات الحالية والمستقبلية الناجمة عن عدم التوافق في التركيبة السكانية، والآثار السلوكية والأخلاقية والثقافية وغيرها.

ولقد أظهرت الدراسة أن الهجرة بلغت ما نسبته 43%، كما أظهرت من خلال دراسة خصائص السكان أن الفئة العمرية الصغيرة أقل من 15 عاما قد بلغت 51.8 %، أي أنها تشكل أكثر من نصف عدد السكان، و أن الفئة العمرية المنتجة وهي الفئة ما بين عمر 15-64 بلغت 47.6%، أي أن مجتمع الإمارات هو مجتمع نصفه فتي والنصف الآخر في سن العمل.

كما ظهر هناك تباين في التركيب النوعي وفق فئات السن، فقد بلغت نسبة الذكور في الفئة العمرية 25–29 ما نسبته 10.6 %، بينما بلغت نسبة الإناث في الفئة نفسها 89.4%. كما تبين أن نسبة الحاصلين على الابتدائية هي الأعلى في الحالات التعليمية بنسبة 29.9% تركزت في الفئة العمرية 5–9 بنسبة 66.2%.

ولقد أشارت الدراسة إلى وجود مجموعة من الآثار الناجمة عن التركيبة السكانية في الدولة، ومن أهم الآثار الإيجابية أن العمالة الوافدة قد قامت بدور هام وحيوي في سد العجز في عنصر العمل اللازم لإحداث التنمية في دولة الإمارات، كما ساهمت في تأهيل العمالة الوطنية في مجالات متعددة. و من الآثار السلبية وأكثرها خطرا اختفاء الهوية العربية الإسلامية، فالمجتمعات ذات الأعراق المختلفة تشكل في واقع الأمر مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي القائم بقدر ما هي مرتبطه بمجتمعاتها الاصلية.

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد تم عرض مجموعة من التوصيات. ومن أهم هذه التوصيات العمل على توجيه الجهود لزيادة عدد الدراسات التي تتطرق إلى الأوضاع السكانية في دولة الإمارات، حيث إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تحظ بكم من الدراسات التي تبحث التركيبة السكانية للدولة والتغيرات التي طرأت عليها، والزيادة الكبيرة في حجم السكان خلال فترة زمنية قصيرة للتمكن من ضبط هذا الخلل في التركيبة السكانية التي تتحول مع مرور الوقت من ظاهرة مؤقتة إلى ظاهرة دائمة، ومن مشكلة قابلة للحل إلى معضلة تحتاج إلى وقفة جادة.

الفصل الأول

الخلفية النظرية للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

2.1 منطقة الدراسة

3.1 مشكلة الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 مبررات الدراسة

7.1 أسئلة وفرضيات الدراسة

8.1 مجتمع الدراسة

9.1 فرضيات الدراسة

10.1 الدراسات السابقة

11.1 خطة الدراسة

12.1 منهجية الدراسة ومصادرها

13.1 استبانة الدراسة

الفصل الأول

الخلفية النظرية للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تظهر أهمية الدراسات السكانية ممثلة في الديموغرافيا وجغرافية السكان في الدراسات العلمية لسكان الكرة الأرضية من حيث عددهم وتوزيعهم في العالم وتحليل عوامل الزيادة أو النقصان أو الكثافة والتخلخل. وكذلك تعالج الخصائص العرقية وحالات الزواج والطلاق والمواليد والوفيات والاستقرار والهجرة والتهجير والتوطين، وإعادة توزيع السكان داخل الوحدات السياسية والمجموعات الدولية الأقليمية أو بين أجزاء وقطاعات الدولة الواحدة.

كما تركز على دراسة بعض المشاكل التي تنبئ عن حالة السكان المادية والمعنوية، مثل حالتهم الصحية ودرجة انتشار التعليم أو تفشي الأمية بينهم ومدى انتشار موجات الإجرام بين بعض فئات السكان، كما تعالج ارتباط موجات الإجرام هذه بعوامل الإفساد الاجتماعي، والأساليب الوقائية والعلاجية المعمول بها لمواجهة الظواهر السكانية المقبلة، وتركز كذلك على إيجاد وسائل التلاؤم بين الزيادة السكانية وسياسة السكان، والعمل على تطبيقها كأسلوب تنظيم الأسرة وغيره من الأساليب التي يتم اللجوء إليها لمواجهة المشكلات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للسكان[1].

لا تقتصر مهمة الدراسات السكانية فقط على الاهتمام بالمعدلات والتغيرات وما إلى ذلك فحسب، بل إنها تعنى بأسباب ونتائج هذه التغيرات، وليس معنى ذلك تجاهل لغة الأرقام، وإنما أخذها كأداة من أدوات البحث الجغرافي، لما لها من أهمية في تصوير الظواهر السكانية بطريقة أوضح ويساعد القارئ على فهم ما يقرأ بصورة أفضل، وإذا كان كل علم يعمل بطبيعته لخدمة الناس فإن الدراسات السكانية تعمل لصالحهم بالدرجة الأولى.

---

[1] الشواورة، علي حمدان، الحبيس، محمود، **جغرافية السكان**، عمان، لا يوجد مكان النشر، 1992، ص18-1

فقد أصبحت هذه الدراسات مهمة وجوهرية لمخططي المدن ومهندسي المباني، ومجالس التعليم ورجال الأعمال والاقتصاد ورجال التخطيط الأقليمي والقومي والصحي، لأنهم جميعا دون استثناء يحتاجون لمعرفة ما سيكون عليه حجم العائلات مستقبلا، وكم منهم سيكون موجودا بعد خمس أو عشر سنوات وحتى ثلاثين سنة من اليوم. من هنا كانت لهذه الدراسات المتعلقة بالسكان أهميتها وضرورة وجودها بين فروع العلوم الإنسانية.

ومما استرعى اهتمام الباحثة في هذا الموضوع، الطابع الخاص الذي تتمتع به دولة الإمارات كجزء من العالم يميزها عن غيرها من الدول، فمنذ القدم وقبل عهد البترول ارتبطت دولة الإمارات بعلاقات تجارية مع الكثير من الدول المجاورة، مثل الهند وباكستان مما أدى إلى هجرة العديد من سكان هذه الدول إلى مناطق الدولة المختلفة، وكانت نسبة الهجرة إلى دولة الإمارات ضعيفة بصفة عامة، ثم بدأت في الارتفاع في منتصف القرن الماضي مع ظهور البترول بمعدلات عالية ومن مختلف الجنسيات – عربية – وأسيوية – وغربية، وقد كانت المعلومات الديموغرافية المتاحة قبل عصر البترول مبنية على تقديرات، الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه.

كما لفت نظر الباحثة قلة الدراسات المتعلقة بالأوضاع السكانية في دولة الإمارات،حيث إن معظم الدراسات تناولت التركيبة السكانية لدى مجلس التعاون الخليجي والبعض تخصص في بعض الأقطار مثل الكويت، قطر. ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تحظ بكمّ من الدراسات التي تبحث التركيبة السكانية للدولة والتغيرات التي طرأت عليها، والزيادة الكبيرة في حجم السكان خلال فترة زمنية قصيرة، وتعتبر الزيادة المفاجئة في عدد السكان في الدولة نتيجة طبيعية للتزايد في حجم الطلب على القوى العاملة أكثر من ارتباطه بالزيادة الطبيعية للسكان، إذ إن ارتباط زيادة السكان بالقوى العاملة كانت نتيجة لندرة القوى العاملة الوطنية، وليس لصغر الحجم السكاني فحسب بل لعدم كفاية وملاءمة المهارات الوطنية مع متطلبات التنمية الجديدة. لذا فقد كان الاتجاه إلى الاستعانة بالقوى العاملة الوافدة العربية وغير العربية، حيث تعكس التعدادات السكانية التي أجريت ما بين عامي 1975–2010م تأثيرا دقيقا لظهور البترول على

التغيرات التي طرأت على سكان دولة الإمارات دون استثناء، حيث أدى النمــو الســريع فــي الثلاثين سنة الماضية إلى خلق تركيبة سكانية جديدة وغير طبيعية. فمنذ عام 1968م ارتفع عدد السكان الوافدين من 65,782 نسمة إلى 3,315,536 نسمة في عام 2005م وبمعدل نمو سنوي 7.8% بين عامي 1975-2010م، بينما نجد أن عدد السكان المواطنين الأصليين قــد ارتفــع بمعدل زيادة سنوية قدرها 4.8%، ولكن لا يمكن تعليل هذه الزيادة السنوية الكبيــرة بالزيــادة الطبيعية فقط، بل تعكس أثر منح الجنسية وتقدم الخدمات الطبية، وقد تبين من تأشيرات العمــل الصادرة في عام 2006م أن 46.2% من العمالة كانت من الجنســية الهنديــة و 16.2% مــن الجنسية الباكستانية و 29.0% من جنسيات أخرى، بينما نجد العمالة العربيــة اســتأثرت فقــط بنسبة8.6% بعكس بعض الدول الخليجية الأخرى التي تزداد بها نسبة العمالة العربيــة علــى العمالة الغربية [1].

وترى الباحثة أن مفهوم التركيبة السكانية في هذه الدراسة، يمكن تحديــده مــن خــلال الخصائص الديموغرافية المتعددة، بما في ذلك الحجم السكاني للمــواطنين وغيــر المــواطنين والعمر والنوع والجنسية والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية، لذا فإن الخلل في توزيع الســكان وفق هذه الخصائص يعني خللا في التركيبة السكانية لأي مجتمع، وأن هــذه الأوضــاع تحــتم دراسة وتقييم وتحليل الواقع السكاني لهذه الشرائح البشرية الوافدة التي أصبحت تشكل المعــين الرئيسي للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات، فضلاعن أنها أصــبحت تنــذر ببعض المصاعب التي قد تنجم عن التهاون في رسم سياســات ســكانية لاحتــواء مثــل هــذه المصاعب قبل استفحالها.

وتمثل الأوضاع السكانية والخلل السكاني حاليا الشغل الشاغل والهمّ الأول للمســؤولين والمواطنين ولكافة الشرائح الاجتماعية في دولة الإمارات، فلا يوجد قضية تستحوذ على القــدر نفسه من الأولوية كقضية التركيبة السكانية وما تحويه من خلل، والتي بلغت في الآونة الأخيرة

---

[1] عبد الله، جميلة ناصر، **التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الأمنية كمدخل لتعزيز سياسات الأمن الديموغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الادارة العامة جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصــر العربية، 2008، ص42 – ص43،

مستويات حرجة وخطيرة تنذر بتجاوز حدود الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، وما يمكن أن تكون عليه التركيبة السكانية الطبيعية والاعتيادية لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، فلا يمكن لأي مجتمع أن يشعر بالأمن الاجتماعي في ظل خلل سكاني مزمن كالذي يعيشه حاليا مجتمع الإمارات، ولا يمكن لأي مجتمع أن يشعر بالاستقرار السياسي العميق في ظل أوضاع سكانية غير طبيعية ومختلة.

إن الخلل في التركيب السكاني الذي يعاني منه مجتمع الإمارات بشكل خاص والمجتمعات الخليجية بشكل عام يتفاقم، ويتحول مع مرور الوقت من ظاهرة مؤقتة إلى ظاهرة دائمة، ومن حالة عابرة إلى حالة مزمنة، ومن مشكلة قابلة للحل إلى معضلة تحتاج إلى وقفة جادة وإرادة قوية. لقد بذلت خلال30 سنة الماضية جهود مجتمعية وحكومية للحدّ من الخلل السكاني، وأثيرت في هذه الفترة قضية التركيبة السكانية المختلة في الإمارات على المستويات كافة، بما في ذلك المستويات القيادية العليا في الدولة وشكلت من أجل هذه القضية العديد من اللجان الوزارية الدائمة والمؤقتة والمشتركة، كما اتخذت بشأن التركيبة السكانية والعمالة الوافدة مجموعة من القرارات الوزارية والإدارية ووضعت ضوابط قانونية وتشريعية عديدة. ورغم كل ذلك استمر الخلل السكاني وازداد، ويبدو أنه سيستمر خلال المستقبل المنظور، فالإمارات تبدو في حاجة ماسة للمزيد من العمالة الماهرة وغير الماهرة العربية والأجنبية.

ينمو اقتصاد الإمارات سنة بعد سنة وسيجلب المزيد من الأيدي العاملة الأجنبية والمشاريع الضخمة تزداد ضخامة عقدا بعد عقد، وليس هناك من احتمال لتوقفها، وستحتاج بالتالي للمزيد من العمل والمزيد من العمالة الآسيوية[1].

أما القطاع الخاص فإنه ينتعش يوما بعد يوم، وسيستمر في اقتناص الفرص الاستثمارية الجديدة والمستقبلية وسيوظف بطبيعة الحال المزيد من العمالة الذكورية الرخيصة، كما أن الأسرة الإماراتية التي تتكاثر باستمرار تتطلب المزيد من الخدم والمربيات اللاتي يتوافرن بأسعار رخيصة نسبيا في الدول الأسيوية المجاورة.

[1] توهيل، سعيد محمد – شراب، يوسف محمد، **مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة**، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2005م، ص323-324

وأما الفئة الاجتماعية المنتفعة من التركيبة السكانية، فإنها تسعى دائما لاستغلال كل المنافذ لإغراق سوق العمل بالأيدي العاملة، علاوة على ذلك فإن العمالة الوافدة نفسها أصبحت تجلب المزيد من العمالة الوافدة حتى لو لم تكن هناك فرص عمل حقيقية، أما أبواب الهجرة فإنها ما زالت مفتوحة كل الانفتاح ولكل الجنسيات التي يسمح لها بالدخول المرفق بكل المغريات والمحفزات الحياتية والترفيهية والسياحية للبقاء المؤقت وربما الدائم.

تشير هذه المعطيات إلى أن الخلل السكاني سيستمر ولا يبدو أنه سيتوقف قريبا، كما أن نسبة المواطنين ستتراجع يوما بعد يوم، وستتناقص سنة بعد سنة، حيث إنه يتوقع في 2020 أن نسبة المواطنين من إجمالي عدد سكان الإمارات ربما لن تزيد على 5%،وإن صحت هذه التوقعات السكانية المستقبلية أو لم تصح، فإن الإمارات هي أمام مأزق حقيقي، فلا وقف الخلل السكاني ممكن ولا استمراره مقبول. إن الإمارات هي اليوم في وضع سكاني صعب وهي أمام خيارات سكانية أصعب.

يرتبط التغير الديموغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتحول الاقتصادي من اقتصاد تقليدي يعتمد على التجارة والصيد والزراعة البسيطة إلى اقتصاد يعتمد على عوائد البترول، ولقد كان لهذا التغير في نمط الحياة دوره الكبير في التغير الديموغرافي الذي تمر به الدولة[1].

2.1 منطقة الدراسة

دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية أنشئت عام 1971م، وهي تضم سبع إمارات هي أبو ظبي – ودبي – والشارقة – وعجمان – وأم القوين – والفجيرة، ثم انضمت إليها رأس الخيمة عام 1972م، وكان للدولة دستور مؤقت أصبح دائما منذ عام 1996م.

تقع دولة الإمارات في البروز الأرضي الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وهي تمتد بين درجات العرض الجغرافي الشمالية 22 درجة و30 دقيقة، و26 درجة و 5 دقائق، أما

[1] خليل، أحمد – الكبيسي، سعد وآخرون، **الخلل السكاني في الإمارات خلال 30 سنة الواقع –المشكلات –المقترحات**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 1999، ص16

إذا أضيفت إلى ذلك الجزر الإماراتية في الخليج يكون حدها الشمالي الأقصى هو العرض الجغرافي الشمالي 26 درجة و15 دقيقة، أي أنها تقع ضمن المنطقة الحارة. كما أنها تمتد بين خطي طول 51 و 56.5 درجة شرق خط جرينتش[1]، ولا تظهر أهمية الموقع الجغرافي لدولة الإمارات إلا إذا درست بصفاتها كأحد أقاليم شبه الجزيرة العربية وحوض الخليج، وعلى هذا الأساس يبرز الدور الانتقالي لموقع الإمارات بين عالمين بيئيين كبيرين،هما العالم المائي البحري للخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب، والعالم الصحراوي القاري لصحراء الربع الخالي، ولقد منح الموقع الجغرافي البلاد أهمية بارزة في المجالين التجاري والاستراتيجي، وهي أهمية ما زالت دولة الإمارات تتمتع بها إلى اليوم، وتمثلها خطوط النقل والتجارة البحرية وكذلك قربها من مضيق هرمز، وتعاظم دور الموقع الجغرافي لها مع التوسع في استخراج النفط والغاز مما جعلها واحدة من المناطق ذات القيمة الاقتصادية والإستراتيجية الكبيرة في العالم[2].

وتحيط بدولة الإمارات العربية من الشرق سلطنة عمان وخليج عمان، ومن الشمال الخليج العربي ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية، وتقدر حدود الدولة بنحو 1740كم، منها 730كم حدودا بحرية، كما أن حدود الدولة غير ثابتة نهائيا، ولم يتفق عليها رسميا إلا في أجزاء محددة منها، إذ مر وضع الحدود بأحداث ومراحل خلافية بين الأطراف ذات المصالح.

وتغطي أرض الإمارات مع جزرها مساحة قدرها 83600 كم^2، أما مساحتها من دون الجزر فنحو 77700كم^2، ويزيد عدد الجزر عن 200 جزيرة أكبرها جزيرة الأبيض، ويبلغ مجموع السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة 8,26 مليون نسمة تقريبا يمثل الوافدون ما نسبته 88.5% منهم بينما تنخفض نسبة المواطنين الأصليين إلى حوالي 11.5%، وذلك حسب نتائج التقديرات السكانية التي أجريت عام 2010.[3]

---

[1] الصباح، أمل يوسف، **سكان دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في جغرافية السكان**، وحدة البحث والترجمة، جامعة الكويت، 1979، ص 6

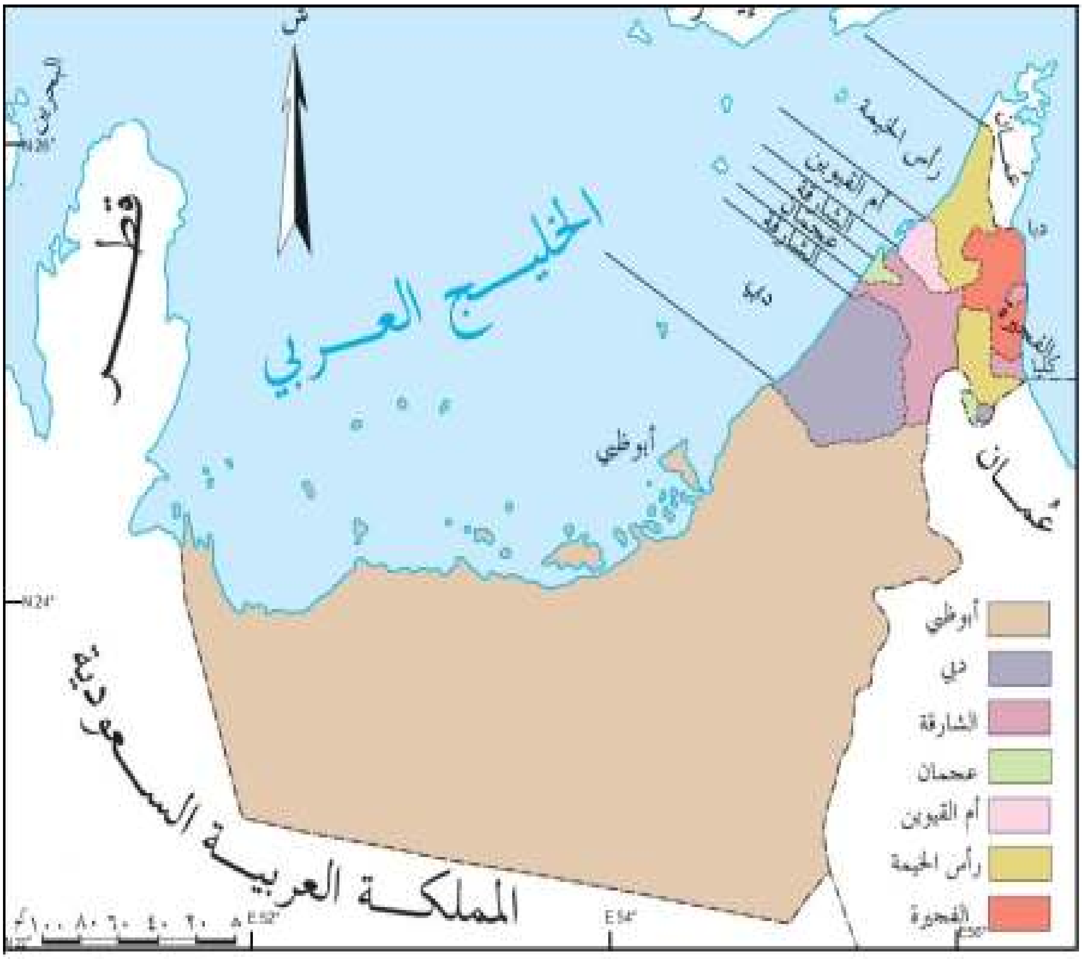
[2] الموسوعة العربية 2014-1-25 www.arab-ency.com\index.php

[3] دولة الامارات العربية المتحدة، **تقديرات 2010**، المركز الوطني للاحصاء.

جدول (1-1) السكان حسب الجنسية (مواطن-غير مواطن) والجنس(تقديرات منتصف2010)

الجنسية	ذكور	%	إناث	%	جملة	%
مواطنون	479.109	7.8	468.888	22.3	947.997	11.5
غير مواطنين	5.682.711	92.2	1.633.362	77.7	7.316.073	88.5
جملة الدولة	6.161.820	100	2.102.250	100	8.264.070	100

المصدر المركز الوطني للإحصاء، تقديرات 2010 (لايوجد رقم جدول)



خريطة (1-1) الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة

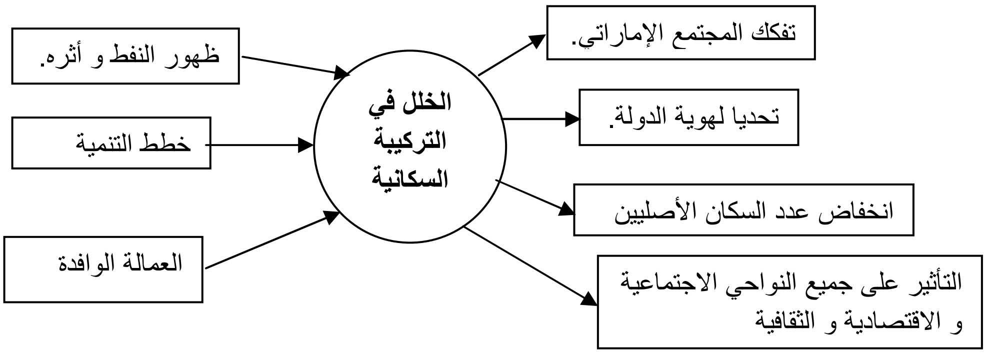
المصدر: الموسوعة العربية: https://www.google.ps، تاريخ دخول الموقع /2015/10

3.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في واقع التركيبة السكانية في دولة الإمارات، التي تعتبر نتاجا لخطط التنمية الشاملة التي أنتجتها الدولة بعد ظهور النفط، وما ترتب عليها من انعكاسات في مجالات مختلفة اجتماعية ثقافية سياسية وغيرها، أدت إلى حدوث ظاهرة الخلل السكاني في

المجتمع الإماراتي ومن خلال الإحصائيات الرسمية تزداد الظاهرة بروزا، والتي تتمثل بوجود الكمّ الهائل من العمالة الوافدة خاصة الآسيوية، وقد تبين أن سكان الدولة الأصليين أصبحوا أقلية بالمقارنة مع السكان الوافدين من دول أخرى، الأمر الذي يعني أن موضوع التركيبة السكانية قد بات يمثل تحديا لهوية دولة الإمارات العربية المتحدة.

هذا بالإضافة إلى أن وجود الكمّ الهائل من الجاليات المختلفة في الدولة:عربية – وآسيوية – وغربية له تأثير على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن هذه التعددية تركت آثارها بشكل جلي في المجتمع الإماراتي، فقد أصبحت تهدد بتفكيك المجتمع الإماراتي المسلم. يوضح الشكل رقم (1-1) الخلل في التركيبة السكانية من حيث الأسباب والنتائج.



شكل (1-1): الخلل في التركيبة السكانية أسبابه ونتائجه

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- تضيف إلى الدراسات المتخصصة التي تعالج موضوع السكان في دولة الإمارات وتحلل أهميته ودوره في عملية التنمية التي تشهدها الدولة.

2- تقدم دراسة سكان الإمارات مثالا للدول النامية التي تمكنت بما لديها من إيرادات بترولية من تحقيق قفزات سريعة في التطور الاقتصادي.

3- يسهم التعرف على حجم الهجرة الوافدة للإمارات في تنفيـذ خطـط التنميـة الاقتصـادية والعمرانية،ونسبة مشاركتها في قوة العمل ودرجة تأثر التنمية بها، ممـا يمثـل ضـرورة للتخطيط الاستراتيجي للدولة، وأهمية بالغة من أجل تحقيق التوازن في التركيبة السـكانية وإصلاح الخلل الناجم عن التعددية في الجنسيات.

5.1 أهداف الدراسة

1- تتبع المراحل التي تطور فيها نمو سكان دولة الإمارات، والعوامل التي سادت في كل منها.

2- تحليل خصائص التركيب النوعي للسكان وانعكاساته على أداء الأنشطة الاقتصادية ومجمل نمو السكان.

3- الكشف عن الأوضاع السكانية لدولة الإمارات، وتفسير التغيرات التي طرأت عليها وتقصي العوامل المختلفة التي كانت وراء تشكيل هذه الأوضاع.

4- تعيين الآثار السلبية والمشكلات الحالية والمستقبلية الناجمة عن عدم التوافق في التركيبـة السكانية والآثار السلوكية والأخلاقية والثقافية وغيرها.

5- معرفة التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية.

6.1 مبررات الدراسة

1- النقص في الدراسات المتعلقة بسكان دولة الإمارات بالمقارنة مـع دول الخلـيج الأخـرى وخاصة الكويت.

2- حصر جوانب الخلل في التركيبة السكانية كخطوة في محاولة إيجاد حلول لها.

3- إن علاقة السكان والتنمية في دولة الإمارات هي علاقة تاثير متبادل، ففهم الحقائق السكانية من مختلف جوانبها، يعد أساسا لفهم الكثير من المتغيرات التي تهـم المخططـين الـذين يضعون خطط التنمية.

7.1 أسئلة الدراسة

1- ما هي العوامل التي تقف وراء تطور أعداد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة؟

2- هل تعاني دولة الإمارات من خلل في حجم السكان المواطنين مقارنة بنظرائهم غير المواطنين؟

3- هل تتناسب الموارد البشرية والوطنية المتاحة مع النمو الحاصل في الطلب على القوى البشرية لمواكبة متطلبات التنمية الحالية؟

4- ما هي انعكاسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها دولة الإمارات.

5- هل هنالك توازن في التركيب العمري والنوعي؟

6- هل المستويات التعليمية والاقتصادية والمهنية للعمالة الوافدة إلى دولة الإمارات متطابقة مع متطلبات التنمية الحاصلة فيها؟

8.1 مجتمع الدراسة

شملت هذه الدراسة سكان الإمارات السبع المختلفة في كثافتها السكانية، وتوزيع السكان بمختلف الجنسيات ونسبة المواطنين، وحجم الطلب فيها على القوى العاملة، والأنشطة الاقتصادية، ومستويات الدخل، والمستوى التعليمي في كل منهما.

ولقد بلغ عدد سكان الإمارات السبع وفق تقديرات2010م 8264070 نسمة، شكل الوافدين 88.5% والمواطنين 11.5%.[1]

9.1 فرضيات الدراسة

وضعت الباحثة مجموعة من الفرضيات القابلة للقياس وهي:

---

[1] المركز الوطني للإحصاء **تقديرات 2010**م، مرجع سابق

الفرضية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين الإمارة والحالة العملية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين الجنسية ومتوسط الإنجابية للمرأة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(a=0.05)) بين الجنسية ومدة الإقامة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين الحالة العملية والجنسية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(a=0.05) بين الإمارة والدخل.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين الإمارة وجنسية القوى العاملة.

الفرضيةالسابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين طبيعة العمل والجنس.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين الجنسية والحالة الزواجية

10.1 الدراسات السابقة

هنالك بعض الدراسات التي يمكن الرجوع إليها من الباحثة، وتم تلخيصها لتكون إطارا نظريا للدراسة:

دراسة عبد الحميد غنيم وهي بعنوان " **دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة** " عام 1993 والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- يعد النشاط الاقتصادي عاملا متحكما في توزيع السكان بعد استثمار عائدات البترول في مجالات التنمية.

2- تضم مدن الإمارات العربية المتحدة التسع (أبو ظبي – دبي – الشارقة – وعجمان – وأم القوين – ورأس الخيمة – والفجيرة وخورفكان – والعين) 87,5% من سكان الدولة، وهذا يشير إلى توجه السكان الحضري وتضخم المدن الساحلية.

3- يعيش 81,2% من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في الساحل الغربي الذي يشغل 18,9% من مساحة الدولة.

4- أدى صغر حجم التجمعات السكانية وتباعدها عن بعضها بمسافات شاسعة في ريف الإمارات وباديتها، إلى وجود صعوبة في تنفيذ خطط التنمية؛ مثل إقامة المشاريع الزراعية وطرق المواصلات والمدارس والمستشفيات وغيرها.

دراسة للباحثة جميلة ناصر عبد الله وهي بعنوان " **التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الأمنية كمدخل لتعزيز سياسات الأمن الديموغرافي في دولة الإمارات** " رسالة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة 2008 والتي توصلت فيها الباحثة إلى الحقائق التالية:

1- يتوزع السكان في دولة الإمارات ضمن مجموعتين أساسيتين هما المواطنون والوافدون، وتختلف هاتان المجموعتان في عدد من الصفات الديموغرافية؛ كالخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة، والتوزع السكاني حسب السن والجنس.

2- ألقت الباحثة الضوء على القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة بقصد الحفاظ على التركيبة السكانية متوازنة، ولكن الخروج عن هذه القوانين من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد، أدى إلى بروز مشكلة التركيبة السكانية في الدولة وحدوث خلل فيها.

3- انعكاسات الخصائص الديموغرافية على تركيب قوة العمل، فقد تم تحليل الآثار السياسية والاقتصادية – والاجتماعية – والأمنية للعمالة الوافدة – بالإضافة إلى الآثار الإيجابية.

دراسة للباحثة ميثاء سالم عمير الشامي "**الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة** " دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة 1996م والتي توصلت فيها الباحثة إلى الحقائق التالية:

1- نمت الهجرة إلى الخليج العربي وتعاظمت بنمو تدفق العوائد النفطية، وتم تقسيم تطور الهجرة إلى هذه الدولة إلى أربع مراحل تبعا لمسيرة تدفق تلك العوائد.

2- تزايد العمالة الوافدة في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة حتى تجاوزت عدد المواطنين بعدة أضعاف، والذي غلب على هذه العمالة هو العنصر الآسيوي،وذلك لتفضيل القطاع الخاص استخدام هذه العمالة لطاعتها ورخص أجورها مقارنة بالعنصر العربي.

3- توزيع العمالة الوافدة على الإمارات ليس متوازنا حيث يرتبط التوزيع بحجم النشاط الاقتصادي في الإمارة. وحاجتها إلى عناصر العمالة الوافدة حيث إن إمارة أبو ظبي، ودبي، والشارقة، تفوز بالنصيب الأكبر من العمالة الوافدة.

4- إن من أهم الخصائص المميزة للبناء السكاني، ازدياد معدلات الزيادة الطبيعية إلى جانب الزيادة في الهجرة الوافدة، بسبب الظروف الاقتصادية الملائمة من ناحية، والخدمات الصحية من ناحية أخرى، ففي مقابل ارتفاع معدلات المواليد انخفضت معدلات الوفيات بسبب ظروف الرعاية الصحية الجيدة.

5- تميز البناء السكاني لمجتمع الإمارات بخاصية الذكورة، وذلك يرجع بالأساس إلى أن غالبية السكان الوافدين من الذكور، فمنهم الموظفون الذين تركوا أسرهم في مجتمعاتهم، وهم غالبا من الذكور، أو أن القوانين لا تسمح للعمال الآسيويين الذكور اصطحاب أسرهم، وزوجاتهم إذا هبطت أجورهم عن مستوى معين تحدده الدولة.

دراسة للباحث بلال محمد بلال بعنوان "**التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين" في دولة الإمارات العربية المتحدة بين 1975-1980** والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- إن الوافدين إلى دولة الإمارات حددوا إلى مدى كبير شكل التركيب العمري والنوعي للسكان، كما أنهم حددوا وشكّلوا الوضع العرقي لهم.

2- تظهر الخصائص السكانية لإجمالي السكان في الفترة ما بين 1975-1980 بوضوح الانخفاض النسبي للمواطنين مقارنة بغير المواطنين. وبمقارنة القوى البشرية وخصائصها يتضح أن مستوى غير المواطنين التعليمي والمهني أعلى من مستوى المواطنين، لذلك فهم يتركزون في القطاعات الحديثة بشكل كبير، ومع ذلك فإن حصة المواطنين في القطاعات التقليدية انخفضت نسبيا.

3- أدى الاعتماد على هجرة الأيدي العاملة، إلى وضع ديموغرافي فريد من نوعه في دولة الإمارات، حيث إن النمو السكاني المتمثل في التركيب العمري والجنس هما اللذان يحددان الزيادة الطبيعية في المجتمع، ولكن الحال ليس كذلك في دولة الإمارات، حيث إن الطلب على القوى العاملة في الدولة يؤثر على النمو السكاني كما يؤثر على التركيب العمري والجنس في المجتمع.

4- مجتمع الإمارات هو مجتمع ذكور لأن نسبة الذكور فيه ضعف الإناث، كما أن أكثر المجموعات السكانية توازنا في الدولة هي مجموعة المواطنين، والتي يشكل فيها الذكور 108 بالنسبة لكل 100 أنثى، أما العرب فهم يشكلون 218 ذكرا لكل 100 أنثى في سنة 1975 وحوالي 168 ذكرا لكل 100 أنثى في عام 1980.

5- نسبة الأمية بين المواطنين أعلى من غير المواطنين، كما أن ذوي التعليم العالي أكبر من غير المواطنين منها بين المواطنين للسنوات 1975-1980م.

6- السمة الواضحة في التركيب العمري لإجمالي سكان الإمارات هي تركزهم بين مجموعات الأعمار من 15- 59 سنة وأكثر من ثلثي السكان هم في هذه الفئة العمرية العاملة.

دراسة للباحث مصطفى عبد العزيز مرسي بعنوان " **الهجرة والتركيبة السكانية لـــدول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات العولمة** " والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- وجود عدد كبير من الوافدين الأجانب الذين تتزايد أعدادهم أو تتناقص سريعا تبعا لأي تغير في السياسات الوطنية الخاصة بالهجرة أو العمالة.

2- اعتماد اقتصاديات هذه الدول ورفاهيتها على استمرار تدفق الإيرادات من مبيعات الـــنفط، بحيث إذا انخفض الطلب على النفط فجأة أو انخفضت أسعاره بشكل كبير فإن عوامل التغير السكاني سوف تتأثر إلى حد كبير.

3- هنالك مدرستان للتعامل المستقبلي مع الوضع الديموغرافي لدول الخليج العربـــي، الأولـــى ترى ضرورة تشجيع تزايد النسل إلى أقصى حد والثانية ترى عكس ذلك، وأن الأمر أصبح يتطلب من الآن وضع سياسة سكانية منضبطة.

دراسة للباحثة أمل يوسف الصباح بعنوان " **سكان دولة الإمارات العربيـــة المتحـــدة** " دراسة في جغرافية السكان 1979م. والتي توصلت فيها الباحثة إلى الحقائق التالية:

1- التعداد السكاني في عام 1974م بداياته ومراحله في دولة الإمارات، والتحضـــيرات التـــي رافقته والأسلوب المتبع في التعداد.

2- بنية الإمارات هي بنية ديموغرافية مختلة، حيث يزيد من اختلالها أن نســـبة كبيـــرة مـــن الأجانب هم من غير العرب وخاصة من الهنود والباكستانيين.

3- تعرضت الدولة لهجرة واسعة بعضها بالطرق المشروعة وبعضها الآخـــر بطـــرق غيـــر مشروعة، كانت نتيجتها نموا سكانيا سريعا، وخاصة في الفترة التالية لعام 1972م، حيـــث

فاقت معدلات النمو السكاني السنوي جميع المعدلات السابقة للتاريخ المذكور نتيجة لتطور إنتاج النفط.

4- إن تأثير الهجرة على الخصائص العمرية للسكان تزيد حدته في إمارة أبو ظبي تليها إمارة دبي في عام 1975م، حيث إن ما يقارب من 75% من سكان هاتين الإمارتين يمثلون الفئات العمرية الشابة المنتجة بالدولة والتي تتكون غالبيتها من الذكور.

دراسة للباحث محمد عدنان وديع بعنوان " **قضايا السكان في الوطن العربي قراءة في الواقع والتحديات** " 1999م والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- تركز السياسات السكانية على الجانب الكمي للسكان، من حيث أعدادهم ومعدل نموهم، تغفل الجوانب الأصيلة في إدارة الموارد البشرية للبلاد، أي تلك المتعلقة بنوعية السكان ومدى التواؤم بين مجموعة الموارد المتاحة والرفاه المستهدف في أي تنمية بشرية حقيقية مستديمة.

2- أبرز التحديات السكانية في البلدان العربية وإن اختلفت أهميتها من بلد لآخر بحكم الفوارق في الموارد وفي مستوى التنمية، هو الحجم الإجمالي للسكان ومعدلات نموه ومراحل الانتقال الديموغرافي، وقد تناولت الدراسة أثر ذلك النمو على تركيب السكان عمريا وجغرافيا وبالتالي على عبء الإعالة وعلى الخدمات المتنوعة.

دراسة للباحث عيسى موسى الشاعر بعنوان " **مفهوم الحجم الأمثل للسكان** " مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة. والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- ضرورة وضع ضوابط بشأن العمالة الوافدة، واتخاذ إجراءات معينة لتنمية العمالة الوطنية.

2- انخفاض معدل مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي واستمرار الاعتماد على العمالة الوافدة أدى إلى وجود خلل في تركيب القوى العاملة في الدولة وغلبة العنصر الوافد بصفة عامة.

3- إذا ما استمر التحسن الاقتصادي، وإذا ما استمرت القطاعات غير النفطية تحقق معـدلات نمو مرتفعة فمن المتوقع أيضا ارتفاع الحجم الأمثل للسكان.

4- إن مؤشرات تركيب السكان، حسب العمر والنوع وطبيعة العمل، والحالة الزوجية واللغـة والحالة التعليمية، وتركيب السكان حسب الجنسية والدين كلها تعتبر من دلالات التغيـرات البنائية في مجتمع الإمارات.

دراسة للباحث نادر فرجاني "**الهجرة إلى النفط** " **أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**" والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- الدوافع للهجرة عوامل الطرد في البلد الأم وإغراء المال في بلد النفط، حيث أشار الباحـث إلى الدافع المهيمن للهجرة،المتمثل بالمصاعب الاقتصادية التي تواجهها غالبية المـواطنين في بلد المنشأ، وبالتالي أصبح احتمال العمل لفترة ما في أحد البلدان العربية النفطية السبيل المتصور الوحيد لغالبية سكان بلدان المنشأ، لادخار قدر كاف من المال لمواجهة حاجـاتهم المتوقعة، ويؤدي هذا لنشوء حالة من البحث المستمر عن فرصة للهجرة لأحد هذه البلدان.

2- يتبين للوافد من البلدان العربية أن العمل والإقامة نعمة مختلطة بنقمة، حيث تضم النـواحي الإيجابية مستوى معيشة أعلى للوافد وعائلته خلال تلك الفترة، وإمكانية توفير المال للعائلة في حالة تركهم في الموطن الأصل عن طريق التحويلات النقدية بالإضـافة إلـى عـلاج مشكلاتهم المالية الملحة. كما تطرقت الدراسة إلى الإشارة إلى السلبيات فيما يتعلق بقسـوة الظروف المناخية، بالإضافة إلى المتاعب العاطفية والاجتماعية الناجمة عن الانفصال عن الوطن والأهل خاصة إذا كان المهاجر رب أسرة، بالإضافة إلى شعور الوافد بأنه يعامـل كمقيم من الدرجة الثانية،ويعود هذا الشعور لأشكال مختلفة من التمييز ضد الوافدين بما في ذلك الفوارق في الأجور والمزايا الأخرى، بالإضافة إلى حالة العمل المأجور التي يعامـل بموجبها الوافد كمرتزق يجب أن يعمل كما يطلب منه، في مقابل الأجر الذي يحصل عليه،

وطبيعي أن درجة المعاناة من هذه المنغصات تتفاوت من وافد لآخر حسب الموقع الوظيفي والمكانة الاجتماعية.

3- أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينات أدى إلى نقلة نوعية في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي في الكويت، إذ تراكمت عوائد النفط بمعدلات غير مسبوقة فعلى الرغم من ضخ كميات ضخمة من العوائد في برامج إنفاق عام، كان هنالك فوائض، حيث إن الزيادات الهائلة في الإنفاق العام خلال الفترة 1975_ 1977، حفزت موجة نمو اقتصادي كان لها آثار جوهرية على أوضاع السكان وقوة العمل بالكويت.

4- تنطوي أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، على خطر داهم على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية، مما يجعل من تنمية القوى البشرية أهم المحددات الرئيسية لمصير دولة الإمارات، ليس فقط من حيث التقدم الاجتماعي –الاقتصادي، ولكن حتى من منظور الأمن والحفاظ على الكيان السياسي حيث يعود هذا أساسا إلى:

- إلى أن القوى البشرية هي إحدى موردين رئيسيين يتسمان بالندرة الشديدة، وهما الأرض القابلة للزراعة والبشر، في مقابل الوفرة النسبية للموارد المالية الناتجة عن استنضاب مخزون نفطي كبير.

- أدى استيراد العمالة من الخارج على نطاق واسع إلى تدني نسبة المواطنين في السكان ووجود تعددية سكانية فادحة، وغلبة للوافدين وخاصة الأجانب في عمالة كافة مناحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وأن هذه الظاهرة كانت في زيادة مطردة في السنوات الأخيرة

- لم تستغل الموارد البشرية على ندرتها النسبية الشديدة الاستغلال الأفضل خاصة بالنسبة للمواطنين، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطية.

دراسة للباحث حسن الخياط بعنوان "**الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** " 1982م والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- تعاني دول الخليج العربي من الازدواجية السكانية، فقد تعددت فيها الجنسيات العربية والأجنبية، ونما أفراد بعض هذه الجنسيات ليشكلوا نسبا عالية من إجمالي سكانها.

كما أشار الباحث إلى أن نسبة الوافدين من السكان (عرب وأجانب) قد شكلوا في عام 1980 نحو58,6% من إجمالي سكان الكويت، وأكثر من 75% من إجمالي سكان الإمارات العربية المتحدة،67% من سكان قطر، وأنها أصبحت في عام 1981 نحو32,4% من إجمالي سكان البحرين و30% من إجمالي سكان سلطنة عمان، إن هذه النسب رغم عدم دقتها في بعض الدول كقطر وعمان، فإنها تعتبر مؤشرا هاما لنوع التشكيلة السكانية التي تطغى على الساحة الخليجية حاضرا ومستقبلا.

2- تخفف إيجابيات الهجرة على البلدان المصدرة لها من وطأة البطالة والبطالة المقنعة فيها، إلا أن هذه الإيجابية بدأت تنقلب إلى سلبية وخاصة في البلدان العربية، ذلك أن هذه الهجرات تجتذب ما يتوافر من المهارات والخبرات الأساسية التي تكون البلدان بأمس الحاجة إليها.

ويختلف الأمر في الأقطار الآسيوية وخاصة في أقطار شبة القارة الهندية،إذ إن في هذه الأقطار فيض من العمالة والبطالة بمختلف أشكالها وحتى بين ذوي الخبرة والكفاءة، الأمر الذي يجعل من هذه الهجرة متنفسا لهذه الأقطار، يخدم أغراض عديدة ويأتي بمردودات إيجابية كثيرة، مما حدا بحكوماتها إلى تنظيم وتشجيع تلك الهجرات،وتبنيها لخدمة الأغراض الوطنية وكذلك الفردية.

3- أما هجرة العمالة من الأقطار العربية إلى دول الخليج العربي فهي لا تخدم ذات الأغراض، إذ أنها لا تصدر العمالة الفائضة غير المستخدمة فحسب، بل وشملت الهجرة عمالتها الماهرة التي تحتاج إليها في تنميتها القطرية.

4- لقد شهد عقد السبعينات نموا هائلا في عدد سكان دولة الإمارات بمعدل يتجاوز 15% سنويا، مما ترتب علية زيادة عدد السكان من حوالي مائتي ألف في بداية السبعينات إلى 1,043,225نسمة في نهاية عام 1980.

وقد صاحب هذا النمو غير المسبوق في السبعينات، انخفاض نسبة المواطنين في السكان من أكثر من 60% في سنة 1968 إلى 36% فقط في عام 1975، وأن هذه النسبة تابعت الانخفاض إلى ما دون الربع في عام 1980، وقد كان هذا الانخفاض في نسبة المواطنين نتيجة طبيعية للفرق الكبير بين معدلي نمو المواطنين والوافدين.

فبينما زاد المواطنون بحوالي 6% وهذا معدل مرتفع في حد ذاته يعود أكثر من نصفه لمنح الجنسية لغير المواطنين، كان عدد الوافدين ينمو سنويا بمعدل فلكي يتعدى 23%، ولهذا فإنه عبر السنوات الاثنى عشر(1968_1980) تضاعف عدد المواطنين مرة واحدة تقريبا، بينما زاد عدد الوافدين بأكثر من اثنتي عشرة مرة.

يختلف النمو في النصف الأول من السبعينات عنه في النصف الثاني، فقد كان أكثر سرعة، ويعزى سبب ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في النصف الثاني، مما ترتب علية انخفاض معدل النمو في قوة العمل الوافدة، وبالتالي في السكان الوافدين،ومع ذلك فقد بقي معدل النمو للوافدين غاية في الارتفاع حوالي18% سنويا خاصة عند مقارنته بمعدل نمو المواطنين في الفترة ذاتها، إن هذه القفزة الهائلة في عدد سكان الإمارات في السبعينات، توضح ما فعله البترول بالوضع الديموغرافي في البلاد والذي شمل تأثيره الإمارات بأجمعها، ومع ذلك فإن من الواضح أن هناك تباينا في معدلات النمو السكاني في الإمارات المختلفة، وأن التغير قد تركز بصورة خاصة في الإمارات البترولية.

فقد شهدت إمارة أبو ظبي أعلى معدل للنمو السكاني على الإطلاق، وهي في ذات الوقت ذات أعلى دخل بترولي، تليها إمارة دبي التي يأتي ترتيبها الثاني في مواردها البترولية بعد أبو ظبي، وإن كان بفارق كبير، غير أن الازدهار التجاري يعوض إلى حد ما عن مدخلات البترول.

دراسة للباحث عبد الحكيم محمد أحمد النهال بعنوان" **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة لدولة الإمارات العربية المتحدة**" 2008 والتي توصل فيها الباحث إلى الحقائق التالية:

1- على الرغم من النمو السريع لاقتصاد الإمارات وارتفاع نسبة التوظيف خلال السنوات الماضية، إلا أنه لم يتم التركيز على رفع كفاءة ومهارة العمالة الوطنية لتوظيفها في الوظائف التي أحدثتها عملية التنمية الشاملة في القطاع العام والخاص، لذلك فإن المواطن الإماراتي يواجه صعوبة كبيرة في الحصول على العمل وخاصة في القطاع الخاص، حيث يشكل المواطنين 7و8% من إجمالي قوة العمل الوطنية العاملة في القطاع الخاص،حيث تؤكد الإحصاءات التي قام بها مجلس الوحدة الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية أن 25% من الشباب الإماراتي، يعدون عاطلين عن العمل فيما يشير التقرير الاقتصادي للبنك الوطني بدبي يناير 2005، إلى أن نسبة البطالة بين المواطنين الإماراتيين تصل إلى 15% وتصل البطالة بين مواطني الشارقة،وعجمان،وأم القويين ورأس الخيمة إلى 45%، فيما تصل إلى معدلات أقل في دبي،وأبو ظبي، والفجيرة، حيث يصل عدد الشباب الإماراتي العاطل عن العمل إلى 60 ألف شاب وفتاة، منهم 45 ألفا حاصلون على مؤهلات جامعية، كما تؤكد التقارير الصادرة عن جمعيات رجال الأعمال والغرف الصناعية الإماراتية، أن 55% من الشباب الإماراتي في سن العمل يعانون من نقص حاد في المهارات اللازمة للحصول على فرصة عمل مناسبة،في سوق مكتظ بالعديد من الشباب الأجنبي الحاصلين على دورات تدريبية مكثفة في اللغات الأجنبية ومهارات تشغيل الحاسب الآلي، بجانب القدرات الإدارية والإشرافية التي غيبت عن الشباب الإماراتي حديث التخرج، وهو ما يعني أن السوق الإماراتي يستقبل سنويا نحو 25 ألف شاب وفتاة أكثر من نصفهم غير مؤهل لشغل وظيفة بعد.

2- يتضح من خلال النظر إلى سوق العمل في دولة الإمارات، أن المؤسسات ذات المستوى القيادي مثل الإعلام والثقافة والأشغال والسكان،والعدل والتخطيط والاقتصاد والتجارة

والنفط وغيرها، تتفوق فيها نسبة العمالة الوطنية على نسبة العمالة الوافـدة، فيمـا تشـهد المؤسسات ذات الطابع الخدمي والفني تفوقا لنسبة العمالة الوافدة على العمالـة الوطنيـة، لاسيما في وزارات الصحة والمواصلات والتشريعات الإضافية والتربية والتعليم.

3- يسيطر القطاع الخاص سيطرة كاملة على الأنشطة الاقتصادية في دولة الإمارات، ويسيطر على هذا القطاع الوافدين سواء من ناحية الامتلاك أو من ناحية العمالة، حيث يسعى القطاع الخاص إلى استقدام العمالة الوافدة من الخارج، مفضلا ذلك على استخدام العمالة الوطنيـة العازفة في الأساس عن العمل في القطاع الخاص بسبب ساعات العمـل الطويلـة البالغـة ثماني ساعات يوميا، في حين لا تتعدى ساعات العمل في القطـاع العـام سـت سـاعات فقط،وقلة أيام الإجازات البالغة في القطاع الخاص15 يوما بينما تبلغ في القطاع الحكـومي 35 يوما، هذا فضلا عن تدني الأجور والمرتبات في القطاع الخاص وارتفاعها في القطاع العام، وأخيرا انعدام فرص التدريب والترقي والنمو الوظيفي في القطاع الخاص، مما يقلل من العروض الجذابة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص للعمالة الوطنية. بالإضافة إلـى ذلك التكلفة المالية الباهظة التي قد تترتب على عملية التوطين للعمالة الوطنيـة، حيـث إن عملية الإحلال سوف تترتب عليها تكاليف باهظة يصعب الوفاء بها،لاسيما في ظـل ميـل القطاع الخاص إلى عدم استخدام العمالة الوطنية والميل إلى استخدام العمالة الأجنبية نظرا لتميزها بعدة سمات،منها أنها عمالة جاهزة ومدربة ومتعددة المهارات ويتوافر فيها الخبرة والكفاءة، بالإضافة إلى انخفاض أجورها وتكلفتها على صاحب العمل وارتفاع إنتاجها،كما يوجد سبب آخر يعد رئيسيا في تعطيل جهود التوطين،لا سيما في القطاع الخـاص حيـث يتمثل في سهولة استقدام العمالة الوافدة وذلك عبر طرق شرعية وغير شرعية.

4- طرحت الدراسة الأبعاد الاقتصادية والمتمثلة في الهجرة إلى دولة الإمارات،ومـا ترتـب عليها من استنزاف للدخل القومي، ثم تم استعراض الصور العديدة لهذا الاستنزاف.

ومما تقدم يتبين أن الدراسة الحالية التي أعدتها الباحثة وإن كانت تتفـق فـي بعـض جوانبها مع الدراسات السابقة، على أن السكان في دولة الإمارات يتوزعون ضمن مجمـوعتين

هما المواطنون والوافدون، وتختلف هذه المجموعتان في عدد من الصفات الديمغرافية، كمعدل الوفيات والتوزع السكاني حسب السن والجنس وغيرها، كما اتفقت معها على أن توزيع العمالة الوافدة على الإمارات ليس متوازنا، حيث يرتبط التوزيع بحجم النشاط الاقتصادي في الإمارة، وحاجتها إلى عناصر العمالة الوافدة،حيث إن إمارة أبو ظبي، ودبي، والشارقة، تفوز بالنصيب الأكبر من العمالة الوافدة، بالإضافة إلى أن الوافدين إلى دولة الإمارات، قد حددوا إلى حد كبير شكل التركيب العمري والنوعي للسكان، كما أنهم حددوا وشكلوا الوضع العرقي لهم.

إلا أن هذه الدراسة اختلفت عن الدراسات السابقة في النواحي التالية، إن بعض الدراسات تطرقت إلى دوافع الهجرة، وعوامل الطرد في البلد الأم وإغراء المال في بلد النفط، وبعضها أشارت إلى أن الموارد البشرية على ندرها النسبية الشديدة، لم تستغل الاستغلال الأفضل خاصة بالنسبة للمواطنين، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادية غير النفطية، هذا بالإضافة إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى السمة الواضحة في التركيب العمري لإجمالي سكان الإمارات، في تركزهم بين مجموعات الأعمار من 15- 59 سنة، وأن أكثر من ثلثي السكان هم في هذه الفئة العمرية المنتجة، وهذا مختلف عما ظهر في الدراسة، حيث إن الفئة العمرية الصغيرة أقل من 15 عاما قد بلغت 51.8 %، أي أنها تحتل أكثر من نصف عدد السكان، كما أن الفئة العمرية المنتجة وهي الفئة ما بين عمر 15-64 قد بلغت نسبتها 47.6%، أي أن مجتمع الإمارات هو مجتمع نصفه فتي والنصف الآخر شاب.

11.1 خطة الدراسة

يتناول الفصل الأول الخلفية النظرية للدراسة وتشمل مشكلة الدراسة،وأهمية الدراسة وأهدافها ومبرراتها وفرضياتها ومنهجية البحث ومصادر البيانات، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الأوضاع السكانية في دولة الإمارات. والفصل الثاني يتناول الجغرافيا الطبيعية للدولة من حيث الموقع ومؤثراته الجغرافية، وتصنيف الأقاليم التضاريسية والمناخ والحياة النباتية والحيوانية.أما الفصل الثالث فيتناول تطور أعداد السكان في دولة الإمارات من حيث الزيادة الطبيعية، والهجرة الوافدة. والفصل الرابع يتناول الخصائص الديموغرافية

للمجموعات السكانية في دولة الإمارات،والتركيب العمري والنوعي والعمر الوسيط، ونسبة الإعالة.

أما الفصل الخامس فيتناول الخصائص الاجتماعية للمجموعات السكانية في دولة الإمارات، والحالة الزواجية، والتعليم، والجنسية، والديانة، واللغة.

والفصل السادس يتناول الخصائص الاقتصادية للمجموعات السكانية في دولة الإمارات، وتوزيع القوى العاملة، والنشاط الاقتصادي، والتركيب المهني، والدخل الشهري.

أما الفصل السابع فإنه يتناول الآثار الحالية والمستقبلية المحتملة لتطور الأوضاع السكانية، والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، أما الفصل الثامن فيتناول النتائج والتوصيات.

12.1 منهجية الدراسة ومصادرها

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة، والتي تعتمد على ما يلي:

1- النشرات، والتقارير، والتعدادات، والإحصاءات الصادرة عن المراكز الرسمية مثل، وزارة التخطيط في دولة الإمارات، والمركز الوطني للإحصاء – وزارة العمل – مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية – وزارة الداخلية.

2- المراجع والمصادر المكتبية التي تناولت السكان في دولة الإمارات وفي الخليج العربي عموما – والقوى العاملة في الإمارات والدراسات التاريخية المتعلقة بدولة الإمارات – جغرافيا السكان – والموسوعات والمجلات العلمية.

3- الدراسة الميدانية: لقد تم من خلالها تصميم استبانة خاصة بمجتمع الدراسة، كما تم اختيار حجم العينة تبعا للكثافة السكانية في كل إمارة والدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني وفي الجذب للسكان، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال تصميم عينة طبقية

عشوائية لتمثل المجتمع، كما ركزت الدراسة على ضرورة تنوع عينة البحث حتى يساعد على إثراء عملية جمع البيانات وتحليلها بصورة تسهم في بلورة أهداف البحث ومعطياته الأساسية، ولذا تم استطلاع رأي القائمين على التنمية في هذا المجتمع، بالإضافة إلى المسؤولين الأكاديميين وهكذا اشتملت الدراسة على ثلاث عينات أساسية هي:

1- المواطنون: سكان الدولة الأصليين.

2- العرب: الوافدين من الدول العربية.

3- وغير العرب: وتشمل كل من هو ليس عربيا.

لقد تم اختيار العينة على أسلوب العينة الطبقية، فقد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى سبع إمارات، تختلف في عدد سكانها وطبيعتهم من حيث العمر والجنس والمؤهلات والدخل وغيرها،حيث إن كل إمارة تتميز بطابع خاص بها، فالإمارات التي يتوفر بها النفط تكون جاذبة للسكان، وعدد سكانها أكثر مثل إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة بسبب توفر فرص العمل، أما الإمارات التي لا يتوفر فيها النفط فتقل فيها فرص العمل، وبالتالي الدخل، ولا تكون جاذبة للسكان مثل إمارة الفجيرة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة، وتم من خلال عدد سكان كل إمارة على حدة حساب وزن الإمارة، بتقسيم عدد سكانها على عدد سكان الدولة حسب تعداد 2005، وإيجاد النسبة المئوية لكل إمارة على حدة، ثم إيجاد حجم العينة بالرجوع إلى جدول مورغان لحساب حجم العينة التي تم دراسته في مناهج البحث الجغرافي، ومن خلاله تم إيجاد حجم العينة لكل إمارة وقد تم اختيار أفراد العينة عشوائيا لكل طبقة على حدة، وفي سبيل الحفاظ على البيانات قامت الباحثة بإضافة 20 استمارة تقريبا بهدف اختبار صحة الاستمارة والوصول إلى نتائج أكثر صحة قدر الإمكان، وإعطاء صورة أوسع خاصة بسبب قلة حجم العينة في كل من إمارة أم القوين والفجيرة ورأس الخيمة وعجمان، فقد وجدت الباحثة أن حجم العينة لم يكن ليوفي بالمطلوب لإعطاء صورة كافية وشاملة للسكان في هذه الإمارات الصغيرة، والجدول التالي (جدول رقم 2-1) يوضح عدد الأسر التي تم مسحها في كل إمارة ونسبتها للسكان.

جدول (1-2): حجم عينة الدراسة حسب عدد الأسر والأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارة	عدد السكان	العينة		% من السكان
		عدد الأسر	عدد الأفراد	
أبو ظبي	1399484	141	730	0.05
دبي	1321453	130	747	0.06
الشارقة	793573	97	607	0.08
عجمان	206997	38	238	0.11
أم القيوين	49159	20	123	0.25
رأس الخيمة	210063	41	232	0.11
الفجيرة	125698	31	206	0.16
المجموع	4106427	498	2883	0.82

ولقد تم إدخال هذه البيانات على الحاسوب الآلي وتم معالجتها بواسطة برنامج SPSS، أما المعالجة الإحصائية فلقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية، منها التوزيعات التكرارية و الجداول المتقاطعة بالإضافة إلى استخدام المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية والتمثيلات البيانية، وأساليب أخرى.

13.1 استبانة الدراسة

صممت استبانة تتكون من جزأين وتحتوي على العديد من الأسئلة التي تغطي المواضيع المتنوعة ذات العلاقة بالدراسة.

- جزء يغطي المواضيع المتعلقة بالسكان و شملت الموضوعات التالية:

1- التركيب العمري والنوعي للسكان.

2- التركيب الاجتماعي والاقتصادي.

3- الخصائص التعليمية.

- وجزء يغطي مواضيع هجرة الوافدين إلى الدولة وتتضمن:

1- أسباب ودوافع الهجرة واختيار مكان الإقامة الحالي.

2- أماكن الإقامة السابقة والحالية.

3- مدة الإقامة وسنة الانتقال.

الفصل الثاني

الجغرافية الطبيعية
لدولة الإمارات العربية المتحدة

1.2 الموقع الجغرافي

2.2 المساحة

3.2 البنية والتكوين الجيولوجي

4.2 مظاهر السطح

5.2 مناخ دولة الامارات

6.2 الغطاء النباتي الطبيعي

7.2 الطيور والحيوانات

الفصل الثاني

الجغرافية الطبيعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

1.2 الموقع الجغرافي

تقع دولة الإمارات في القسم الجنوبي الشرقي من الوطن العربي، وتحتل الجانب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتشرف على خليجين؛ الخليج العربي وخليج عمان[1].

كما تشغل الإمارات العربية المتحدة مكان القلب في الخليج العربي، فتحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج ومن الغرب قطر والسعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان والسعودية، ومن الشرق خليج عمان[2]، وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة 644 كم من قاعدة شبه جزيرة قطر غربا وحتى رأس مسندم شرقا، وتنتشر عليها إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القويين ورأس الخيمة، بينما يمتد ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول 90 كم،[3] وتشغل الدولة بذلك المنطقة الواقعة بين دائرتي عرض22_26.5درجة شمالا وخطي طول 51 و 56.5 شرق خط غرينتش[4].

ودولة الإمارات بموقعها الجغرافي تعتبر قريبة من دول كبيرة المساحة، وتعاني من نقص في مواردها في مواجهة الكثافة السكانية العالية لشعوبها وكمثال على ذلك الهند، كما أن سبل الوصول إلى دولة الإمارات متاحة وسهلة، حيث إنها تقع على شواطئ الخليج العربي المقابل لإيران، ومن المعلوم أن هذا الخليج صالح للملاحة بكافة الوسائل البحرية،بدءا من المراكب كبيرة الحجم ذات الدفع الآلي وصولا للمراكب الخشبية الشراعية، كما أن الطبيعة الجغرافية للأقليم لا توجد بها أية عوائق طبيعية تمنع الوصول إليها، إذ يتكون إقليم الدولة من

---

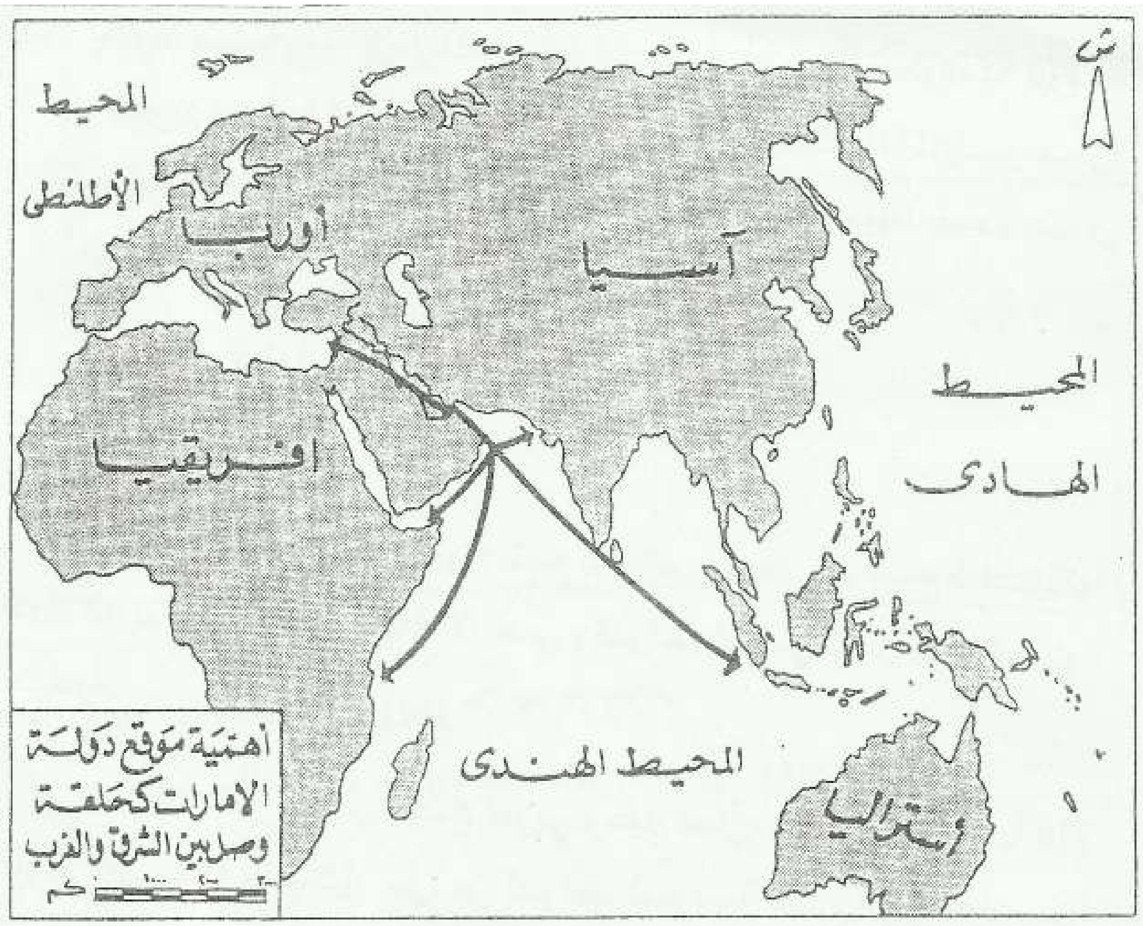
[1] الصايغ، فاطمة: **الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة**، مركز الخليج للكتب، دبي، ص11

[2] عبد الفتاح، سوسن، **معالم الإمارات**، المجمع الثقافي، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، ص7

[3] الكعبي، عبد سعيد، **تطوير الموانئ والسفن بدولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لاستكمال نيل درجة الماجستير، الإسكندرية، ص8

[4] الجبلي، عبد **دولة الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي 2002**، وزارة الإعلام والثقافة، ص33

سهول صحراوية رملية بجانب سلسلة جبال عمان قليلة الارتفاع نسبيا،والتي توجد بها الكثير من المسالك والطرق المؤدية لإمارات الدولة[1]. كما أنها بموقعها تتمتع بأهمية استراتيجية في المنطقة نظرا لعدة عوامل؛ منها أهمية المبادلات التجارية مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى وقوعها في المنطقة المدارية الصحراوية مما ميزها عن غيرها، أيضا وقوعها بين مراكز بشرية متعددة لها ثقلها السكاني والاقتصادي وخصوصا بين إيران شرقا، والحسا والعراق شمالا وعمان جنوبـــا، بالإضافة إلى امتدادها على مساحة واسعة فقيرة بالموارد والسكان[2].



خريطة (2-1) اهمية الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة

المصدر. غنيم، عبد الحميد، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الأقليمية الطبيعية و البشرية،2001، صفحة 23.

---

[1] النومان، أحمد عبد الرحمن، **جرائم دخول وإقامة الأجانب في الإمارات العربية المتحدة وكيفية مواجهتها**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الشرطة، اكاديمية مبارك للامن، جمهورية مصر العربية، 2010، ص15

[2] سويد، عبد المعطي وآخرون، **البعد العربي في مجتمع الإمارات**"**الرموز والتجليات**"، سلسة الندوات 7، الطبعة الاولـــى، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، دبي 2004، ص199

2.2 المساحة

تبلغ مساحة الدولة 84 ألف كم2 بما فيها الجزر، أما مساحة الدولة من غير الجزر فتبلغ حوالي 77,700 كم2، ويبلغ طول سواحل الدولة على الخليج العربي 700كم2، أمـــا ســـاحلها الشرقي يمتد لمسافة 100كم على بحر العرب[1].

كما يتبع لدولة الإمارات العربية المتحدة ما يزيد عن مائتي جزيرة، وأكثر تلك الجـــزر أهمية جزيرتا أبو ظبي وداس، فالأولى أنشئت بها عاصمة الدولة والثانية بها أكبر حقل نفطـــي بدولة الإمارات، وكذلك تقوم بها صناعة الغاز. والدولة هي امتداد طبيعي لجسم الأمة العربيـــة المتصل من المحيط إلى الخليج والتي تتكون من سبع إمارات، وهي إمارة أبـــو ظبـــي أكبـــر الإمارات مساحة كما يشير الجدول رقم (2−1) تعادل 86,67% من مساحة الدولة، وعاصمتها مدينة أبو ظبي وهي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة[2]، أما إمارة دبي فهي ثـــاني أكبـــر الإمارات مساحة وتعتبر مدينة دبي هي عاصمة الإمارة حيث يخترقها خليج مائي يسمى الخور، يمتد داخلها مسافة عشرة كيلومترات ليقسمها إلى قسمين: القسم الجنوبي ويسمى دبـــي، وتمثـــل مركز النشاط الرسمي، حيث يوجد مكتب حاكم الإمارة ومعظـــم إدارات الشـــركات والبنـــوك والجمارك وغيرها، والقسم الشمالي يسمى ديره؛ وهو مركز الحركة الدائمـــة، ويضـــم معظـــم المتاجر والأسواق وغيرها، بالإضافة إلى منطقة الخوانيج وهي منطقة زراعية تقع على بعد 12 كم2 غرب مدينة دبي، ومنطقة العوير التي تقع على بعد حوالي 25كم جنوب شرق مدينة دبي، أما إمارة الشارقة فإنها تتوسط بقية الإمارات، ويتبع الشارقة على الساحل الشرقي على خلـــيج عمان ثلاث أجزاء هي كلبا وخورفكان ودبا، وهي ثالث أكبر الإمارات مساحة كما يشير الجدول رقم (2−1)، ومدينة الشارقة هي عاصمة الإمارة، أما إمارة عجمان فإنها تقع على ساحل الخليج

---

[1] الصباح، أمل يوسف: **سكان دولة الإمارات العربية المتحـــدة**، 1979، ص6 نقلا عن وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، لمحة إحصائية 1978، دولة الإمارات العربية المتحدة 1979.

[2] وزارة الإعلام والثقافة، **إدارة الاستعلامات والنشر والصحافة**، لم يتم ذكر النشرة، ص14.

العربي بطول يبلغ حوالي 15 كم بين إمارة أم القويين وإمارة الشارقة التي تحيط بها من كـــل الجهات، وهي تعادل 33. % من مساحة الدولة[1]، ومدينة عجمان هي عاصمة الإمارة.

جدول (2-1) القطاعات الرئيسية التي تتالف منها كل إمارة

الإمارة	مساحتها / كم	طول سواحلها / كم	طول حدودها البرية / كم	القطاعات التي تتألف منها
أبو ظبي	67340 %86.6 من جملة مساحة الدولة	480	735	تؤلف قطاعا واحداً متصلاً على الخلـــيج العربي بجبهة ساحلة تمتد من السلع جنوبا حتى رأس غنتوت وتتوغل فـــي الـــداخل شرقاً حتى خط طول 56 درجـــة شـــرق جرنيتش
دبي	3885 %5 من جملة مساحة الدولة	72	185	تتألف من قطاعين هما: 1. قطاع ساحلي يؤلف الجزء الأكبر مـــن أراضيها ويطل على ساحل الخليج العربي بين إمارتي أبو ظبي والشارقة 2. قطاع داخلي فـــي المنطكقـــة الجبليـــة يتركز حول قرية حتا
الشارقة	2590 %3 من جملة مساحة الدولة	55	370	تتألف من قطاعين هما: 1. قطاع غربيي يطل على الخليج العربي ما بين إمارتي عجمان ودبي ويتوغل نحو الداخل حتى السهول الحصوية في الذيـــد مليحة والمدام 2. قطاع شرقي ساحلي على خليج عمان، متقطع يتركز حول كلبا، وخورفكان، ودبا الحصن

[1] السويدي، خالد احمد الملا- تكوين الاتحاد وقيام الدولة في الإمارات العربية المتحدة، دار كنان للطباعـــة والنشـــر، ص 16- 17.

الإمارة	مساحتها / كم	طول سواحلها / كم	طول حدودها البرية / كم	القطاعات التي تتألف منها
عجمان	259 0.3% من جملة مساحة الدولة	15	35	تتألف من ثلاث قطاعات: 1. قطاع غربي ساحلي يطل على الخليج العربي بين إمارتي ام القوين والشارقة. 2. قطاع داخلي يتركز حول قرية المنامة شمال الذيد في السهل الحصوي 3. قطاع جبلي في مصفوت فرب قريتي حتا والمنيعي
أم القوين	777 1% من مساحة الدولة	32	72	تؤلف قطاعاً واحداً متصلاً على الخليج العربي بين إمارتي رأس الخيمة وعجمان، يتوغل نحو الداخل حتى فلج المعلا شرق الذيد
رأس الخيمة	1684 2.2% من جملة مساحة الدولة	55	142	تتألف من قطاعين هما: 1. قطاع يطل على ساحل الخليج العربي يمتد من حدود الإمارات مع سلطة عُمان في ولاية مسندم شمال شعم حتى حدودها مع إمارة أم القوين. 2. قطاع جبلي داخلي من الحويلات والمنيعي قرب حتى ومصفوت
الفجيرة	1165 1.5% من جملة مساحة الدولة	71	145	تتألف أراضيها من قطاع ساحلي يطل على خليج عُمان ما بين الغرفة حتى سور كنبا تقطعه إمارة الشارقة من خورفكان، يمتد نحو النطاق الجبلي إلى ثوبان، والسيجي شرق الذيد بالإضافة لإلى قطاع جبلي جنوب غرب في أوحلة وأحفرة
المجموع	77700	780	1684	

المصدر: غنيم.عبد الحميد،عبد القادر، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الأقليمية الطبيعية والبشرية،دار الكتاب الجامعي 2001، لا يوجد رقم الطبعة، ص18

اما إمارة أم القيوين فإنها تقع على ساحل الخليج العربي بين إمــارتي الشــارقة غربــا ورأس الخيمة شرقا، تبلغ مساحة الإمارات حوالي 777كم2 وهي تعادل1% من مساحة الدولة، ومدينة أم القيوين هي عاصمة الإمارة، أما إمارة رأس الخيمة فإنها تعتبر أقصــى جــزء مــن المشرق العربي، وتبلغ مساحتها 1684 كيلو مترا مربعا وهي تعادل 2.17% من مساحة الدولة، ولها حدود طويلة مع سلطنة عمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقي. وتعتبــر مدينــة رأس الخيمة هي عاصمة الإمارة التي يقسمها لسان مائي يسمى الخور إلى قسمين: الجانب الغربــي ويعرف برأس الخيمة،والجانب الشرقي ويضم أحياء العريبي والنخيــل والمعيــريض، وحــي المعمورة الذي يوجد به مقر حاكم الإمارة.

أما إمارة الفجيرة تقع في المنطقة الشرقية شرق إمارة الشارقة ورأس الخيمة، وتحــدها من الشمال رأس الخيمة وسلطنة عمان ومن الجنوب كلبا التابعــة للشــارقة وســلطنة عمــان، ومساحة الإمارة 1165كيلو متر مربعا وهي تعادل 1.5% من مساحة الدولة[1].

3.2 البنية والتكوين الجيولوجي

مرت أرض الإمارات بفترتين إحداهما قديمة تعود إلى ما قبل الكمبــري حتــى نهايــة الزمن الثاني، وأخرى حديثة نسبيا تمتد من أوائل الزمن الجيولوجي الثالث حتى وقتنا الحاضر، ولكل منها مزاياها وخصائصها الجيوفيزيقية التي اكتسبتها من الأحداث الجيولوجية والحياتيــة التي مرت بها كما يلي:

1.3.2 الفترة القديمة

تمتد من قبل الكمبري حتى نهاية الزمن الجيولوجي الثاني:

كانت أراضي الإمارات في الزمن الأركي (ما قبل الكمبري) جزءا من الرف القــاري الشرقي للكتلة العربية الذي تغمره مياه بحر تيشس(Tethys) الجيولوجي، تعرضت بعد ذلك إلى طبقات

---

[1] السويدي، مرجع سابق، ص 18-19.

متعاقبة من الرواسب البحرية والقارية، التي كانت تلقى في ذلك البحر من الدرع العربي بفعل عمليات النحت والتعرية والإرساب، أو بفعل تكون الشعاب المرجانية والحيوانات المحارية والبرمائية، والنباتات البحرية في عصور الكمبـــري والاردوفيســـي والســـيلوري والـــديفوني والكربوني من الزمن الجيولوجي الاول.

وقد استدل على تكوينات تلك الفترات من تكوينات الاردفيسي الرمليـــة والكوارتيزيـــت المكشوفة على السطح في جبال القمر شمال قرية اذن، وتكوينات جبل الظنة جنوب مدينة أبـــو ظبي بحوالي250 كم بالإضافة إلى تكوينات تحت السطحية في حبشان وبوحصا.

ويغلب على تكوينات الزمن الأول الحجر الجيري والدولوميت المتشقق والطفل، ويطلق عليها تكوينات خف التي قدرت الدراسات الجيولوجية سمك قطاعها الرســـوبي بحـــوالي 800 مترا.

أما في الزمن الجيولوجي الثاني (الترياسي،الجوارسي،الكريتاسي) اســـتقبلت أراضـــي الإمارات التي ما زالت مغمورة تحت مياه بحر تيثس إرسابات الانهداريت (Anhydrite)،مما يشير إلى وجود بيئة بحرية ضحلة[1].

ففي أواخر الترياسي حدثت حركات أرضية نتجت عنهـــا تكوينـــات جيريـــة وطفـــل، ورواسب رملية أرسبت فوق طبقات الزمن الأول يطلق عليها مجموعة الفنستون التي تتبع جبال الحجر الجيري في عمان.

وقد قدرت الدراسات الجيولوجية سمك قطاعها الرسوبي من بئر جيري بحوالي 1400 متر تحت السطح[2].

---

[1] ابو العينين، حسن، **الخليج العربي (تطوره الباليوجرافي وتذبذب مستوى سطح مياهه خـــلال عصـــر البايستوســـين)**، النشرة الدورية لقسم الجغرافيا بجامعة الكويت، العدد125، جامعة الكويت، الكويت1989، ص5

[2] غنيم، عبد الحميد، **جغرافية الامارات العربية المتحدة الاقليمية الطبيعية والبشرية**، دار الكتاب الجامعي، لا يوجد رقـــم الطبعة، 2001، ص133-134

بعد ذلك تعرضت أراضي الإمارات في العصر الجوراسي إلى إرسابات جديدة قوامهـا الجيراو الجير والطين،أو الجير الرملي تعلوها طبقات من الجبس والانهيدرايت.

وقد استدل على تكوينات هذه الفترة من الآبار المحفورة على أعمـاق تراوحـت بـين 1000-1500 متر تحت السطح شمال قرية المنامة، كما استدل عليها من التكوينات المكشـوفة على السطح في مجموعة مسندم في كتلة مرتفعات رؤوس الجبال شمال رأس الخيمة.

ثم تعرضت أراضي الإمارات في العصر الكريتاسي الأدنى والأوسـط إلـى حركـات أرضية أدت إلى هبوطها، مما أعطى مجالا لتقدم مياه بحر التيشس مرة أخرى نحـو اليـابس فغمرت أراضي الإمارات بالمياه من جديد، وبدأت تغطيها طبقات رسوبية في فرشات سفلية من الرمال والطفل والدولوميت والجير، تعلوها طبقات من الحجر الجيري والحصى والجلاميد تتبع مجموعة العرمة والحويزة، وقد وجدت إرسابات هذه الفترة على أعماق تتراوح ما بـين 200-800 متر تحت السطح، كما وجدت في تكوينات سطحية متفرقة في الجبال الوسطى.

أما في الكريتاسي الأعلى حدثت حركات التوائية أعادت الهبوط السابق في رسـوبيات الكريتاسي الأدنى والأوسط إلى الأعلى، لكن سرعان ما سوته عمليات النحت والتعرية النشـطة آنذاك، إلا أن تلك التكوينات التي ما زالت ماثلة إلى اليوم، لتروي ذلك التاريخ من خلال عـدم توافق تتابعها الطبقي في الداخل الصحراوي وشمال جبال القمر.

2.3.2 الفترة الحديثة

تمتد من بداية الزمن الثالث الجيولوجي حتى الوقت الحاضر ظلت أراضي الإمارات في عصري الباليوسين والايوسين جزءا من الرف القاري العربي، الذي غطته فيما بعد تكوينـات رسوبية متعاقبة تتألف من الجير والطفل والانهدارايت تعرف طبقاتها السفلى[1] عند عمـق 500 متر بام الرضومة، وطبقاتها العليا عند عمق200-300 متر بارس والدمام

[1] غنيم، مرجع سابق، ص133-134

والمدام، أما في الميوسين – الاليجوسين – والبليوسين تراجع البحر عن مستواه في الباليوسين والايوسين إلى وضع قريب من منسوبه الحالي، بدلالة وجود السهول التحاتية والحفريات البحرية القديمة فوق صخور البردوتيت والسوبنتين والجابرو، في السفوح الجبلية التي تطل على خليج عمان في شمال خورفكان، أو تلك التي تطل على الخليج العربي شمال مدينة رأس الخيمة، وبدلالة المدرجات البحرية التي عثر عليها حتى ارتفاع 350 مترا تقريبا.

كما حدثت في هذه الفترة حركات تكتونية عنيفة نجم عنها عدة نتائج أهمها:

- انقطاع الصلة بين البحر المتوسط والخليج العربي بعد أن كانا يشكلان معا جزءا من التيشس
- ارتفعت أراضي الإمارات العربية المتحدة وبقية الأراضي المجاورة لها عن مستوى البحر.

حدث خلل في التتابع في رواسب كل من مجموعة الفارس والأسمري والرزاق، وفي الزمن الجيولوجي الرابع بقيت أراضي الإمارات أعلى من مستوى منسوب مياه الثنية المقعرة،التي تشكلت بين الكتلة العربية والكتلة الإيرانية (الخليج العربي)، باستثناء الشريط الساحلي الذي طرأت عليه بعض التغيرات نتيجة استمرار تراجع البحر تدريجيا إلى مستواه الحالي في عصر البلايستوسين مخلفا وراءه مجموعة من الظاهرات الجيومورفولوجية والتضاريسية مثل السهول التحاتية البحرية والجروف البحرية، والسبخات والبحيرات الشاطئية والمستنقعات والجروف البحرية ابتداء من قرية شعم شمال رأس الخيمة حتى خور العديد على الخليج العربي[1]، وما بين مدينتي دبا وكلبا على خليج عمان، وتجدر الإشارة إلى أن تراجع ساحل الخليج العربي المتتابع، وتقدمه في الفترات الجليدية وغيرالجليدية، ما بين منسوب +125مترا و–125 مترا عن مستواه الحالي له آثار عديدة في تشكيل سواحل الإمارات الحالية، فعلى سبيل المثال عندما كانت مياه الخليج العربي أعلى من منسوبها بحوالي 125 مترا، غمرت أجزاء كبيرة من أراضي الإمارات (اليابسة حاليا) حتى ارتفاع 125 مترا، كانت نتيجتها إضافة

[1] غنيم، مرجع سابق، ص133–134

مجموعات أخرى من الرواسب البحرية ونواتج التعرية والنحت القارية التي تلقي بها الأدوية في تلك المنطقة الحوضية، أما عندما انخفض منسوب مياهه إلى مستوى أقل من 120متـرا عـن مستواه الحالي في الفترة الجليدية، أصبحت سواحل الإمارات الحالية عبارة عن حلقات متصـلة من البحيرات الفيضية، وفي الهليوسين عندما عادت مياه الخليج العربي إلى الارتفاع التدريجي ووصلت إلى منسوبها الحالي قبل ثمانية آلاف سنة، أخذت السواحل أشكالها الحالية المنخفضـة كالسبخات والمستنقعات والجزر الرملية الطولية، والفرشات الحصوية في سـهول الحضـيض الساحلية مثل شعم في الساحل الغربي ودبا والبدية ومربح وكلبا في الساحل الشرقي[1].

4.2 مظاهر السطح

الإمارات بلاد متنوعة في طبيعتها وأشكال السطح فيها، كما يظهر من خلال الخريطـة رقم (2–2) وبالتالي فقد تم تقسيمها إلى المناطق الجغرافية التالية:

1.4.2 السهول الحصوية

يقصد بإقليم السهول الحصوية تلك الأراضي السهلية شبة المستوية السطح والتـي تقـع تحت أقدام السفوح الغربية للمرتفعات الشمالية الشرقية في دولة الإمارات، وتتغطى هذه السهول بطبقات سميكة من الرواسب الحصوية والحصباء مختلطة مع الرمال والسليت والطين، وتبـدو هذه السهول على شكل شريط ضيق يمتد من سهل الجو في الجنوب حتى سهل صير وغليله في منطقة رأس الخيمة في الشمال لمسافة تصل نحو 200كم، ويزداد الاتساع العرضـي للسـهول الحصوية في الجنوب عنه في قسمها الشمالي.

وقد كانت أراضي السهول الحصوية في دولة الإمارات مسرحا لنشاط الإنسـان القـديم الذي سكن هذه الأراضي منذ آلاف السنين[2]، حيث تشغل السهول الحصوية 2.8% من المساحة الكلية للدولة ويقطنها حوالي9.2% من سكانها، بلغ متوسط الكثافة فيها 44,9 نسمة في الكيلـو

---

[1] غنيم، مرجع سابق، ص135 نقلا عـن Stokes, W. L, An Introduction to Historical Geology, Printice-Hall Inc. 1960, p. 293

[2] أبو العنين حسن، **دولة الإمارات العربية المتحدة–دراسات وبحوث جغرافية**، الطبعة الأولى، 1996، الكويت ص68.

متر المربع الواحد، وهي بهذه النسبة تحتل المرتبة الثانية بعد الساحل الغربي. وتـــزداد كثافـــة السكان في السهول الحصوية في الأراضي المستصلحة والمستغلة للزراعة، مثـــل المعيـــريض وخت والدقداقة والذيد ومليحه والمدام والعين[1].

وترجع نشأة هذه السهول الحصوية إلى المواد المنقولة التي حملتها الأدوية المنحدرة من المنطقة الجبلية ورسبتها عند وصولها إلى حضيض تلك المرتفعات الجبلية، وقد تلاحمت هـــذه الأدوية بسبب كثرتها وتقاربها وشكلت منطقة متميزة يطلق عليها السهول الحصوية، وتعرف في الجيومورفولوجيا باسم (**البهادة**) وعلى الرغم من شيوع هذه التسمية،فإن هذه السهول لا تتألف

كلها من الحصى فتربتها خليط من الصلصال والرمل والحصى، مما يجعل منها أرضـــا خصبة صالحة للزراعة كلما توفرت لها السقاية.

وهذه المنطقة يغلب عليها طابع الأرض السهلية المتموجة تموجا خفيفا، حسب توزيـــع الأدوية وفروعها من ناحية،واختلاف سمك الرواسب التي حملتها هذه الأدوية من ناحية أخرى[2]، بالإضافة إلى ذلك تشكل طبقات الحصى الغرينيه في هذا السهل الخزان الرئيسي للمياه الجوفية في الدولة[3].

2.4.2 السهول الساحلية الشرقية

تعرف هذه السهول الساحلية باسم الباطنة، ويعتبر هذا السهل من أفضل منـــاطق دولـــة الإمارات صلاحية للزراعة بسبب خصوبة تربته ووفرة مياهه الجوفية، لذلك كان اتجاه ســـكانه منذ عهد قديمة نحو البستنة والصيد البحري.

---

[1] غنيم، عبد الحميد، **دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الطبعة الأولى، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع دبي 1993، ص50

[2] خير صفوح غالب وآخرون، **دراسات في مجتمع الإمارات**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، لا يوجد مكـــان النشـــر، 1989، ص31

[3] الصباح، مرجع سابق، ص8

وهذه السهول تبدأ واسعة نوعا ما في الجنوب عند كلباء وتضيق كلما اتجهنا نحو الشمال،وتنعدم تماما عندما تتقدم الجبال نحو البحر مما يؤدي إلى تجزئة هذه المنطقة إلى شريط جنوبي متصل من خور كلباء حتى خورفكان، يعود السهل بعده في الظهور في مساحات على شكل مثلثات ترتكز قواعدها على الساحل وتندس رؤوسها في الجبال على امتداد الأدوية الهابطة في الجبال[1].

ويمكن تقسيم منطقة السهول الساحلية الشرقية إلى قسمين شمالي وجنوبي يفصل بينهما جبل خورفكان، ويتميز الساحل الجنوبي باستقامته تقريبا بينما يتميز الشمالي بتعرجه نسبيا، حيث تظهر فيه الرؤوس الواضحة والخلجان المتراجعة بينهما ولكنها خلجان غير متعمقة، باستثناء خليجي دوحة دبا وخور فكان، كما تظهر أمام القسم الشمالي من الساحل بعض الجزر الصغيرة وأهمها صيرة الخور أمام خورفكان وجزيرة البديه[2].

تتميز السهول الساحلية الشرقية في دولة الإمارات بمميزات خاصة تجعلها تختلف عن السهول الغربية،حيث يغلب عليها الطابع الجبلي كذلك عمق مياه سواحله أكثر من عمق سواحل مياه الخليج العربي وهذا العامل ساعد على عدم اتساع الرواسب التي تجلبها الأدوية من على الجبال الواقعة إلى الغرب منها،حيث تترسب هذه الرواسب القارية في أعماق لا تستطيع من خلالها الظهور على السطح برغم كثرة الأدوية القادمة من أعلى الجبال، والسبب في ذلك يرجع إلى التيارات الساحلية التي تعمل على توزيع هذه الرواسب وعدم تركيزها عند مصاب الأدوية بالإضافة إلى عمق المياه،أما معظم المجروفات السيلية التي تأتي بها الأدوية من أعالي الجبال من الحصى والحصباء والطين والرمال، فإنها ترمي بها عند أقدام الجبال وتفرشها على السهل الساحلي على شكل دالات مروحية متصلة.

ويلاحظ في السهول الساحلية الشرقية انتشار الصخور الشاطئية،وتتأثر هذه السهول بظاهرة المد خاصة عندما تشتد هذه الظاهرة وقت حدوث المد العالي في فتره قصيرة من السنة،

---

[1] خصباك، شاكر، **دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في الجغرافية الاجتماعية**، الطبعة الاولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1977، ص14

[2] خير، صفوح، مرجع سابق ص35

حيث تغمر الأجزاء المنخفضة من هذا السهل بمياه البحر، أما الأجزاء المرتفعة فهي في معظمها تتكون من سبخات ساحلية لذلك فهي غير صالحة للزراعة[1].

3.4.2 السهول الساحلية الغربية

تشرف هذه السهول على الخليج العربي ولا يزيد منسوبها عن بضع عشرات من الأمتار فوق مستوى سطح البحر، ويمتد مجاوره لخط الساحل الغربي من منطقة شعم في الشمال الشرقي إلى منطقة عقلة المناصير حول ضفاف خور العديد في الغرب. وتتراوح متوسط اتساعها من 4 – 8 كم وقد يصل في بعض المواقع إلى أكثر من 25كم كما هو الحال في منطقة سبخة مطي[2].

وتمتاز السواحل الغربية بالاستقامة إلى الشمال من رأس غناضة، كما تكثر فيها الأخوار والألسنة البحرية التي كانت ملاذا للسفن والمراكب المحلية من الرياح والأمواج العالية، ومستقرا للتجمعات البشرية التي أصبحت اليوم عواصم الإمارات الرئيسة.

وإلى الجنوب من رأس غناضة تتقوس السواحل وتتعرج وتندر الظاهرات السابقة، من أخوار وألسنة بحرية وبرية لتحل محلها السبخات والشعاب المرجانية والجزر الرملية، مما يجعل الملاحة متعذرة على أبناء وبحارة المنطقة.

وإذا كان المحور العام لاتجاه ساحل الإمارات من رأس غناضة إلى الحدود الغربية لدولة الإمارات هو من الشرق إلى الغرب،إلا أنه مؤلف من ثلاثة أقواس رئيسية اثنان منهما مقعران نحو الجنوب تنخفض فيهما الأرض وتقترب من سطح البحر، يتوسطهما ثالث محدب نحو الشمال ترتفع فيه الأرض نوعا ما وتتحدب، بل إن بعض أجزائها الأمامية تتقدم في البحر على شكل جزيرة مرتفعة كما هو الحال في كتلة جبل الظنة التي ترتفع إلى أكثر من 100متر فوق سطح البحر. ولا شك في أن مثل هذه الظاهرات الطبوغرافية تؤدي إلى اختفاء المراكز

---

[1] بو الحمام، محمد مرشد، **السواحل والسهول الساحلية في دولة الإمارات**، جائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي، الدورة الرابعة 1993، طبعة أولى 1996 دبي، ص284

[2] أبو العينين، مرجع سابق، ص53

البشرية، إلا حيث تدعو الحاجة إلى ذلك كما هي الحال في العاصمة أبو ظبي والطريف والرويس والظنة[1].

4.4.2 الجزر

تضم دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 200 جزيرة، تعتبر جزيرة (أبو الأبيض) أكبرها جميعا وهي تقع إلى الشمال من طريف حيث يبلغ طولها 35 كيلو متر وعرضها 12 كيلومتر، أما أصغرها فأبعادها صغيرة لا تتجاوز عدة أمتار، وتتباين هذه الجزر من حيث النشأة والمساحة والشكل[2] ومن الناحية البشرية أيضا، حيث يختلف توزيع السكان عليها، حيث إن المأهول منها بالسكان هي 2% وتشكل مساحة الجزر المأهولة0.4% من مساحه الدولة و1% من مجمل سكانها بينما بلغ متوسط كثافتها 33.8 نسمه/كم2. [3]

ويمكن تقسيم جزر الخليج العربي إلى مجموعتين رئيسيتين:

- جزر مرتفعة: يتراوح ارتفاعها من 10–20 متر وسطيا فوق مستوى الماء،وكلها تبعد عن الساحل مسافة تتجاوز 40كيلو مترا كجزر دلما وارزنة وقرنين وداس وزركوه وصير بو نعير، ولا يستثنى من ذلك سوى جزيرة صير بني ياس التي لا تبعد عن الساحل سوى سبعة كيلو مترات والتي تمثل عمليا أكبرها مساحة.

وتتميز هذه الجزر بتباعدها عن بعضها وامتدادها على محور يتجه من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، ينطبق بصورة عامة على اتجاه الساحل الغربي المطل على الخليج العربي[4]، كما تتميز هذه الجزر أيضا بشكل يكاد يكون واحدا فيها كلها ألا وهو كونها متطاولة باتجاه شمالي، شمالي غربي– جنوبي، جنوبي شرقي، تكون أجزاؤها الشمالية عريضة ونهايتها

---

[1] خير، صفوح غالب، مرجع سابق ص26

[2] بو الحمام، مرجع سابق ص303

[3] غنيم، مرجع سابق ص51

[4] خير، صفوح غالب، مرجع سابق ص35

الجنوبية ضيقة مستدقة ومدببة، كما أن أعلى القمم فيها متمركزة في أقسامها الشمالية عدا جزيرة صير بني ياس التي تقع أعلى قمة فيها في مركزها تقريبا.

وبالتالي فإن الطبوغرافية المميزة لهذه الجزر هي الأراضي المرتفعة في الشمال والمنخفضة المنبسطة في الجنوب المتطاول على شكل لسان منبثق من الكتلة العالية[1].

- جزر منخفضة: وهي التي يقل ارتفاعها عن عشرة أمتار وتتميز بقربها من الساحل وتركز عدد كبير منها أمام المنطقة الواقعة بين طريف ورأس غناضة.

ومما يلفت النظر في أشكال هذه الجزر المنخفضة أنها ذات محاور مستطيلة بصورة عامة، تساير خط الساحل أحيانا وتتعامد عليه أحيانا أخرى، وهذه المجموعة ترتفع أرضها فوق مياه المد العالي بضعة أمتار، ولكنها قد تتعرض في بعض أجزائها لطغيان المياه في بعض الأحيان فتتشكل بعض السبخات في المنخفضات كما هو الحال في جزيرة أبو الأبيض[2].

وتضم هذه المجموعة أيضا بعض الجزر الخطية أو الشريطة الضيقة،التي تمتد أمام مداخل الأخوار على شكل جبال أو خيوط من اليابسة ترتفع فوق مستوى المد العالي،وتتجه على محور شمالي شرقي عند أخوار الشارقة وعجمان وأم القيوين وجزيرة الحمراء بصوره خاصة، وتحجز بينها وبين اليابسة قنوات مائية "الحيل" أي المستنقعات المائية البحرية أو المياه المالحة الراكدة، وأعماق هذه الأقنية قليلة مما يؤدي إلى انحسار مياه البحر عن العديد منها أثناء الجزر الأدنى وتركزها في ممرات تشبه الأنهار تتصل بالبحر في أعمق نقاط هذه القنوات[3].

أهمية الجزر الإماراتية في الخليج العربي

إن وجود أكثر من 200 جزيرة تابعة للإمارات في مياه الخليج من شأنه زيادة ارتباط الإمارات بالأوضاع في الخليج العربي، بامتلاكها إياها في حوض واسع كان مصدرا للؤلؤ في

---

[1] عبد السلام، عادل، **الأرض التي عليها الدولة، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شامله**، معهد البحوث والدراسات العربية 1978، لا يوجد مكان للنشر، ص101

[2] خير، وآخرون، مرجع سابق ص36

[3] عبد السلام عادل، مرجع سابق ص102 -103

القرن التاسع عشر، وغدا مصدرا بتروليا في القرن العشرين. وتزيد أهميتها كلما بعدت عن الساحل في المياه العميقة كعامل مؤثر في الملاحة البحرية، كما تستمد أهميتها من تركز حقول النفط البحرية في المياه الضحلة حولها، وكحارس لهذه الثروة الإستراتيجية إضافة لدورها في إنتاج البترول وتكريره وتصديره.

وتتمتع جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بأهمية خاصة بسبب موقعها المشرف على حركة المرور البحرية الدولية، وقد افتقدتها الإمارات بعد احتلالها من قبل إيران في العام 1971، كما أن قربها من مضيق هرمز يجعلها نقطة تحكم قوية لتأمين هذا المضيق البحري، ونظرا لأهمية سواحلها على الجبهة الشمالية، وهي سواحل فعالة جدا على عكس السواحل المجاورة وخصوصا تلك الإيرانية المقابلة، مما يجعلها بالفعل نقطة تحكم استراتيجية لتلك المنطقة البحرية[1].

5.4.2 السلاسل الجبلية

يمتاز القسم الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة عن بقية الأقسام بوجود سلسلة جبلية تمتد من الشمال إلى الجنوب بمحاذاة ساحل عمان تقريبا،وتعرف بجبال أو سلسلة جبال (الحجر) ولهذه السلسلة أسماء محلية.

إن معدل سقوط الأمطار في مناطق هذه السلسلة مرتفع نسبيا إذا ما قورن ببقية أقسام دولة الإمارات العربية المتحدة الجغرافية، ونظرا لقلة التربة الصالحة للزراعة في هذه المناطق فإن النشاط الزراعي أصبح محدودا[2]، وتشغل كتلة الجبال 2.6% من مساحة الدولة ويقطنها حوالي 1.5% من سكانها، وقد بلغت متوسط الكثافة السكانية فيها 7,9 نسمة في الكيلو متر المربع، وأن السكان في هذه المنطقة يتوزعون على جوانب الأودية الصالحة للزراعة لتوفر المياه الجوفية في الأراضي المنبسطة القليلة الانحدار كاذن والبثنه والحيل و الفرع والفرفار

---

[1] سويدي، مرجع سابق، ص201

[2] طه، منير يوسف، **الإمارات والخليج العربي في العصور القديمة**، الطبعة الأولى، 2003، مركز زايد للتراث والتاريخ، ص36

والطويين[1]، ويبلغ طول هذه السلسلة الكلي حوالي خمسة وثلاثين كيلو مترا، أما معدل عرضها فلا يتجاوز الخمسة كيلومترات، كما أن أقصى ارتفاع لها هو الجبل الأخضر حيث يبلغ ارتفاعه ثلاثمائة متر، أما صخور هذه السلسلة فهي كلسية أو بركانية إضافة إلى ذلك فإنها تحوي على بعض المرتفعات الصخرية، ومن بين هذه المرتفعات الصخرية جبل فاية وجبل سيماني، هذا وقد دلت الأبحاث والدراسات الجيولوجية التي أجريت لهذه السلسلة بأنها تعود إلى التكوين الجيولوجي المعروف باسم العصر الطباشيري،الذي يتراوح زمنه ما بين المليون ونصف المليون سنة من الآن[2].

6.4.2 منطقة الداخل الصحراوي

أكثر من ثلثي مساحة الإمارات العربية المتحدة عبارة عن صحار رملية، وهي في أقصى المناطق الشمالية الشرقي بالنسبة لصحراء الربع الخالي التي تقدر مساحتها ب800,000كم2، وتحتل هذه الصحراء الأراضي الداخلية القارية الواقعة جنوب السهول الساحلية على الخليج العربي وغربي سهول أقدام الجبال، أما من جهة الجنوب والغرب فإن امتدادات هذه المنطقة الجغرافية الطبيعية باتجاه المملكة العربية السعودية لا توقفها الحدود السياسية[3].

إن سطح الأرض في الداخل الصحراوي رغم قلة الارتفاع هو غير مستو أو منبسط، كما قد يتبادر للذهن عند التصور منطقة سهلية بل على العكس فإن البقاع المنبسطة في هذه المنطقة قليله ومحدودة المساحة، والمنظر الغالب عليها هو التموج وانتشار التلال والمنخفضات والعلوات المستطيلة وما بينهما من ممرات محصورة بينهما، منها المفتوح ومنها المغلق المطوق بتلال عاليه قد يصل الارتفاع النسبي لبعضها إلى أكثر من 100م، وعلى العموم فإن الطبوغرافية السائدة تشبه بحرا متلاطم الأمواج تزداد ارتفاعاتها وحدة قممها كلما توغلنا فيه

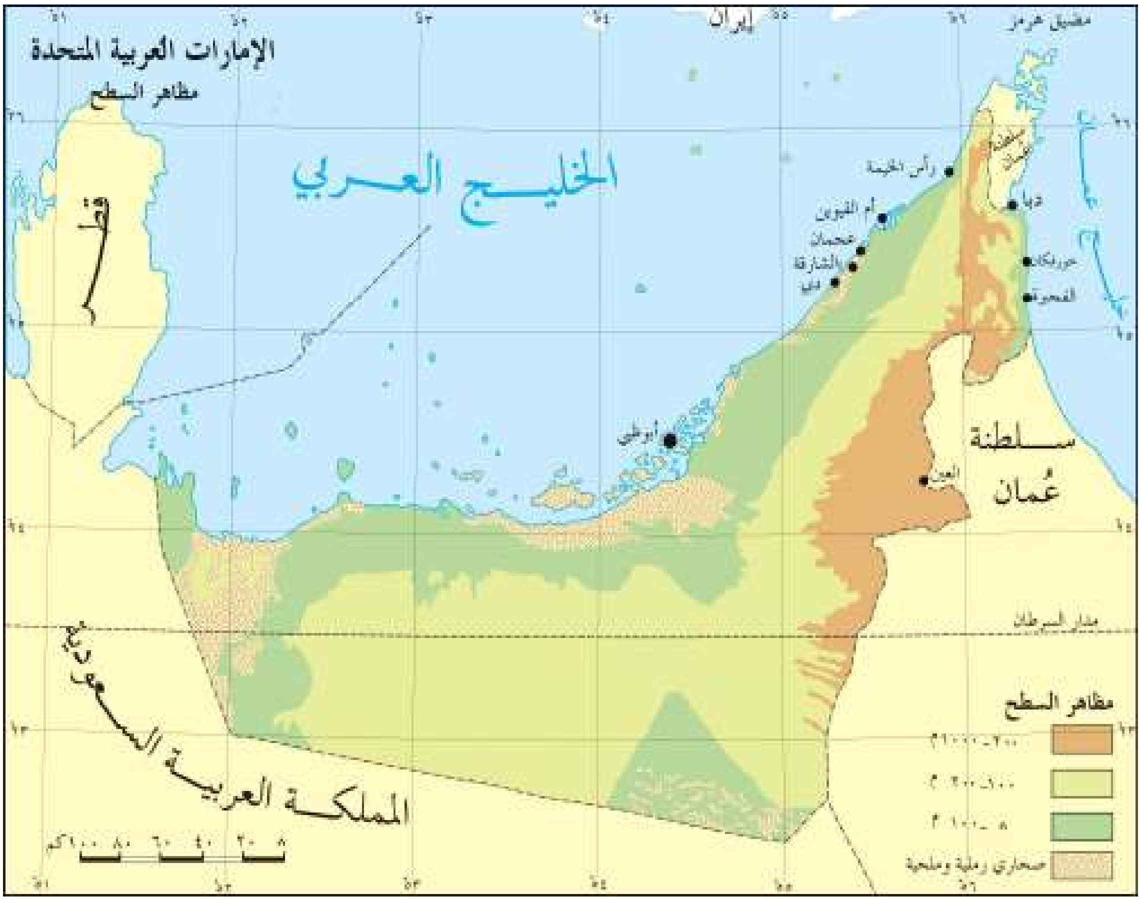
---

[1] غنيم، مرجع سابق ص49

[2] طه، مرجع سابق، ص36

[3] النعيم، محمد عبد، **دولة الإمارات العربية المتحدة**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزع، لا يوجد رقم الطبعة ولا السنة، ص49

جنوبا وجنوبا شرقيا، وما هذه الأمواج إلا الكثبان الرملية المختلفة الأشكال والأحجام التي تكاد لا تخلو منها بقعه من الداخل الصحراوي لدولة الإمارات، باستثناء المنخفضات المغلقة التي تحتل قيعانها السبخات خاصة في مثلث سبخات الختم وحفر الليوا والبطين[1].



خريطة (2-2): مظاهر السطح في دولة الإمارات العربية المتحدة

هيئة الموسوعة العربية سورية- دمشق تاريخ زيارة الموقع 28 /2015/1، http://www.arab -ency.com

5.2 مناخ دولة الإمارات

يعد مناخ الإمارات العربية المتحدة حارا بصفة عامة، ويتميز بـالتطرف الكبيـر فـي درجات الحرارة فهو ذو شتاء معتدل وصيف شديد الحرارة، وتتسم عناصر المنـاخ الأخـرى ببعض الخصائص كقلة المطر وارتفاع نسبة الرطوبة، وشيوع العواصف الترابية صيفا وحدوث العواصف الرعدية الممطرة شتاء. وتتحكم نظم الضغط حول الخليج العربي في قوة واتجاهـات

[1] عبد السلام عادل، مرجع سابق، ص104

الرياح والتيارات الهوائية التي تمر بدولة الإمارات كما تتأثر بها عناصر المناخ الأخرى، ففي فصل الصيف تتعرض دولة الإمارات للرياح الشمالية الغربية التي تتحكم في اتجاهاتها نطاق الضغط المنخفض الآسيوي المتمركز على جنوب غرب آسيا، ويمتد لأجزاء من الخليج العربي وشبه جزيرة العرب من جانب، ومنطقة الضغط المرتفع الآزوري فوق المحيط الأطلسي والحوض الغربي للبحر المتوسط وشمال غرب إفريقيا من جانب آخر، ومن ثم تتميز هذه الرياح بالجفاف وإثارتها للأتربة، أما في فصل الشتاء يتصل المرتفع السيبيري بوسط آسيا بالمرتفع الآزوري، كما يظهر مرتفع ثانوي على أراض شبه جزيرة العرب في الوقت الذي ينخفض فيه الضغط جزئيا على الخليج العربي، كما يتمركز نطاق من الضغط المنخفض يطلق علية الركود الآسيوي فوق المحيط الهندي، وعليه تتأثر دولة الإمارات برياح متغيرة الاتجاهات في فصل الشتاء وأهمها الشمالية الباردة، كما تمر على الدولة المنخفضات الجوية القادمة من شمال الخليج العربي مما يسمح بسقوط الأمطار المصحوبة بعواصف رعدية[1].

1.5.2 الحرارة

يظهر التطرف الحراري في دولة الإمارات بشكل عام، حيث يبرز الفرق بين المتوسط الشهري للنهاية العظمى لشهر تموز 41.6 درجة مئوية، والمتوسط الشهري للنهاية الصغرى لشهر كانون الثاني 11.9 درجه مئوية، فالمدى الحراري اليومي والشهري كبير حيث يكون المدى الحراري الشهري في يوليو 16.1 درجه مئوي، أما في شهر يناير فيصل إلى 12 درجة مئوية والمتوسط الشهري لدرجة الحرارة يبلغ أدناه في شهر يناير 17.8 درجه مئوية، نظرا لقصر فترة السطوع الشمسي ومرور الموجات الباردة وهبوب الهواء الصحراوي القاري البارد من الشمال.

ثم تأخذ درجة الحرارة في الاعتدال خلال فصل الربيع، ويرتفع المتوسط الشهري ليصل إلى 4.23 درجة مئوية في آذار وإلى 28.7 درجة مئوية في شهر نيسان، ثم يواصل ارتفاعه

---

[1] فايد، يوسف عبد المجيد –عبد السلام، عادل، **نمط المناخ والنبات في دولة الإمارات دراسة مسحية شاملة**، معهد البحوث والدراسات العربية، لا يوجد رقم الطبعة، القاهرة، 1978، ص160، 162

بين الربيع والصيف حتى يصل إلى 38.6 درجة مئوية في شهر حزيران و43.6 درجه مئويـــة في شهرآب، ويشهد فصل الصيف الحار في موسم الإجازات حركة في البلاد للسفر إلى الخارج لتجنب حرارة الصيف الشديدة[1]. والجدول التالي يظهر متوسط درجات الحرارة المئوية حســب الشهر لعام 2014:

[1] حمدي تمام. موسوعة زايد، ، طبعة 1، داي نيبتون للطباعة، 1992، ابو ظبي، ، ص39

جدول (2-2): متوسط درجات الحرارة حسب الشهر ومحطة الأرصاد لعام 2014 (مْ)

المحطة	الشهر											
	يناير Jan.	فبراير Feb.	مارس March	أبريل April	مايو May	يونيو June	يوليو July	أغسطس August	سبتمبر Sept.	أكتوبر Oct.	نوفمبر Nov.	ديسمبر Dec.
مطار أبوظبي	18.6	19.8	23.6	29.0	32.1	33.4	35.4	35.6	33.7	30.9	25.1	21.2
مطار العين	17.9	19.4	23.8	30.4	33.6	35.4	36.9	36.4	34.4	30.7	24.1	20.3
مطار دبي	19.8	20.6	24.1	29.3	32.6	34.1	36.2	35.9	34.1	31.8	26.1	22.6
مطار الشارقة	18.4	19.4	23.4	29.0	32.4	34.1	36.4	35.9	33.7	31.0	25.0	21.0
محطة عجمان	19.6	20.1	23.3	27.4	31.2	33.0	35.2	34.6	33.2	31.3	26.1	22.4
محطة أم القيوين	17.8	18.5	22.3	27.0	30.4	32.2	34.7	34.2	32.0	29.5	23.6	19.9
مطار رأس الخيمة	17.9	18.8	22.9	28.4	31.7	33.7	36.1	35.4	33.0	29.9	23.7	19.6
مطار الفجيرة	19.8	20.7	23.8	29.6	33.8	35.4	33.5	32.0	32.1	30.3	26.0	22.5
معدل المتوسط الشهري[1]	18.7	19.7	23.4	28.7	32.2	33.9	35.6	35.0	33.3	30.7	25.0	21.2
أعلى متوسط شهري	19.8	20.7	24.1	30.4	33.8	35.4	36.9	36.4	34.4	31.8	26.1	22.6
أدنى متوسط شهري	17.8	18.5	22.3	27.0	30.4	32.2	33.5	32.0	32.0	29.5	23.6	19.6

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل. جدول رقم 1,2014.

2.5.2 الرطوبة

يبلغ المتوسط الشهري للرطوبة النسبية في دولة الإمارات أقصاه في شهر يناير 67.5%، ثم تنخفض بالتدريج حتى تصل إلى 59,5% في شهر مارس وتواصل انخفاضها لتصل إلى 48% في شهر ابريل ثم تبلغ أدناها في شهر مايو لتصل إلى 44%، ويعود انخفاض الرطوبة النسبية صيفا إلى وصول تأثير الرياح الشمالية الغربية الجافة واقترانها بارتفاع درجة الحرارة، أما انخفاض الرطوبة النسبية في شهر مارس وابريل فهو يرجع إلى الرياح المحلية الحارة التي تصحب المنخفضات الجوية التي يؤدي هبوبها إلى انخفاض في نسبة الرطوبة وارتفاع درجة الحرارة نسبيا[1].

3.5.2 الأمطار

الأمطار قليلة في دولة الإمارات بوجه عام ولا غرابة في ذلك فهي واقعة في نطاق الصحاري المدارية، وتتراوح كميات الأمطار في مختلف أنحاء البلاد بين 50–200 ملم في العام. ويخضع نظام الأمطار في دولة الإمارات لنظام البحر المتوسط، إذ تتركز الأمطار في فصل الشتاء وهو وقت مرور الأعاصير التي تجلب هذه الأمطار، وعلى أرض الإمارات تلتقي جبهتان إحداهما باردة تتقدم رياح الشمال، والأخرى دافئة تتقدم رياح الجنوب القادمة من المحيط الهندي وبالتقاء الجبهتين تسقط الأمطار.

إن الأمطار في دولة الإمارات تتركز في شهور ثلاثة، هي كانون ثاني شباط و آذار، إذ يقدر ما يسقط خلال هذه الفترة بنحو ثلاثة أرباع الهطول السنوي للأمطار.

أما أمطار الصيف فهي نادرة، وقد تسقط كميات قليلة في الأجزاء الشرقية المواجهة للرياح الموسمية الجنوبية، بينما تنعدم نهائيا في الأجزاء الغربية من الدولة، وإذا كانت الأمطار الشتوية تنشأ عن مرور انخفاضات جوية هادئة بشكل عام تدوم يوما أو يومين، فإن أمطار الفصول الانتقالية تكون زوبعية في العادة من نوع "الوابل" تسقط بعد تشكل سحب سوداء

---
[1] حمدي تمام، مرجع سابق، ص139

وحدوث رعد وبرق وغالبا ما تكون شديدة عنيفة، أما أمطار الربيع المتأخرة التي تحدث بعد الظهر عادة فهي تنتمي إلى نوع آخر من الأمطار تدعى "أمطار التصعيد" التي تنشأ من ارتفاع الحرارة حوالي منتصف النهار، فتشكل تيارات هوائية صاعدة تنشأ عنها السحب المعروفة بعد منتصف النهار ثم يعقبها سقوط الأمطار، غير أن توزع الأمطار ليس متماثلا في جميع أنحاء البلاد، فالسهول الجبلية الشرقية أكثر مطرا من السهول الساحلية الغربية، حيث يبلغ فيها المتوسط السنوي للأمطار حوالي 118ملم، ومرد ذلك إلى امتداد الجبال التي تطل على خليج عمان في وجه الرياح التجارية التي تضطر إلى إفراغ معظم حمولتها فوق المنطقة الساحلية قبل التوغل نحو المنطقة الداخلية، مما جعل هذه المنطقة أغزر البقاع مطرا في البلاد باستثناء المرتفعات التي يرتفع فيها المتوسط السنوي للأمطار إلى 140 ملم تقريبا.

ويختلف الحال بالنسبة للسهول الساحلية الغربية،حيث لا يزيد فيها المتوسط السنوي للأمطار عن 71 ملم فهي منطقة قليلة الارتفاع بشكل عام،وبالتالي تسمح للرياح الممطرة بالتوغل في داخل البلاد ومن ثم فإن كمية الأمطار الهاطله تتناقص تدريجيا كلما اتجهنا إلى المناطق الداخلية، والأمطار على قلتها في دولة الإمارات غير منتظمة فقد تسقط عاما وتمتنع بعد ذلك أعواما،وقد تسقط مدرارة في سنة وفي السنة التالية لا يزيد التساقط عن 25% من تساقط السنة السابقة[1].

6.2 الغطاء النباتي الطبيعي

تنمو في دولة الإمارات أنواع نباتية عشبية وشجيرية وشجرية مختلفة، وفيما يلي الأنواع الثلاثة وبعض ما تشتمل عليه كل منها.

الأنواع العشبية

وهي النباتات التي لا ترتفع فوق سطح الارض أكثر من نصف متر إلا ما ندر، علما بأن بعضها ينمو أفقيا لأكثر من متر كنبات الحنظل الزاحف، ومن أكثر الأنواع انتشارا

---

[1] موسى. محمد متولي، **مياه متعددة المصادر**، دولة الامارات العربية المتحدة، دراسه مسحيه شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، لا يوجد رقم الطبعة، القاهرة، 1978، ص200

وبصورة خاصة في المناطق الرملية وحتى على جوانب الكثبان الرملية الصغيرة والكبيرة نجد نبات النصي، الذي يعتبر اجود غذاء للجمال خاصة ولباقي الحيوانات عامة وهو واسع الانتشارتليه القرنة، وهناك مجموعة من الأعشاب الأقل كثافة والتي نجدها في معظم أنحاء البلاد عدا الجبال العارية ومسطحات السبخات والسواحل المستنقعية ومنها اليعاضيد والثمام وهناك مجموعة عشبية من النوع الزاحف الذي ينتشر على سطح الأرض مثل الحنظل الذي تعافه الحيوانات حتى الجمال التي تقتات بكل نبات تقريبا.

ويمكن أن يدخل تحت زمرة الأعشاب أنواع يقتات بها الإنسان كالبصيلمي أو يستعملها كعلاج مثل عشبة الجعد للشفاء من الحمى.

الأنواع الشجيرية

وهي أقل انتشارا وكثافة بصورة عامة، كما أنها أقل أنواعا، وهي أعلى من المتر وقد تصل في ارتفاعها إلى المترين أو أكثر، وهي ذات جذع وأغصان خشبية يستفاد منها من قبل السكان للوقود، بينما أوراقها وفروعها الدقيقة تشكل غذاء جيدا للجمال والماعز، منها الكري والخضرم وله أشواك صغيرة في رأسه، وكذلك الهرمة و الدفلة التي تنمو في قلب أودية الجبال الشرقية[1].

الأنواع الشجرية

هناك عدد من الأنواع التي تكثر في المناطق الشرقية من سفوح الجبال منها الشريش والشوع إلى جانب الغاف والسمر التي تميز السهول القدمية المنبسطة بشكلها الاسفيني العريض السطح من الأعلى حيث تشبة المظلة وهي غنية بالأشواك والأوراق الدقيقة، وتنمو على مساحات واسعة بتباعد يتراوح بين (10–20م) مما يعطيها منظر أدغال مفتوحة. أما الغاف فينمو في المناطق الرملية والسهول، ويظهر على شكل تجمعات كثيفة في المنخفضات بين التلال والكثبان الرملية وعلى السفوح والقمم الصغيرة منها، والغاف أضخم أشجار دولة الإمارات حيث

---

[1] عبد السلام، مرجع سابق، ص185

يقع ارتفاعها المتوسط بحدود (5–6م) وذات أغصان وفروع وأوراق كثيفة تعلو ساقا واضحة، أما بقيت الأشجار فأقل أهمية ولا تشغل مساحات[1].

النباتات البحرية – الساحلية

توجد في المناطق الساحلية وفي نطاق المد والجزر أنواع قليلة من النباتات العشبية والشجيرية المحبة للأملاح والتي تتلاءم مع الحرارة العالية والمياه المالحة البحرية، أما المناطق العديمة النباتات هي مسطحات السبخات الواسعة حيث الغشاء الملحي الصلب يعيق نموها. فعلى شريط الشاطئ الرملي تنمو بعض الأعشاب القليلة الأهمية والكثافة، بينما أهم النباتات البحرية – الساحلية هي التي تنتشر في نطاق المد والجزر وعلى المسطحات الرملية المغمورة بالمياه بعمق أقل من متر واحد، وعلى رأسها تأتي شجيرات القرم[2].

7.2 الحيوانات والطيور

تعيش في البيئات الطبيعية المختلفة في الإمارات أنواع عديدة من الحيوانات البرية،تختلف فصائلها وعائلاتها وخصائصها وكثافتها من مكان لآخر حسب معطيات المكان الحياتية، فحيوانات الصحراء تختلف في طبيعتها وخصائصها عن تلك الحيوانات التي تعيش في المرتفعات والسهول الزراعية والسهول الساحلية الرملية الجرداء، ويمكننا تتبع الحيوانات البرية في الإمارات حسب عائلاتها كما يلي:

1.7.2 الثدييات

يقصد بها الحيوانات الفقارية اللبونة، وهي واسعة الانتشار منها ما هو مفترس آكل للحوم مثل الثعالب،ومنها ما هو عاشب يأكل النباتات العشبية والحشائش التي تنمو في بيئاتهم الطبيعية مثل الأرانب، ومنها الكبير نسبيا مثل الغزال، ومنها الصغير مثل الفأر والقنفذ ومنها البطيء الحركة ومنها السريع. ولعل من أهم الثدييات العاشبة المشاهدة في الإمارات:

[1] عبد السلام، مرجع سابق، ص185

[2] المرجع السابق، ص189

- الغزلان كحيوانات راعية تستوطن المرتفعات الجبلية والكثبان الرملية، ومن أشهر أنواعها الموجودة في الإمارات خاصة في المناطق الجنوبية الريم والدماني.

- الأرانب من اللبونات القوارض الموجودة في الإمارات،وقد كانت واسعة الانتشار تعيش بأعداد كثيرة في مختلف البيئات الطبيعية، وإن كانت تبدو أكثر كثافة في السهول القدمية[1] والساحلية والمرتفعات الجبلية القريبة من المراكز العمرانية، إلا أنها تراجعت إلى المناطق الداخلية لانتشار العمران وكثافة حركة النقل على الطرق البرية المعبدة وغير المعبدة.

- يعيش في المرتفعات الجبلية والسهول والصحراء العديد من القوارض الأخرى مثل الفأر والجرذ والجربوع والقنفذ، وإن كانت تشاهد الثلاث الأولى منها أكثر ما يمكن في المستوطنات البشرية أو حولها، بينما ينتشر القنفذ الدعلية في الحقول والواحات.

2.7.2 الزواحف

لعل من أهم الزواحف الموجودة ما يلي: – الأفاعي، أنواعها وأشكالها وأطوالها متعددة، فبعضها سام قاتل خاصة الأفاعي الغبراء الرمادية، أو الحراء الترابية المرقطة الموجودة في الحقول والواحات والمنخفضات الصحراوية والمرتفعات الجبلية.

العظايا، حيوانات تستوطن مختلف بيئات الإمارات الطبيعية لذلك تتعدد ألوانها ما بين اللون الأخضر الباهت واللون الترابي الأصفر واللون الترابي الأسود أو البني، لتجاري به البيئة التي من حولها كنوع من الحماية، كما تتعدد خصائصها الفسيولوجية؛ فمنها السام القاتل الذي يضر الإنسان، ومنها آكل الحشرات الذي لا يسبب أية مشاكل للإنسان، ولعل أهم أنواع العظايا المشاهدة في الإمارات الضب والرويلي[2].

3.7.2 الحشرات

تعيش أنواع عديدة من الهوام والحشرات والعناكب في مختلف البيئات الطبيعية، كالذباب والخنافس والبعوض والصراصير والعقارب وغيرها.

[1] غنيم، مرجع سابق 343

[2] المرجع السابق، ص343

4.7.2 الطيور

تصنف الطيور التي تعيش في الإمارات في ثلاث مجموعات – الطيور المقيمة: وهي واسعة الانتشار تستوطن مختلف البيئات الطبيعية في الإمارات، وإن كانت تبدو أكثر كثافة وتنوعا في الحقول الزراعية والمرتفعات الجبلية لتوفر البيئة الملائمة، وهي نوعان؛ إما نباتية تتغذى على بذور وثمار النباتات المختلفة، ومنها عصفور الدوري والحباري والحجل، وأنواع متعددة من اليمام والحمام،وأما لاحمة تتغذى على ما تصطاده من الطيور والحشرات والقوارض والزواحف أهمها والعقاب والجلابة. – الطيور الزائرة: تزور سواحل وجزر الإمارات في فصل الشتاء، طيور عديدة قادمة من الأماكن الباردة في أوروبا وشرق آسيا، طلبا للمناخ المعتدل والغذاء الوفير من الأسماك الصغيرة وغيرها، ثم تعود أدراجها في بداية الصيف الحار إلى مواطنها الأصلية، مثل النورس و الأوز العراقي واللقلق ومالك الحزين، وبعض أنواع من الصقور والحمام البري[1].

[1] غنيم، مرجع سابق، ص346

الفصل الثالث

تطور أعداد السكان في دولة الإمارات

1.3 مقدمة

2.3 التطور العددي للسكان

3.3 عناصر النمو السكاني

الفصل الثالث

تطور أعداد السكان في دولة الإمارات

1.3 مقدمة

على الرغم من قيام الإمارات بإجراء عدة تعدادات، أولها كان في عام 1968 و 1975 يليها تعداد عام 1980، بالإضافة إلى تعداد 1985 و1995، وآخرها تعداد 2005، إلا أن جميع هذه التعدادات كانت تنقصها الدقة والشمولية، فهي مثلا تركز فقط على أعداد السكان وأعداد المواليد والوفيات المطلقة، دون العمل على تفصيل هذه التعدادات وعلاقتها بالعمر ومدة الزواج مثلا، وهو ما يصعب من عمل مقارنات بشكل واضح وموسع من الناحتين الزمانية والمكانية، وبدلا من إجراء تعداد سكاني شامل ووافٍ في العام 2010، فقد أجري تقدير عام لأعداد السكان خاليا من كثير من التفاصيل التي تحتاجها الدراسة، وهو الأمر الذي دعا في أجزاء عديدة منها إلى الاعتماد على البيانات التي حصلت عليها الباحثة من خلال إجراء المسح الميداني في العام 2016، وقد تناول المسح مختلف الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية للمجموعات السكانية، بقصد التغلب على النقص في البيانات الرسمية وبالشكل الذي يعطي صورة أوضح عن مجتمع ويخدم الدراسة.

ونظرا لوجود خليط متعدد من ثقافات كثيرة ومتباعدة، ذات سمات عرقية ودينية ومذهبية من أكثر من مئة جنسية تشكل مجتمع الإمارات، فقد واجه المسح الميداني وتعبئة الاستمارات صعوبات كثيرة، منها عدم موافقة الكثير على مجرد طرح الأسئلة عليهم لاعتقادهم أن ذلك سيسبب المشاكل لهم لاحقا، بالإضافة إلى اعتقاد البعض بأن معلوماتهم سر خاص سوف يتم لاحقا استغلاله من جهة ما، مثل فرض ضريبة على دخولهم الشهرية أو السنوية.

واعتقاد البعض وخاصة من الجنسيات غير العربية، بأن ذلك ليس لبحث علمي بل هو لإبراز ارتفاع نسبتهم في الدولة وما يتبعه من القيام بتسفيرهم لاحقا، بالإضافة إلى عدم ثقة البعض وخاصة الآسيويين بالتعامل بأي معلومة مع كل ما هو عربي.

ومن الصعوبات التي واجهتها الباحثة عدم رغبة الكثير من المقيمين العرب في إعطـــاء أي معلومة كانت، نتيجة لتخبط العقل والوجدان العربي خلال الستة ســـنوات الأخيـــرة بســـبب الحروب والصراعات الداخلية العربية، بالإضافة إلى عدم رغبة الكثير من الأفراد من الحاملين لجنسية الإمارات بالمشاركة، خاصة أن الكثير منهم من أصول يمنية أو عمانية أو إيرانية، كانوا مقيمين قبل الاتحاد في دولة الإمارات وحصلوا عليها بمراسيم أميرية قبل قيام الاتحاد.

وقد زاد من المصاعب التي واجهتها الباحثة الطلب منها بضـــرورة الحصـــول علـــى تصريح من جهة حكومية، الأمر الذي استدعى مراجعة أكثر من دائرة حكومية وتقـــديم طلـــب رسمي للحصول على التصريح،مدعوما بكل الأوراق الثبوتية وكتاب من الجامعة يـــدل علـــى الهدف العلمي للبحث، إلا أنه بعد مراجعتهم لأشهر عديدة تم إعلامهـــا الـــرفض فـــي إعطـــاء التصريح المطلوب، والذي جاء لحسن الحظ متأخرا وقريبا جدا من استكمال الباحثة بياناتها التي تحتاجها الدراسة.

2.3 التطور العددي للسكان

ترجع أقدم التقديرات لعدد سكان الإمارات إلى مطلع القرن الحالي ومعظم هذه التقديرات تقتصر على واحدة أو أكثر من هذه الإمارات،ومن ثم فإن تقديرات "لوريمر" يعد أكثرها شمولا وأوفاها تفصيلا،فقد قدر مجموع عدد سكان الإمارات المتصالحة (الاسم قبل الاتحاد) في عـــام 1904 بحوالي 80 ألف نسمة[1]، وتلا ذلك تقديرات أخرى يصعب الوثوق بها والاعتماد عليهـــا في رسم المنحنى الديمغرافي لسكان هذه المنطقة، وبالرجوع إلى التقديرات الإحصـــائية للأمـــم المتحدة عن عدد السكان في أرض الإمارات وأقدمها في منتصف عام 1958م، فقد قدر ســـكان الإمارات ب 86 ألف نسمة أي بزيادة 6 آلاف نسمة خلال 54 عام.

ويمكن تفسير ذلك بسيادة ظروف الجفاف في هذه البلاد وقلة الموارد التي تدفع بالسكان إلى الهجرة خارج البلاد، وخاصة أثناء حالة الكساد التي عمت العالم في الثلاثينات، وما صاحب

---

[1] لوريمر، ج، ج، **دليل الخليج**، ترجمة المكتب الثقافي لحاكم قطر، الجزء الخامس، القسم الجغرافي، بيروت، بدون مكان النشر، 1996، ص1809.

ذلك من تدهور في تجارة اللؤلؤ التي كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد في معظم الإمارات،مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان إلى دول الخليج المجاورة ولا سيما الدول التي اكتشف فيها النفط في فترة سابقة لاكتشافه في الإمارات العربية المتحدة، مثل الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية. وقد قدر فنيلون عدد الذين غادروا الإمارات للعمل في حقول النفط المكتشفة في البحرين خلال تلك السنوات العصيبة بنحو 18 ألف نسمة، وكلهم من القوى العاملة المنتجة التي عمل معظمها في الأعمال اليدوية[1].

وبعد خمس سنوات ظهر تقدير لعدد سكان الإمارات في الدورية البريطانية المعروفة باسم The States Man s Yearbook يصل إلى 95 ألف نسمة في عام 1963، أي بزيادة مقدارها 9 آلاف نسمة خلال خمس سنوات، وهذه الزيادة تتفق مع بداية إنتاج النفط الخام وبداية عودة المهاجرين إلى البلاد.

وفي عام 1968م جرى أول تعداد عام للسكان كشف عن زيادة كبيرة جدا في معدل نمو السكان في مختلف الإمارات منذ أوائل الستينات، فقد ارتفع عدد السكان إلى أكثر من 180 ألف نسمة أي بزيادة مقدارها 85 ألف نسمة خلال خمس سنوات[2]، ولا شك في أن هذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى التغيرات الاقتصادية التي تمثلت في التحول من الاعتماد على اقتصاد تقليدي يقوم على تربية الحيوانات وصيد البحر والتجارة، إلى اقتصاد حديث يعتمد بالدرجة الأولى على الثروة النفطية، ويمكن القول بأن نمو السكان في دولة الإمارات كان يرجع في البداية إلى الزيادة الطبيعية للسكان من أبناء البلاد،وبعد ظهور النفط برز عامل من عوامل نمو السكان ألا وهو الهجرة التي كانت تزيد بتوافق تام مع معدلات زيادة الإنفاق العام، ومع ذلك فإن أرقام التعداد الذي جرى بإشراف مجلس تطوير الإمارات المتصالحة قبل الاستقلال في منتصف عام 1968م لا بد أن تؤخذ بشيء من الحذر لما واجه من مشكلات وصعوبات، ولا غرابة في هذا، فهو أول تعداد تشهده البلاد، ولم يتبع في إجرائه نظام التواجد الفعلي للأفراد، وإنما اتبع نظام التعداد

[1] فنيلون، د، ك، ج، **ابو ظبي وساحل عمان في موكب التطور**، ترجمة محمد امين عبد الله، بدون مكان النشر، ص33.

[2] وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **اثار الهجرة الخارجية على النمو السكاني في دولة الامارات في الفترة من 1968-1980**، ابو ظبي، اكتوبر 1981، ص2

حسب مكان الإقامة المعتاد. وفي طليعة المشكلات الجغرافية التي واجهتها عملية التعداد ظاهرة الجيوب السياسية المتعددة والمتداخلة إلى درجة كبيرة، مما يؤدي إلى صعوبة حصـــر الســكان وتحديد تبعيتهم للإمارات المختلفة.

وهذا فضلا عن ارتفاع نسبة الأمية في مجتمع قبلي تقليدي لا نتوقع منه إجابات دقيقــة. وبعد قيام الاتحاد في عام 1971م أصبحت الحاجة ماسة لإجراء تعداد للسكان علـــى مســتوى الدولة، وتم ذلك فعلا في نهاية عام 1975 واتبع في إجرائه نظام العد الفعلي للأفراد حسب مكان تواجدهم ليلة التعداد، حيث شمل التعداد جميع السكان المواطنين وغير المواطنين بالإضافة إلى المواطنين المقيمين خارج البلاد بصفة مؤقتة.

وكما يشير الجدول رقم (3–1) والشكل البياني رقم (3–1) فقد بلغ عدد ســكان دولـــة الإمارات حسب تعداد 1975م حوالي 558 ألف نسمة[1] أي بزيادة تقرب من 378 ألــف نســمة خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات، وترتبط هذه الزيادة ارتباطا وثيقا بالنهضـــة العمرانيـــة الواسعة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة، وما صاحب ذلك من تدفق للعمالـــة الوافــدة نتيجـــة النقص في العمالة الوطنية، بالإضافة إلى عودة الكثير من أبناء الـــبلاد الـــذين هـــاجروا فـــي الثلاثينات أو غيرها من الأوقات، بسبب شح الطبيعة وسيادة الجفاف، وهذا فضلا عن صـــدور قانون الجنسية في عام 1973 م، والذي أتاح لمواطني قطر والبحرين وعمان جنسية الاتحاد بعد إقامة ثلاث سنوات، كما أتاحها للعرب بعد عشر سنوات وللمهاجرين الأجانب بعد ثلاثين ســنة بشرط إجادة اللغة العربية.

وفي ديسمبر عام 1980م،جرى تعداد آخر للسكان على نفس الأسس والمبادئ التي قام عليها التعداد السابق، حيث بلغ فيه عدد السكان في دولة الإمارات حوالي 1042099 نسمة[2] أي بزيادة بلغت 484212 نسمة ما نسبته 186.8%، أي أكثر من ضعف عدد السكان تقريبا عمـــا

[1] المركز الوطني للاحصاء، **وزارة الاقتصاد تعداد الدولة 1975**، جدول 1، سكان الامارات حسب الامـــارة والجنســـية والجنس 1975

[2] المركز الوطني للاحصاء، **وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1980**، جدول 2، سكان الامارات والجنسية والجنس 1980

كان في تعداد عام 1975، وهذا يشير إلى زيادة كبيرة في عدد السكان خلال الخمس سنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الطلب على الأيدي العاملة بعد أن تم وضع الركائز الأساسية لقيام الدولة، بالإضافة إلى توفير جزء من الخدمات الصحية والتعليمية، التي كان لها أثر كبير في خفض معدلات الوفيات، وبخاصة الوفيات من الرضع،أما تعداد السكان الذي جرى في ديسمبر من عام 1985م فقد بلغ عدد السكان 1379303 نسمة[1] أي بفارق متوسط حيث بلغت الزيادة 337204 نسمة، بالمقارنه مع الزيادة التي ظهرت ما بين عام 1975م وعام 1980م، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى عودة حال الركود الاقتصادي في أواسط عام 1981 م، شبيهه بالظروف الاقتصادية التي سادت البلاد في منتصف عام 1977م، نتيجه لانخفاض عائدات النفط الخام والإجراءات التي أضرت باقتصاد البلاد نتيجة قلة الخبرة، واستمرت على هذه الحال طوال عام 1982م مما أدى إلى تباطؤ معدلات نمو العديد من المتغيرات الاقتصادية، وخلقت أوضاعا محرجة بالنسبة لتمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، مما يدل أن الدولة وصلت إلى حالة الإشباع وعدم الحاجة إلى المزيد من الوافدين إليها. وبالمقارنة مع تعداد السكان الذي أجري عام 1975 فإن عدد السكان تزايد بنسبة 247.2% عن ما كان عليه، ويشير ذلك إلى تضاعف عدد السكان أكثر من مرتين منذ أول تعداد على الرغم من حالة الركود التي سبق الإشارة إليها.

وقد تم إجراء تعداد سكاني في عام 1995م وقد أظهرت نتائج التعداد عن زيادة سكانية كبيرة، حيث بلغ عدد سكان الدولة 2411041 نسمة[2] وقد بلغت الزيادة في السكان خلال العشر سنوات التي تلت التعداد الأخير نحو 1031738 نسمة أي أكثر من ضعف عدد السكان تقريبا.

وبالمقارنة مع تعداد السكان لعام 1975 فإن عدد السكان تزايد بنسبة 432.2% أي تضاعف السكان بمقدار أربع مرات عما كان عليه في أول تعداد، وترجع الباحثة ذلك إلى أن التوسع في مشاريع التنمية تطلب توسعا كبيرا في مشاريع الخدمات مما أدى إلى طلب المزيد

[1] المركز الوطني للاحصاء، **وزارة الاقتصاد، تعداد الدوله 1985**، جدول3، سكان الامارات والجنسية والجنس 1985. النسب من حساب الباحثة.

[2] المركز الوطني للإحصاء، **وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1995**، ، جدول4 السكان حسب الإمارة والجنسية، 1995.

من الأيدي العاملة من الخارج، وهكذا استمر زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وزيـــادة عـــدد السكان التي ظهرت بشكل جلي في إحصاءات 2005، حيث بلغ عدد السكان 4106427 نسمة[1] بزياة عن التعداد في سنة 1995 تبلغ 1695386 نسمة أي تضـــاعف عـــدد الســـكان قريـــب الضعفين. وبالمقارنة مع تعداد 1975 فإن عدد السكان تزايد بنســـبة 736.1 % أي تضـــاعف بمقدار سبعة أضعاف عن أول تعداد.

إن الاستمرار في عملية التنمية وزيادة المشاريع التنموية في جميع المجـــالات، صـــحة وتعليم وخدمات وعمران وغيرها، أدى الي توفير فرص عمل في الدولة، وباتت منطقة جاذبـــة للأيدي العاملة من جميع الجنسيات وجميع التخصصات والكفاءات،الأمر الذي أدى إلى الزيـــادة في أعداد السكان بشكل كبير، حيث تضاعف عدد السكان أربع مرات تقريبا عن ما كان في عام 2005م حيث أظهرت الإحصاءات الرسمية حسب تقديرات المركز الوطني للإحصاء أن عـــدد السكان وصل في عام 2010م إلى نحو 8264070 نسمة[2] بزيادة عن سابقتها بلغت 4157643 نسمة كما يشير الجدول رقم (3−1) والشكل رقم (3−1). وبالمقارنة مع تعداد 1975 فإن عـــدد السكان تزايد بنسبة 1481.3% أي تضاعف عدد السكان أربعة عشر ضعفا عن ما كان عليه في أول تعداد منذ قيام الدولة.

[1] المركز الوطني للإحصاء، **وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة2005**، ، جدول 5 السكان حسب الإمارة والجنسية والجـــنس، 2005.

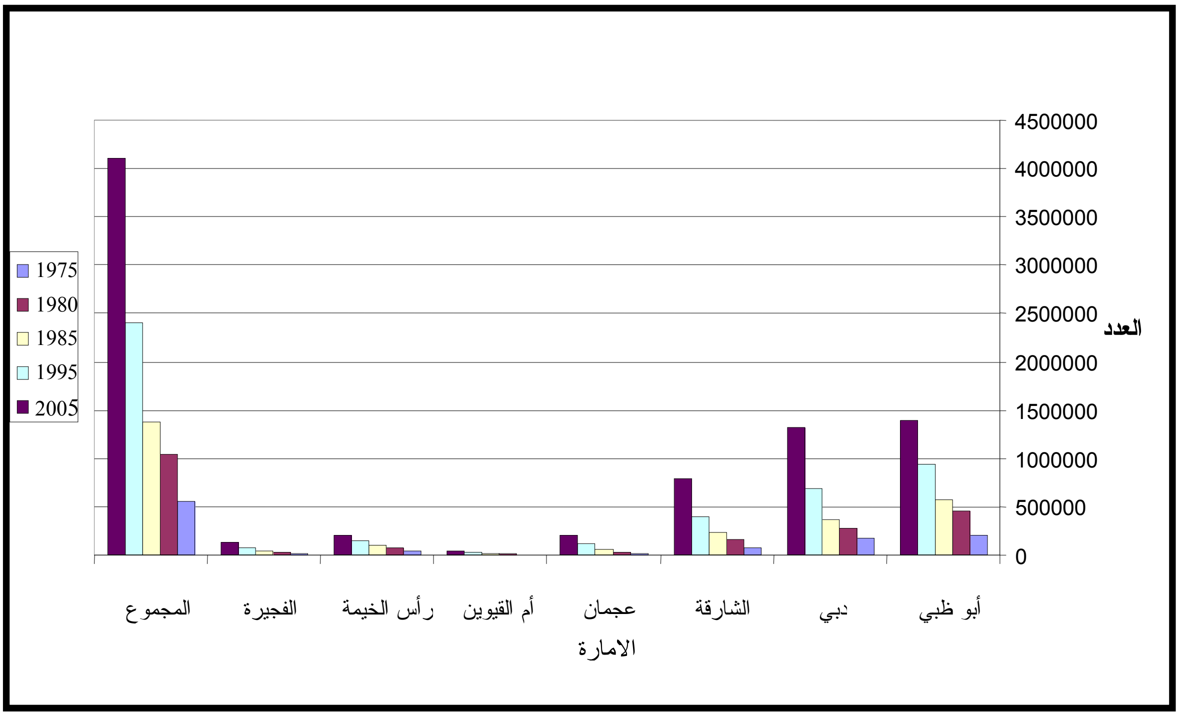
[2] المركز الوطني للإحصاء، **جدول (1)السكان حسب الجنسية (مواطن−غير مواطن) والجنس (تقديرات منتصف2010)**

جدول (3-1) أعداد السكان في دولة الإمارات ما بين عام 1975- 2005م (نسمة)

السنة / الإمارة	1975 (1)			1980 (2)			1985 (3)			1995 (4)			2005 (5)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أبو ظبي	155,058	56,754	**211,812**	331,688	120,160	451,848	380,253	185,783	566,036	650,744	291,719	942,463	926,819	472,665	1,399,484
%	73.2	26.8	**38**	73.4	26.6	43.36	67.2	32.8	41.04	69.05	30.95	39.09	66.23	33.77	34.08
دبي	128,821	54,366	183,187	187,714	88,587	**276,301**	247,179	123,609	370,788	478,209	211,211	689,420	989,305	332,148	**1,321,453**
%	70.3	29.7	32.83	67.94	32.06	**26.5**	66.7	33.3	26.88	69.36	30.64	28.59	74.9	25.1	32.18
الشارقة	51,255	27,535	78,790	102,785	56,532	159,317	141,851	86,466	228,317	254,314	148,478	402,792	520,234	273,339	**793,573**
%	65.1	34.9	14.1	64.5	35.5	15.29	62.1	37.9	16.55	63.14	36.86	16.70	65.6	34.4	19.33
عجمان	10,520	6,170	16,690	22,244	13,856	36,100	32,835	21,711	54,546	72,832	48,659	121,491	131,684	75,313	206,997
%	63.03	36.97	2.99	61.6	38.4	3.46	60.2	39.8	3.96	59.95	40.05	5.04	63.6	36.4	5.04

السنة	1975 (1)			1980 (2)			1985 (3)			1995 (4)			2005 (5)		
الإمارة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أم القيوين	4,263	2,645	6,908	7,960	4,466	12,426	11,659	7,626	19,285	20,947	14,414	35,361	30,084	19,075	49,159
%	61.7	38.7	1.24	64	36	1.19	60.46	39.54	1.4	59.24	40.76	1.47	61.2	38.8	1.2
رأس الخيمة	26,538	17,307	43,845	46,525	27,393	73,918	56,413	40,165	96,578	83,992	59,342	143,334	129,442	80,621	210,063
%	60.5	39.5	7.86	62.9	37.1	7.1	58.4	41.6	7.0	58.6	41.4	5.95	61.6	38.4	5.12
الفجيرة	9,972	6,683	16,655	20,796	11,393	32,189	25,410	18,343	43,753	45,766	30,414	76,180	78,584	47,114	125,698
%	59.9	40.1	2.98	64.6	35.4	3.1	58.08	41.92	3.17	60.08	39.92	3.16	62.5	37.5	3.06
المجموع	386,427	171,460	557,887	719,712	322,387	1,042,099	895,600	483,703	1,379,303	1,606,804	804,237	2,411,041	2,806,152	1,300,275	4,106,427
%	69.3	30.7	100	69.06	30.94	100	64.93	35.07	100	66.6	33.34	100	68.3	31.7	100

(1) المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد،تعداد الدولة 1975، جدول 1،سكان الإمارات حسب الإمارة والجنسية والجنس 1975 (2) المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد،تعداد الدولة 1980، جدول 2، سكان الإمارات والجنسية والجنس 1980 (3) المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد،تعداد الدوله 1985، جدول3، سكان الإمارات والجنسية والجنس 1985 (4)المركز الوطني للإحصاء،وزارة الاقتصاد،تعداد الدولة 1995،،جدول4 السكان حسب الإمارة والجنسية، 1995، (5)المركز الوطني للإحصاء،وزارة الاقتصاد،تعداد الدولة2005،جدول 5 السكان حسب الإمارة والجنسية والجنس، 2005.



شكل (3-1): توزيع عدد السكان وفق الإمارة والسنة

بالإضافة إلى ما تم ذكره من خلال الجدول والشكل يلاحظ:

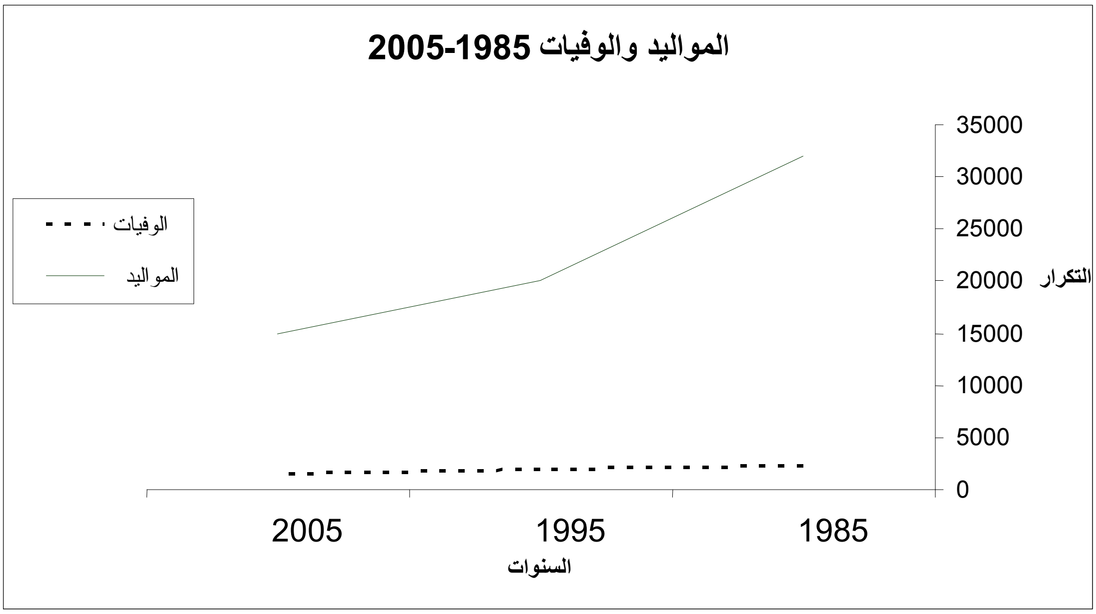
أ) تظهر الزيادة في أعداد السكان في كل من إمارة أبو ظبي وإمارة دبي والشارقة عنها في الإمارات الأخرى، و يعود ذلك إلى أن مساحة إمارة أبو ظبي تمثل أكثر من 80% من مساحة الدولة، إضافة أن مساحة إمارة دبي ومساحة إمارة الشارقة هما المساحة الثانية والثالثة بالتوالي من مساحة الإمارات،

كما أن توفر الدخل لهذه الإمارات من عائدات البترول هو الأعلى والأكبر بالمقارنة مع الإمارات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى النهضة في كافة المجالات، والذي أثر على كافة نواحي الحياه، بالإضافة إلى توفر فرص العمل التي كانت كفيلة لجذب السكان إليها، ونظرا لصغر مساحة الإمارات الأخرى وضعف إمكانياتها فلم يواكب ذلك توفر بنى تحتية وخدمات، بالإضافة لعدم توفر فرص عمل كافية فيها الأمر الذي جعل أعداد السكان فيها منخفضة عنه في الإمارات الكبرى.

ب) الزيادة في أعداد السكان الذكور أكثر من الإناث حيث إن كثيرا من الأعمال في الدولة هي أعمال إنشائية أو في مجال حقول البترول، ولعدم وجود صناعات على مستوى عالمي عال إلا في الحدود الدنيا، فإن اعتماد أصحاب العمل يتركز على استقطاب العمالة من الذكور دون الإناث بسبب ساعات العمل الطويلة، ولصعوبة الجو من حرارة ورطوبة مرتفعة، بالإضافة إلى أن كثيرا من الأزواج يأتي للعمل دون اصطحاب عائلته معه بهدف العمل لفترة زمنية محددة والعودة بعد ذلك إلى موطنه الأصلي، كما أن كثيرا من الأزواج يقومون بإعادة عائلاتهم بعد سنين معدودة من الزواج إلى بلدانهم الأصلية توفيرا للنفقات العالية من مسكن وتعليم وعلاج ومعيشة، والبقاء للعمل بمفرده، الأمر الذي يظهر الزيادة في أعداد الذكور.

3.3 عناصر النمو السكاني

1.3.3 الزيادة الطبيعية



شكل (3-2): منحنى المواليد والوفيات

تبين من خلال التعدادات الرسمية رغم قصورها وقلة إلمامها بالكثير من التفاصيل المطلوبة، وصعوبة إعطاء دراسة شاملة تحيط بجميع التفاصيل المتعلقة بالمواليد والوفيات، إن معدل المواليد في انخفاض واضح، **ويظهر** من خلال الشكل رقم (3-2)، فالفجوة ما بين المواليد والوفيات كانت متسعة ما بين عام 1985-1995 ثم بدأت تقل تدريجيا إلى عام 2005.

1.1.3.3 المواليد

تعتبر دولة الإمارات من أبرز الأمثلة التي يتفوق فيها أثر الهجرة الوافدة على أثر الزيادة الطبيعية في رفع معدلات النمو السكاني، وبالرجوع إلى التعداد السكاني لعام 1980فقد بلغ معدل المواليد في الدولة 33,4 في الألف[1]، كما بلغ في التعداد السكاني لعام1985 حوالي 32 في الألف[2]، ويرجع ارتفاع معدل المواليد في هذه الفترة إلى انتشار الزواج المبكر للإناث والذي كان سائدا في بداية الاتحاد،كما أن نظام الأسرة السائد في مجتمع الإمارات في تلك الفترة هو نظام الأسرة الممتدة، ومن أبرز أدواره تشجيع الزواج المبكر والترغيب في الإنجاب، ويظهر الانخفاض في معدل المواليد في تعداد 1995 حيث بلغ 20 في الألف[3] وفي تعداد 2005 حيث بلغ معدل المواليد 15 في الألف[4] ويلاحظ الانخفاض في المعدل بالمقارنة مع الفترة الأولى لقيام الدولة،ويرجع ذلك إلى اتجاه السكان نحو الأسرة النووية (الصغيرة) التي من سماتها الغالبة الاتجاه نحو تقليل النسل، بالإضافة إلى اتجاه المرأة إلى التعليم وتأخر سن الزواج، وبالتالي تقليل عدد المواليد، هذا بالإضافة إلى اتجاه المرأة إلى العمل الذي لم يكن في الفترة الأولى لقيام الدولة والذي كان له الأثر الواضح في تقليل الإنجاب.

وبالرجوع إلى تقديرات 2010 يلاحظ انخفاض معدل المواليد إلى ادناه حيث بلغ حوالي 9.6 بالألف[5] وهذا يشير إلى الاستمرار في انخفاض معدلات المواليد منذ قيام الدولة حتى الوقت الحاضر،نتيجة اختلاف الظروف الاجتماعية والتحولات التي مرت بها الأسرة في مجتمع دولة الإمارات. ومن خلال المسح الميداني ظهر ارتفاع كبير جدا في معدل المواليد بالمقارنة مع المعدلات السابقة حيث بلغ 101 بالأف، وهذا يشير إلى أنه مجتمع شبابي يفد إليه جيل الشباب المؤهل، والذي يقوم بتكوين عائلة في مجتمع مستقر، من النواحي الاقتصادية والمعيشية

[1] المركز الوطني للإحصاءات، **جدول 1 المواليد حسب الجنسية والنوع بكل امارة، 1980**

[2] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 1، المواليد حسب الإمارة والجنسية خلال الاعوام 1976-1995**

[3] المرجع السابق،

[4] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، **جدول رقم 2، المواليد حسب الجنسية والجنس والإمارة 2005**

[5] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، **جدول 1، المواليد حسب الجنسية والنوع والإمارة 2010**

والأمنية، خاص بعد وفود كفاءات شبابية من دول تعرضت بلدانها لمشاكل أمنية وما تبعه مــن ضربات قوية لاقتصادها.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجرته الباحثة الجدول (3-2) الاتجاه الطبيعــي في زيادة متوسط إنجابية المرأة مع تقدمها في العمر حتى سن 50- 54 حيث بلغت إنجابيتهــا 6.8 طفلا، أي أنها قد أنجبت العدد المطلوب من الأطفال مع بلوغها هذا العمر، أما ما يظهر من اختلاف محدود في متوسط إنجابية المرأة بعد سن 55 عام فيرجع إلى حقيقة أن أكثر الوافــدين إلى الدولة وبعد أن يقضوا فترة زمنية فيها، يأخذون بالعودة إلى البلد الأصلي الأمر الذي يفسر هذا الانخفاض، لذلك قلت مشاركتهم في المسح الميداني.

اما متوسط إنجاب المرأة فهو منخفض في عمر 20-29 بالمقارنة مع ما سبق، ويرجع ذلك إلى أن الزواج يكون في بدايته، وأن المدة الزواجية ليس كافية لإنجاب العدد المطلوب مــن الأطفال للأسرة، بالإضافة إلى أن أغلب الأزواج تفضل المباعدة بين الأحمال ســيما إذا كــانوا ممن ترتفع مستوياتهم التعليمية ودرجة الوعي الصحي لديهم.

جدول (3-2): متوسط إنجابية المرأة حسب العمر الحالي عام 2016

عمر المرأة	متوسط الإنجابية
20-24	2.25
25-29	3.21
30-34	4.06
35-39	3.74
40-44	4.74
45-49	4.70
50-54	6.80
55-59	5.50
60-64	5.50
70 فأعلى	6.00

المسح الميداني 2016

ولم يتم المقارنة هنا مع التعددات الرسمية للدولة؛ بسبب عدم توفر البيانات المطلوبة، والقصور الذي ينتابها في العديد من الجوانب، حيث لم يتم العثور على أية بيانات تساعد في احتساب متوسط إنجابية المرأة ضمن الإحصاءات الرسمية. وجل ما وجد في هذه التعدادات هو نسبة المواليد حسب سن الأم ما بين 1991– 1995 وذلك وفق تعداد 1995،[1] فقط حيث بلغت النسبة في عمر 40–44 ما يقارب4.4% وفي عمر الام 30–34 فقد كانت نسبة المواليد 22.3%.

أما بالنسبة لمتوسط إنجابية المرأة وفق مدة الزواج، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني الجدول (3 –3) أن متوسط إنجابية المرأة التي لم يمض على زواجها 1–4 عاما يكون منخفضا عند 2.13 طفلا، حيث إن الزواج يكون في بدايته، بالإضافة إلى أن الشباب في الوقت الحالي يعاني من ضائقة مالية مما يوثر على عدد الأطفال المنجبين، بالإضافة لجوءالكثيرين إلى المباعدة بين الأطفال المنجبين لتلبية احتياجاتهم مما يقلل من إنجاب المرأة، ولكن يظهر جليا من خلال الجدول أنه كلما زادت المدة الزواجية زاد متوسط إنجاب المرأة إلى أن يصل إلى أقصاه (6 اطفال) في المدة الزواجية 25–29 وينخفض متوسط إنجاب المرأة قليلا بعد ذلك مع عودة الكثيرين من كبار السن إلى بلدانهم الأصلية، كما أشرنا سابقا.

جدول (3–3) متوسط إنجاب المرأة وفق مدة الزواج

مدة الزواج (بالسنة)	متوسط حجم الإنجاب
4–1	2.13
9–5	3.36
14–10	3.84
19–15	4.61
24–20	5.03
29–25	6.00
30 فما فوق	5.35

المسح الميداني عام 2016

[1] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 4 المواليد حسب الجنسية والنوع وسن الام 1991–1995**

وقد أظهر نتائج المسح الميداني في الجدول رقم (3-4) أن متوسط إنجابية المرأة وفـق العمر عند الزواج الأول قد بلغ أقصاه لدى الإناث اللواتي تزوجن واعمارهن أقل من 15 سـنه ويرجع ذلك إلى طول الفترة الإنجابية لديهن، وتظهر حالة الزواج المبكر بشكل واضـح بـين الجنسيات الآسيوية خاصة الباكستانية والهندية، لعدم اكتراثهم بشكل جدي بتعليم المرأة ودورها الفعال في المجتمع، وينخفض متوسط حجم إنجاب المرأة كلما زاد العمر عند الزواج الأول لأن المرأة تكون قد حصلت في أغلب الأحيان على درجة من التعليم يؤثر في قراراتها بعدد الأطفال التي تود إنجابهم، بالإضافة إلى دخولها في القوى العاملة الأمر الذي يوثر في حجـم إنجابهـا بالمقارنة مع المرأة المتفرغة التي لا تعمل، ويرتفع حجم إنجاب المرأة في العمر عند الـزواج الأول 30-34، ويرجع ذلك إلى أن تأخّر المرأة بالزواج يكون دافعا نفسيا لها لكي تتجب العدد المطلوب من الأطفال في فترة زمنية متقاربة؛ لأن القدرة على الإنجاب تقل بالتقدم بالعمر.

جدول (3-4) متوسط إنجابية المرأة وفق العمر عند الزواج الأول

العمر عند الزواج الأول	متوسط حجم الإنجاب
أقل من 15	5.75
19-15	4.90
24-20	3.76
29-25	3.01
34-30	4.50
39-35	3.00

المسح الميداني عام 2016

وقد ظهر من خلال المسح الميداني الجدول (3-5) أن متوسط إنجابية المرأة يـنخفض مع ارتفاع مستواها التعليمي والعكس صحيح، حيث بلغت إنجابية المرأه الأميـة حـوالي 5.73 طفلا مقابل 3.21 طفلا للمرأه الحاصلة على الماجستير. فالمرأه الأمية تكون قد تزوجت في سن مبكر، بالإضافة إلى تفرغها للأسرة وعدم انخراطها بالعمل، وهذا ينطبق نوعا ما علـى حجـم إنجاب المرأة في المستوى الابتدائي والمتوسط.

جدول (3–5): متوسط إنجابية المرأة وفق المستوى التعليمي للمرأة

المستوى التعليمي للمرأة	متوسط حجم الإنجاب
أمي	5.73
الابتدائية	4.60
المتوسطة	5.25
الثانوية	3.90
دبلوم دون الجامعة	3.69
بكالوريوس	3.42
ماجستير	3.21

المسح الميداني عام 2016

ويلاحظ من خلال المسح الميداني أن حجم إنجاب المرأة يبدأ بالانخفاض في المؤهل العلمي الثانوية والدبلوم، حيث تكون قد وصلت إلى مرحلة من التعليم والثقافة والانخراط بالمجتمع والوعي لاحتياجات الأسرة، وما يتبع ذلك ضرورة انخفاض حجم الأسرة بالمقابل تحقيق متطلباتهم،بالإضافة إلى أنها تكون قد وصلت إلى مرحلة تمكنها من العمل، مما يؤثر على انخفاض حجم الإنجاب للمرأة بسبب انشغالها خارج المنزل،ويستمر الانخفاض في حجم إنجاب المرأة كلما زادت في المؤهل العلمي ويظهر ذلك جليا في التحصيل الجامعي والماجستير لانشغالها بالدراسة ثم العمل وتغير المفاهيم لديها من حيث تقليل عدد الأطفال المنجبين لتحقيق متطلباتهم المختلفة والمتعددة في وقتنا الحاضر.

وقد لوحظ من خلال المسح الميداني كما أشار الجدول (3–6) أن متوسط حجم إنجاب المرأة وفق جنسيتها، كان الأعلى في الجنسية السودانية؛ وترجع الباحثة ذلك إلى الموروثات الثقافية المنتشرة في مجتمعهم المتعلقة بأهمية الإنجاب وعدم الاكتفاء بحجم أسرة متوسط. ويظهر الارتفاع في متوسط حجم إنجاب المرأة في مجتمع الإمارات بشكل واضح، ويرجع ذلك إلى نسبة المواليد المتزايده سنويا لأبناء الإمارات الأصليين، نتيجة الامتيازات الكبيرة التي يحظى بها أبناء الدولة لتشجيعهم على الإنجاب لزيادة عدد السكان الأصليين. أما الجنسيات العربية فإن متوسط حجم إنجاب المرأة ينخفض عما هو عند السكان الأصليين في الإمارات،

بسبب الارتفاع في تكاليف الحياة والسكن واقساط المدارس والجامعات لأبناء الوافدين مما يؤثر سلبيا في عدد الأطفال المنجبين للأسرة.

جدول (3–6): متوسط إنجابية المرأة وفق جنسية المرأة

جنسية المرأة	متوسط حجم الإنجاب
الباكستان	4.41
الإمارات	4.95
سوريا	3.83
مصر	3.17
الأردن	3.72
لبنان	2.86
فلسطين	3.81
الهند	3.56
بريطانيا	2.12
ألمانيا	2.20
السودان	6.00
فرنسا	2.12
أسبانيا	2.63
اليمن	4.88
المغرب	3.50
العراق	3.50

المسح الميداني عام 2016

2.1.3.3 الوفيات

الوفيات هي المسؤولة عن نقص أعداد السكان، وتتميز بكونها أكثر ثباتا ومحتملة التوقع وأقل تعرضا للتقلبات، والوفيات مهمة ليس فقط لآثارها على التحول السكاني، ولكن لآثارها على تركيب السكان، وخاصة التركيب العمري حيث توجدعلاقة وثيقة بين الوفيات والتعمر، ويتأثر مستوى الوفيات بدولة الإمارات بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

والصحية، ويعد انخفاض معدل الوفيات الخام – وهو مقياس تلجأ إليه الدول لتحديد موقعها حضاريا دلالة على التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان. ولقد استصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1975 الذي يلزم الأفراد بضرورة تسجيل الوفيات، إلا أن التسجيل الفعلي للوفيات بدأ من عام 1982، ومن قبل هذا التاريخ كان تسجيل الوفيات مقصورا على بعض الإمارات فقط. ومن واقع بيانات التعداد الرسمي المتوفر لعام 1985[1]عدا إمارة رأس الخيمة فقد أمكن للباحثة احتساب معدل الوفيات في الدولة والذي بلغ 2.3 في الألف. وقد أظهرت الإحصاءات الرسميه لعدد الوفيات في الفترة 1986–1995 انخفاض في عدد الوفيات حيث كان معدل الوفيات في سنة 1995،[2] 1.9 في الألف، واستمر الانخفاض بشكل واضح في معدل الوفيات حسب تعداد 2005 حيث[3] كان معدل الوفيات 1.5 في الألف وينخفض المعدل أكثر في سنة 2006،[4] حيث بلغ معدل الوفيات تبعا لتقديرات هذه السنة 1.3 في الألف، ويستمر الانخفاض في هذا المعدل وفق تقديرات 2007 إلى 1.2 في الألف[5]، ولقد كان لزيادة نسبة الوافدين أصحاب الشهادات والكفاءات والخبرات الفنية القادمين من مجتمعات أكثر تطور، أثر كبير في زيادة الوعي الصحي الذي كان أثره واضحا على انخفاض معدلات الوفيات. وحسب نتائج المسح الميداني فقد بلغ معدل الوفيات 20.8 بالألف وهو مرتفع بالنسبة للمعدلات السابقة.

ومن المرجح أن الاتجاه نحو الانخفاض في معدل الوفيات عبر السنوات، ناجم بالأساس عن تضافر مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها تطور الخدمات الصحية في الحضر والريف، وربطها بشبكة مواصلات وطرق تؤمن سبل نقل المرضى وعلاجهم، إضافة إلى تحسن الوضع الغذائي، وتوفر المساكن الصحية وسلامة البيئة، وانتشار التعليم وارتفاع مستوى

---

[1] المركز الوطني للإحصاء، ابو ظبي **جدول 5 حسب النوع وشهر الوفاه 1985**. العين، **جدول 62 الوفيات حسب النوع وشهر الوفاة**. الفجيرة، **جدول 68 الوفيات حسب النوع وشهر الوفاة**. ام القيوين، **جدول 81 الوفيات حسب النوع وشهر الوفاة**. دبي، **جدول 69 الوفيات المسجلة حب النوع وفئات السن 1985**. الشارقه، **جدول 71 الوفيات حسب النوع والجنسية**. عجمان، **جدول 76 الوفيات حسب النوع والجنسية**

[2] المركز الوطني للإحصاء، جدول **10، الوفيات حسب الإمارة والنوع والجنسية 1995**

[3] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 1، الوفيات حسب الإمارة والجنسية خلال العوام 1986–2005**

[4] المركز الوطني للإحصاء، وزاة الصحة، **جدول 3، الوفيات حسب الإمارة والجنس والجنسية 1986–2007**

[5] المرجع السابق.

دخل الفرد والإعلام والتثقيف الصحي. وقد أظهرت نتائج المسح الميداني كما أشار الجدول (3–7) أن وفيات الذكور بلغت 60% بينما وفيات الإناث 40% من إجمالي الوفيات، ويرجع ذلك إلى أن عمل الرجل في العادة أخطر من عمل المرأة؛ لذلك يتعرض للوفاه أكثر منها،كما أن الوفاة بسبب المرض كانت الأعلى عند الجنسين ولكن بلغت الأعلى عند الإناث، على الرغم من الجهود الهائلة والمدروسة التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، من قبل كثير من أجهزتها المعنية وعلى رأس ذلك وزارة الصحة والطب الوقائي.

جدول (3–7) العلاقة بين جنس المتوفي وسبب الوفاة

سبب الوفاة / جنس المتوفي	مرض	حادث سير	وفاة طبيعية	أخرى	المجموع
ذكر: العدد	21 52.5 % % من المجموع 48	11 27.5 % 100 %	7 17.5 % 63.6 %	1 2.5 % 100 %	40 100 % 60 %
أنثى: العدد	23 85.2 % % من المجموع 52	0 0 0	4 14.8 % 36.4%	0 0 0	27 100 % 40 %
المجموع	44 65.7 % 100 %	11 16.4 % 100 %	11 16.4 % 100 %	1 1.5 % 100 %	67 100 % 100 %

المسح الميداني 2016

وبالمقارنة مع التعداد الرسمي للوفاة بسبب المرض، وجد حسب تعداد 2005 أن نسبة الوفيات نتيجة المرض قد بلغت 56%[1] من جملة الوفيات في نفس العام، وهي منخفضة عن نتائج المسح الميداني حيث بلغ 65,7%، وحسب تقديرات 2007 فقد بلغ نسبة الوفيات بسبب

[1] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة جدول رقم 6، **الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنون) حسب الجنس وسبب الوفاة 2005**

المرض 50%[1] والنسبة ترتفع في الإحصاءات المتوفرة لعام 1999حيث إن نسبة الوفيات بسبب المرض بلغت 68%[2]. وهذه النسب مرتفعة بالمقارنة مع أسباب الوفاة بسبب حـوادث السـير، حيث من المعروف أن الأنثى أكثر حذرا في استخدام المركبات، ولكن ترتفع النسبة عند الذكور كونهم أكثر استخداما لها، حيث بلغت نسبة الوفيات وفق إحصاءات 1999 بسبب حوادث السير 15% من جملة الوفيات، أما حوادث السير لعام 2010 فقد بلغت نسبة الوفيات 36%،[3] وهـي نسبة مرتفعة جدا ويرجع ذلك إلى أن مجتمع الإمارات هومجتمع شبابي حيث يتصف الشـباب بالتهور والسرعة في القيادة. ومن خلال المسح الميداني فلقد وجد أن الجنسية الهندية هي الأعلى في نسبة الوفيات كما يشير الجدول (3−8) إذ بلغت نسبتها 47% من جملة الوفيات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد الجالية الهندية في الدولة، بالإضافة إلى طبيعة الأعمال التـي يقومـون بهـا وخطورتها، خاصة أن نسبة كبيرة منهم يعملون في المهن الصعبة والخطـرة، تلـيهم الجاليـة الباكستانية بنسبة 15% وبشكل عام فإن نسبة الوفيات بين الوافدين تصـل إلـى 91.6% مـن مجموع الوفيات بينما تنخفض لدى المواطنين إلى 8.4% حسب نتائج المسح الميـداني، وهـي نسبة مرتفعة بالنسبة للوافدين حسب تعداد 1995،[4] فلقد انخفضت نسبة وفيات الوافدين إلى61% من عدد الوفيات بمعدل وفيات بلغ 1.2 بالنسبة لوفيات الدولة وزادت نسبة وفيـات المـواطنين 39% بمعدل وفيات بلغ 8. بالأف، أما في 2005 فقد[5] فان نسبة وفيات الوافدين كانت 66 %، بمعدل 1.02 في الألف ولقد انخفضت عن سابقتها، أما المواطنين لقد انخفضت عن سابقتها فلقد بلغت 34%. بمعدل 0.52 في الألف.

[1] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة جدول رقم 6، **الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنـون) حسـب الجـنس وسبب الوفاة 2006**

[2] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، جدول **15 الوفيات حسب الجنسية والنوع وسبب الوفاة 1999**

[3] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 5 وفيات الحوادث حسب السبب الخارجي والجنس والجنسية 2010.**

[4] المركز الوطني للإحصاء، **جدول رقم (10) الوفيات حسب الإمارة والنوع والجنسية 1986**−1995.

[5] المركز الوطني للإحصاء، **جدول رقم (8): الوفيـات المسجلة (مواطنون وغير مواطنين) حسب الجنس والإمارة 2005.**

جدول (3–8): الوفيات وفق جنسية المتوفى

الجنسية	الوفيات	%
الباكستان	9	15
الإمارات	5	8.3
أندونيسيا	1	1.7
سوريا	1	1.7
مصر	1	1.7
الأردن	1	1.7
فلسطين	2	3.3
الهند	28	46.6
بريطانيا	3	5
ألمانيا	2	3.3
فرنسا	4	6.7
أسبانيا	2	3.3
العراق	1	1.7
مجموع الوفيات	60	100
النسبة المئوية للمواطنين	**% 8.3**	
النسبة المئوية لغيرالمواطنين	**%91.7**	

المسح الميداني 2016

جدول (3–9): الوفيات وفق عمر المتوفى

العمر	عدد الوفيات	%
4–0	6	9.8
9–5	3	4.9
14–10	0	0.0
19–15	0	0.0
24–20	1	1.6
29–25	0	0
34–30	9	14.7
39–35	3	4.9
44–40	2	3.3
49–45	5	8.1
54–50	1	1.6
59–55	3	4.9
64–60	2	3.3
69–65	4	6.5
70 فأعلى	22	36
المجموع	**61**	**100**

المسح الميداني 2016

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الجدول (3–9) أن العدد الأعلى من الوفيات كانت بين كبار السن فوق 70 وبنسبة 36%، حيث إن هذه الفئة العمرية تكون قد وصلت إلى عمر تتعرض فيه إلى الكثير من الأمراض المزمنة التي تؤدي إلى الوفاة مثل؛ أمراض القلب وغيرها، بالإضافة إلى قلة مقاومتها لكثير من الأمراض الناتجة عن طبيعة الحياة وأسلوبها، وقلة الحركة بسبب الاعتماد على المواصلات لارتفاع الحرارة مما يتبعة أمراض ناجمة عن السمنة تؤدي إلى الإصابة بالضغط والسكر، كما يتعلق الأمر بعدم وجود كفاءات طبية عالية بسبب رفض أكثر الأطباء من كافة دول العالم مغادرة بلادهم، والشروط التي يواجهونا للتمكن من مزاولة العمل مما لا يدع الفرصة لوجود أطباء بكفاءات عالية. وترتفع النسبة بالمقارنة مع

إحصاءات 1987 حيث بلغت الوفيات في هذا العمر ما نسبته 30%،[1] وتنخفض النسبة في تعداد 1995 [2] حيث تصل إلى19% وفي إحصاءات 2000 تصل19.9%.[3]

أما تعداد 2005 يستمر الانخفاض فتصل إلى 16.8%،[4] وترجع الباحثة ذلك إلى أن الكثير من الوافدين في هذه الفترة الزمنية كان من فئة عمرية متوسطة،خاصة أن الإمارات في هذه الفترة كانت جاذبة للشباب بسبب ضخامة المشاريع التي أنجزت فيها، وبالإضافة إلى أن كثيرا من الوافدين الذين مكثوا مدة طويلة في الدولة يفضلون مغادرتها والرجوع إلى بلدهم الأصلي قبل الوصول إلى عمر متقدم.

أما في تقديرات 2010 فقد وجد ارتفاع في عدد الوفيات في هذه الفئة، حيث وصلت النسبة إلى 23.7%،[5] وترجع الباحثة أن الارتفاع فيها ناجم عن الزيادة الكبيرة في عدد السكان، حيث تضاعف عدد السكان أكثر من مرتين، بالإضافة إلى عدم مغادرة الكثير من الوافدين للدولة عند بلوغهم سنا متقدما- كما كان حدث سابقا - بسبب الأوضاع الاقتصادية والاضرابات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، مما دعا إلى جلب كثير من الأسر والديها كبار السن للعيش معها.

ويليها نسبة الوفيات بين عمر 30-34 وتصل إلى 14.7 %، ويرجع كثرة الوفيات في هذه الفئة العمرية إلى حوادث العمل، وتنخفض النسبة في تعداد 1995إلى 5.8%،[6] وإلى 5% في إحصاءات 2000،[7] وتعداد 2005،[8] أما تقديرات 2010 فقد بلغت نسبة الوفيات لهذه الفئة

---

[1] المركز الوطني للإحصاء. **جدول 55 الوفيات حسب النوع وفئات السن 1987**

[2] المركز الوطني للإحصاء. **جدول 14 الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن 1995**

[3] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 16، الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن2000**

[4] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، **جدول 7 الوفيات المسجلة (مواطنين وغير مواطنون) حسب الجنس وفئات السن 2005**

[5] وزارة الصحة **جدول 4، الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنين)حسب الجنس وفئات السن 2010**

[6] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 14 الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن 1995**

[7] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 16، الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن2000**

[8] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، **جدول 7 الوفيات المسجلة (مواطنين وغير مواطنون) حسب الجنس وفئات السن 2005**

العمرية 6.4%،[1] فهي ترتفع بنسبة قليلة عن سابقتها، ويعود ذلك إلى الزيادة في جلب العمالـــة من هذه الفئه العمرية، مع ضخامة المشاريع المنفذه التي يزيد فيها احتمـــالات التعــرض إلـــى الحوادث مثل بناء الجسور والأنفاق والأبراج المرتفعة والمطارات وغيرها، و على الرغم مـــن الإجراءات الصارمة والغرامات والقوانين المفروضة والمتبعة لحماية العامل من الحوادث إلا أن الكثير من الشركات والمتعهدين لا يلتزمون بها. خاصة أن هذه العمالة أغلبها لا تملك أي مؤهل علمي وخبرتها ومعرفتها محدودة.

كما أن لحوادث المرور أثرا كبيرا في ارتفاع هذه النسبة خاصة مـــع تـــوفر الطـــرق السريعة بين كل الإمارات مجتمعة، وزيادة عدد المركبات والتبادل التجاري ما بين الإمـــارات جميعها، مما يؤدي إلى انتشار المركبات الكبيرة بشكل واسع على الطرق،الأمـــر الـــذي يزيـــد الخطورة بشكل أكبر خاصة مع وجود سرعة في القيادة وهذه خاصية موجودة في الفئة العمرية الشابه.

وتليها وفيات الأطفال من 1-4 ارتفاعا بنسبة 9.8%، كما ترجع الباحثة ارتفاع النســـبة من خلال المسح الميداني إلى قلة مقاومة الأطفال للأمراض بسبب ضـــعف أجســـامهم، بســـبب الزواج المبكر للأمهات وعدم قدرتهم على العناية بالمواليد لصغر سنهم خاصة بـــين الجاليـــات الآسيوية، بالإضافة إلى زواج الأقارب المنتشر في مجتمع الإمارات بالنسبة للسكان الأصـــليين، وانتقال الأمراض الوراثية المميته. وتنخفض النسبة في إحصاءات 1987إلـــى 5%،[2] وترجـــع الباحثة ذلك إلى قلة التسجيل الرسمي لوفيات الأطفال في هذه الســـنة، كمـــا تســـتمر النســـبة بالانخفاض حسب تعداد 1995 فقد بلغت 3.8%،[3] وفي إحصاءات 2000 فقـــد بلغـــت النســـبة

[1] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة **جدول 4، الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنين)حسب الجـــنس وفئـــات السن 2010**

[2] المركز الوطني للإحصاء. **جدول 55 الوفيات حسب النوع وفئات السن 1987** مرجع سابق.

[3] المركز الوطني للإحصاء. **جدول 14 الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن 1995** مرجع سابق.

3%،[1] وما تزال النسبة تنخفض حسب تعداد 2005 فقد وصلت إلى 2%،[2] اماتقـديرات 2010 فقد بالغت نسبة الوفيات لهذه الفئة 1.7%.[3]

وترجع الباحثة ذلك إلى الجهود الهائلة والمدروسة التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، من قبل كثير من أجهزتها المعنية وعلى رأس ذلك وزارة الصحة، والطـب الوقـائي والتي تقوم في طباعة منشورات وإعلانات وندوات إعلامية تثقيفية كثيرة، لتوعية الأمهات إلى طرق العناية والوقاية لحماية أبنائهم، وتعريفهم بأساليب وطرق العيش الصحي والوقايـة مـن الأمراض الناشئة، وأخذ الاحتياطات اللازمة كأسلوب عيش يومي، وكذلك البعـد عـن تـرك مسؤولية الأطفال إلى الخدم، بالإضافة إلى إعطاء أهمية كبيرة للتطعيمات التي يحتاجها الأطفال لحمايتهم، بالإضافة إلى أن الأم في الوقت الحاضر قد وصلت إلى درجة من الوعي أكبر ممـا كان في السابق وانحصار اهتماماتها في عدد أقل من الأطفال.

2.3.3 الهجرة الوافدة

ترجع الباحثة النمو السكاني إلى اكتشاف البترول حيث زاد عدد الإمـاراتيين وارتفـع مستوى معيشتهم،وترتب على ذلك توسع في المرافق والخدمات العامة؛ وهي متطلبات التطـور السكاني حيث إنه بعد بدء تصدير البترول بكميات تجارية من إمارة أبو ظبي في سـنة 1964 وبعد تولي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الحكم في عام 1966، وبعد قيام اتحـاد الإمـارات العربية في ديسمبر 1971، أخذ حجم السكان في الإمارات العربية المتحدة في الازدياد المطرد، إذ ارتفع من 86 ألف نسمة سنة 1958،[4] إلى 180 ألف نسمة سنة 1968، ثم إلى 558 ألـف نسمة حسب تعداد العام 1975، وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة التي رافقت تدفق

---

[1] المركز الوطني للإحصاء، **جدول 16، الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن2000** مرجع سابق.

[2] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، **جدول 7 الوفيات المسجلة (مواطنين وغير مواطنون) حسب الجـنس وفئـات السن 2005** مرجع سابق.

[3] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الصحة، **جدول 4، الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنين) حسب الجنس وفئـات السن 2010** مرجع سابق.

[4] دولة الامارات العربية المتحدة، **تقديرات الامم المتحدة، دراسة مسحية شاملة**، مرجع سابق، ص356

عائدات النفط بصورة متزايدة، وأدت إلى شروع الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في تنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق الكثير من فرص العمل وهو ما دعا إلى عودة السكان الذين سبق أن هجروا بلادهم نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية، كما أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة، وجذب الكثير من العمال من الهند والباكستان وإيران للعمل في الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى أعدادا كبيرة من المواطنين العرب للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

كما أدى القيام بعدد كبير من المشروعات إلى جذب عدد كبير من رجال الأعمال ومن الفنيين العرب والأجانب للعمل في البلاد إما بصورة فردية، أو عن طريق شركاتهم ومؤسساتهم. هذه في الواقع بداية النمو السكاني الذي أحدثته مفاعيل البترول وقيام الاتحاد بالدرجة الأولى مما زاد في أعداد سكان الإمارات، وارتفعت مستويات معيشتهم بعدما كانت منخفضة مما ساعد في انخفاض معدلات الوفيات بعدما كانت مرتفعة وباتت الخدمات الطبية مجانية لجميع المواطنين بعدما كانت مكلفة، وانتشر الوعي الصحي والاجتماعي والاقتصادي، وما من شك في أن مجيء العمالة الوافدة قد خلقت تركيبة سكانية غير طبيعية في دولة الإمارات.

هذا وقد شهدت دولة الإمارات منذ قيامها حتى الآن تحولات جذرية شملت جميع نواحي الحياة حيث تحققت إنجازات تنموية هائلة،أحدثت نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبرزت على أثرها العديد من القضايا التي واجهت الدولة،فلقد زاد عدد سكان الدولة من 557887 نسمة في العام 1975 إلى 1042099 نسمة في العام 1980، بمعدل نمو سنوي قدرة 12,5%،[1] وقد انخفض هذا المعدل عن سابقه بسبب وضع قيود الهجرة، ولكن الزيادة الكبيرة في السكان بقيت مستمرة بسبب تيارات الهجرة الوافدة، للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت ارتفاع عائدات النفط خلال تلك الفترة، واستمرت الزيادة السكانية خلال النصف الأول من الثمانينيات،حيث بلغ عدد السكان 1379303

[1] وزارة الاعلام والثقافة، **الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة**، الناشر شركة ترايد نت بري ليمتد، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص14

نسمة في العام 1985 بمعدل نمو سنوي قدره 5,6%،[1] وهو يقل عن سابقه بسبب تذبذ وانخفاض عوائد البترول، وبالتالي تقليص الاستثمارات الحكومية.

أما معدل نمو السكان خلال الفترة 1985-1995فقد بلغ 5,6%،[2] ويعود هذا إلى تذبذب وانخفاض أسعار البترول بشكل كبير، بالإضافة إلى القيود التي وضعت على الهجرة واكتمال معظم مشروعات البنية التحتية. أما بين عامي 1995 وعام 2005 [3] استمرت الزيادة في عدد السكان بمعدل نمو سنوي بلغ 5.3%، وحسب تقديرات المركز الوطني للإحصاء فقد زادعدد سكان الإمارات سنة 2010 بمعدل نمو سنوي 14%.[4]

ولقد بدأت أحدث حركة دولية للهجرة الوافدة في شبة الجزيرة الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ونمت وتعاظمت بنمو وتدفق العوائد النفطية وتعاظمها في اقتصاديات الدول العربية والخليجية، ويمكن تقسيم تطور الهجرة إلى دولة الإمارات إلى أربع مراحل تبعا لمسيرة تدفق تلك العوائد[5]:

المرحلة الأولى

استمرت من بداية أربعينات القرن الماضي حتى مطلع الخمسينات، ببدء الاستثمار التجاري للبترول وتصاعده وظهور آثاره في الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك الاجتذاب التدريجي للعمالة من الخارج، لاستخدامها في عمليات التحديث وتوسيع الخدمات العامة،وكانت الهند وإيران المصدرين الأساسيين لتلك العمالة الوافدة. وحسب ما ذكر سيد نوفل اعتمادا على المصادر البريطانية أن عدد الإيرانيين بلغ نحو 65000 نسمة، ويوجد في إمارة دبي وحدها

---

[1] وزارة الاعلام والثقافة، **الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة**، مرجع سابق، ص15

[2] عبد الله، مطر احمد، مرجع سابق، ص3

[3] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 2005، **جدول 5 السكان حسب الإمارة والجنسية والجنس 2005**، مرجع سابق.

[4] المركز الوطني للإحصاء، **جدول (1) السكان حسب الجنسية (مواطن –غير مواطن) والجنس (تقديرات منتصف 2010)** مرجع سابق

[5] ج. س بيركس وك، ا. سنكلير، **السكان والهجرة الدولية في الدول العربية**، اللجنة الاقتصادية. لا يوجد مكان للنشر

أكثر 30000 نسمة، ومثلهم من الهنود والباكستانيين في مختلف الإمارات فقد قدر بنحو 25000 نسمة،وقدر عدد الأفغانيين بنحو 5000 نسمة بينما لا يقدر عدد العـــرب بـــأكثر مـــن 15000 نسمة[1].

المرحلة الثانية

امتدت من أوائل الخمسينات حتى بداية السبعينات وتميزت هذه الفترة بالأعداد للتنظـــيم الإداري، والانطلاق في وضع المرتكزات الاقتصادية الأساسية، وإنشاء المدارس والمستشفيات والطرقات وأخذت الهجرة العربية من مصر وفلسطين والسودان والأردن تتزايد يوما بعد يوم، وحسب تعداد عام 1968 يمثل معدل الهجرة الوافدة في دولة الإمارات نحو 36,7% من إجمالي السكان[2].

المرحلة الثالثة

بدأت من أوائل السبعينات إثر بدء تصاعد عائدات النفط، وانتهت بتدهور هذه العائـــدات عام 1983، حيث ارتفع سعر برميل النفط من 3 دولات إلى 34 دولارا عام 1982، وصاحب زيادة العائدات النفطية اتساع الخطط الإنمائية في الدولة مما اضطر الدولة،نظرا لقلـــة ســـكانها وشح قواها العاملة إلى فتح أبوابها أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية علـــى الســـواء بكـــل أصنافها،حيث تمثل نسبة الهجرة الوافدة عام 1975 نحو 63.8% [3] مـــن إجمـــالي الســـكان و 72.1% [4] عام 1980.

---

[1] سيد نوفل: **الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، امارات عمان – معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص276

[2] القيشي، علي محمد، **سكان دولة الامارات العربية المتحدة دراسة جيوديموغرافية**، دار الكتـــب الوطنيـــة، الامـــارات، 2003

[3] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد الدولة 1975، ، **جدول 1، سكان الامارات حسب الإمارة والجنســـية والجنس 1975**، مرجع سابق

[4] المركز الوطني للإحصاء وزارة الاقتصاد تعداد الدولة 1980 **جدول 2، سكان الامارات والجنســـية والجـــنس 1980**، مرجع سابق

المرحلة الرابعة

بدأت من عام 1983 ففي هذه المرحلة أوشكت الطفرة الإنمائية على نهايتها مما أدى إلى تضاؤل الحاجة للأيدي العاملة الوافدة ولاسيما غير الماهرة منها،وأصبح الطلب متجها لنوعية العمالة ذات الكفاءة العالية أكثر من كميتها،وقد تزامن ذلك مع تراجع كبير في العائدات النفطية[1]، وأصبح نسبة الهجرة الوافدة في دولة الإمارات تمثل نحو 71.0% عام 1985 [2] 75.6% [3] عام 1995، وذلك من إجمالي السكان تبعا للتعدادين.

ولكن ارتفعت نسبة الهجرة الوافدة حسب تعداد 2005 فقد أصبح تمثل 79.9%،[4] واستمرت نسبة الهجرة في الارتفاع الكبير، حسب تقديرات 2010 فقد وصلت إلى88.5%،[5] بسبب قيام الكثير من المشاريع الاقتصادية والعمرانية العملاقة في السنوات الأخيرة، وقدوم الكثير من الاستثمارات الأجنبية. ولا شك أن هنالك عدة عوامل أثرت في الهجرة إلى دولة الإمارات بشكل كبير،حيث إن إقامة عدد كبير من المشروعات الضخمة خلال فترة وجيزة من الزمن، وضعف الطاقات البشرية المحلية وعجزها عن تلبية الطلب من القوة العاملة سواء من حيث الكم أو الكيف، وعدم توفر المؤسسات التحتية التي تعمل على أعداد الكوادر المحلية لتغطية احتياجات السوق كان لها الدور الكبير في زيادة الهجرة الوافدة إلى الدولة.

ولقد تضافرت عوامل الجذب الداخلية التي ظهرت قوتها باكتشاف النفط، وعوامل الطرد الخارجية التي تعاظمت بتردي الأوضاع في المناطق المصدرة للعمالة،في تقوية تيارات الهجرة إلى الدولة.

---

[1] الشامسي، ميثاء، **الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الامارات** 1996، ص82، 83.

[2] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدوله 1985، **جدول3، سكان الامارات والجنسية والجنس 1985**

[3] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1995، ، **جدول4 السكان حسب الإمارة والجنسية، 1995.**

[4] المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة2005، ، **جدول 5 السكان حسب الإمارة والجنسية والجنس، 2005.**

[5] المركز الوطني للإحصاء، **جدول (1)السكان حسب الجنسية (مواطن-غير مواطن) والجنس (تقديرات منتصف2010).**

ومن أهم عوامل الجذب التي لعبت دورها في اجتذاب المهاجرين والراغبين في العمل، ارتفاع الدخل حيث يلعب العامل الاقتصادي القوة الدافعة الأساسية المحركة لانتقال العمالة إلى الدولة، المتمثل في الفروق الداخلية الحقيقية بين أجور المنشأ والأجور المتوقع الحصول عليها في أقليم الوصول هو العامل الحاسم المؤثر، الذي يدفع الشخص إلى ترك موطنه الأصلي والسعي وراء دخل أفضل، كما أن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات لعب دورا هاما في تحديد التركيبة الجنسية للهجرة الوافدة اليها، فمجتمع الإمارات محاط بدائرة من المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية فهو محاط بإيران من الشمال والهند وباكستان من الشمال الشرقي ومصر من الشمال الغربي، ومن ثم فقد كان منطقيا أن تندفع موجات الهجرة من هذه المجتمعات إلى الدولة لملء الفراغ السكاني فيها،وقد أدى قرب المسافة من العديد من البلدان المكتظة سكانيا والمنخفضة دخلا ليس فقط إلى تدفق تيار المهاجرين من هذه البلدان إلى الدولة، بل إلى التأثير في التركز في الجنسيات لهيكل العمالة الوافدة حيث غلب على هذا الهيكل الطابع الآسيوي[1].

بالإضافة إلى هذا فإن عملية انتقال العمالة عبر الحدود الدولية تخضع للقيود والمحددات التي تضعها سلطات الدولة المستقبلة للعمالة،فآليات سوق العمالة وتفاعل قوى الجذب والطرد لا تعمل بحرية كاملة، وإنما في ظل القيود على انتقال العمالة في كل من البلدان المصدرة للعمالة والمستوردة لها،وغالبا ما يكون للبلدان المستوردة للعمالة الدور الحاسم في هذا المجال[2].

والواقع أن الحرية قد تركت لأصحاب الأعمال وذلك لاستيراد العمالة من أي مكان دون قيود تذكر سوى تنظيم منح تأشيرات الدخول،وقد أدى هذا إلى اتجاه غالبية أصحاب الأعمال لاستيراد العمالة من البلدان الآسيوية القريبة كالهند وباكستان وإيران،التي تتميز عمالتها بقابليتها بقبول أجور منخفضة نسبيا إلى جانب قدرتها على تحمل ظروف العمل القاسية.

---

[1] بن فهد، محمد احمد، **الهجرة الى دولة الامارات، دراسة للبعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية، 1970-1995**، لا يوجد مكان للنشر، ص197، 212

[2] القيشي، مرجع سابق، ص270

وقد لعبت وكالات التشغيل المحلية دورا مؤثرا في استيراد العمالة من الخارج،حتى إن بعض هذه الوكالات كان يتحايل لتسهيل دخول بعض العمالة الوافدة دون وجود طلب فعلي عليها،على أساس أن يتحمل العامل الوافد مسؤولية البحث عن عمل مناسب له بعد إدخاله إلى الدولة[1].

كما أدى الاستقرار السياسي والسياسة الخارجية المتزنة التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقوم على التعايش السلمي مع جميع دول العالم وعلى وجه الخصوص مع الدول المجاورة،إضافة إلى المساواة في المعاملة وفي الحقوق والواجبات العامة،بجانب انخفاض الضرائب والرسوم واحترام حقوق الوافدين إلى تفضيل الكثيرين العمل في الإمارات والبقاء فيها،حتى لو تعددت فرص العمل المتاحة أمامهم في عدد من الدول الأخرى[2]

كما تلعب عوامل الطرد من المناطق المصدرة للعمالة دورا هاما في دفع المهاجرين للانتقال للعمل خارج الحدود؛ ومن هذه العوامل انخفاض الدخول في بلدان الأصل واكتظاظ السكان. ازدياد حدة البطالة.

وتتسم الهجرة الوافدة لدولة الإمارات بخصائص مميزة أهمها:

1) تأخذ شكل الهجرة المؤقتة بصفة رئيسة، فمهما طالت المدة التي يقضيها المهاجر للعمل في الدولة فإن لم يحصل على جنسية الدولة يعود إلى وطنه الأصل.

2) تتم الهجرة في أغلبها بشكل فردي باستثناء بعض الفئات مثل:المدرسين المعارين، فإن الهجرة تتم بمسعى من الشخص الراغب في العمل.

3) الغالبية الساحقة من العمالة في القطاعات غير الحكومية،هي من العمالة الآسيوية غير العربية وذلك بسبب انخفاض أجورها وتوافر العروض منها.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، **ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج،** (الكويت، قسم تنمية الموارد البشرية، 1980، ص54

[2] بن فهد، مرجع سابق نقلا عن –الرهوان، محمد حافظ، **الاستراتيجية الامنية التنموية للشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم،** دبي، مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي 1994' ص38

4) غالبية العمالة الوافدة في القطاعات الحكومية من الجنسيات العربية، وذلك لاشتراط إجادة اللغة العربية في الكثيرمن الأعمال الحكومية.

5) العمالة العربية الماهرة والمهنية المتخصصة تأتي في المقام الأول من مصر والأردن وفلسطين، بينما تأتي العمالة غير الماهرة من الأقطار العربية الأخرى المصدرة لها.

6) المهاجرون غير العرب يأتون أساسا من الهند وباكستان وبنجلادش، فهم يشكلون معا ما يزيد عن نصف جملة العمالة الوافدة إلى الدولة.

7) العمالة المنزلية التي يتزايد حجمها على الدوام في معظمها عمالة آسيوية غير عربية.

8) سيادة نسبة الذكور في المهاجرين، وذلك نتيجة للميل لتفضيل الذكور صغار السن بالنسبة للعمالة غير الماهرة ونصف الماهرة خاصة تلك التي ستعمل في الأعمال اليدوية،إضافة إلى حضور نسبة عالية من العمال الوافدين للعمل تاركين أسرهم في بلدانهم الأصلية[1].

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني جدول (3-10) أن نسبة الهجرة بلغت 43% وهي نسبة منخفضة حسب تقديرات 2010،[2] حيث بلغ نسبة الوافدين الإجمالي إلى الدولة 88.5% من جملة عدد السكان.

ولقد ظهر أن النسبة الأكبر من المهاجرين كانت في عام 2010-2014 بلغت 38.3 % من جملة المهاجرين تركزت النسبة الأعلى في إمارة أبو ظبي بنسبة 29%، تليها إمارة دبي حيث بلغت نسبة الوافدين إلى الإمارة 23.6% من نفس العام، وترجع الباحثة النسبه المرتفعة للهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الفتره (2010- 2014)، إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي إحدى الدول الأقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية التي حدثت مع نهاية العام الميلادي (2009)، رغم تأثرها حال باقي دول العالم بهذه الأزمة، وذلك بسبب وجود مشاريع عملاقة كانت قد ابتدأت فعليا في نهاية العام 2008 وبداية العام 2009 وكان هناك

---

[1] القيشي، مرجع سابق، ص273

[2] المركز الوطني للإحصاء، **جدول (1) السكان حسب الجنسية (مواطن-غير مواطن) والجنس (تقديرات منتصف2010)** مرجع سابق

حاجة لكوادر بشرية لتنفيذها، وكذلك بسبب تأثر باقي المنطقة والعالم بنسبة أكبر بهذه الأزمة المالية، ما دفع كثير من العائلات إلى البحث عن أمكنة تجد فيها فرصة للعمل، بعد أن فقدت أعمالها في بلدانها الأصلية.

كما أن هناك سببا آخر حيث كان تأثير الأزمة المالية على دولة الإمارات أقل عليها من غيرها من دول المنطقة والعالم، وهو أن هناك تخطيطا استراتيجيا تنتهجه دولة الإمارات والمتمثل بوجود خطة تطويرية للمشاريع التي تقرر تنفيذها لغاية العام (2030)، أو ما يسمى في دولة الإمارات بخطة (2030)، والتي ذكر فيها نوعية المشاريع وحاجتها وتاريخ البدء في كل منها، ومكان إنشاء تلك المشاريع وميزانية كل مشروع منها والذي أودع أصلا لدى البنوك من قبل وزارة المالية في الدولة،وهو الشيء المتبع حسب اشتراطات وزارتي التخطيط والمالية، وديوان المحاسبة الذي يشرف على كامل مدخول ومصروفات المؤسسات الحكومية المختلفة، ونظرا لانخفاض أسعار البترول العالمية منذ بداية العام (2014)، فدولة الإمارات العربية المتحدة، تبني ميزانيتها السنوية على أسعار النفط بسبب كونه المصدر الأول للدخل القومي لها، فقد انخفض معه استحداث مشاريع إضافية من منشآت ومصانع وأماكن ترفيهية وخدمات أخرى، الأمر الذي قلل من حاجة السوق المحلية للكفاءات البشرية، وبالتالي خفضت نسبة الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد العام (2014) وهذا ما ظهر جليا من خلال المسح.

ولقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن نسبة المهاجرين إلى الدولة في الفترة ما بين (2005-2009) قد بلغ 30%، وهو نسبة منخفضة عن نسبة الهجرة في تقديرات 2010 وترجع الباحثة ذلك إلى أن هذه الفترة كانت فترة انتعاش اقتصادي عالمي إلى حد كبير في كثير من دول العالم، ووجود أعمال لفئة كبيرة من العاملين في بلدانهم لم تكن لتدفعهم بالبحث عن أماكن عمل جديدة وترك وظائفهم أو أوطانهم أو مكان أعمالهم، لهذا كانت النسبة أقل مما كان من الفترة اللاحقة للأزمة المالية العالمية.

ونود الأشارة إلى أن البعض ممن سجلوا ضمن الإقامة السابقة، لم يجر حسابهم إما بسبب وقوع حالات وفاة، أو بسبب إلغاء إقاماتهم بسبب مخالفتهم لقوانين الدولة، أو بسبب

وصول الذكور منهم إلى سن الثامنة عشرة، حيث لا يستطيع ولي الأمر كفالته إلا ضمن شروط معينة وحالات استثنائية، تتطلب موافقة خاصة من دائرة الجوازات بعد تقديم طلب من ولي الأمر، وبالعادة تكون لمدة سنة غير قابلة للتجديد أو تكفلهم جامعتهم في حالة الدراسة، أو ينتقلون لكفالات إقامة على شركات أو مؤسسات كإقامة موظف، ونسبة منهم تغادر الدولة ومن خلال المسح لا يعتبر من مواطني الدولة.

جدول (3-10): العلاقة بين سنة الانتقال و مكان الإقامة الحالي

مكان الإقامة الحالي / سنة الانتقال إلى المكان الحالي	دبي	أبو ظبي	عجمان	الشارقة	أم القيوين	الفجيرة	رأس الخيمة	دولة عربية	دولة آسيوية	دولة أجنبية	المجموع
ما قبل سنة 1970	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	3
1974-1970	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1
1979-1975	5	1	3	1	1	0	0	0	0	0	11
1984-1980	8	1	2	4	0	0	1	0	0	0	16
1989-1985	19	5	2	4	0	0	0	0	0	0	30
1994-1990	11	20	5	12	1	5	3	0	0	0	57
1999-1995	23	30	5	13	6	9	6	0	0	0	92
2004-2000	54	43	13	42	6	10	4	0	0	0	172
2009-2005	88	89	29	95	10	29	25	0	0	0	365
2014-2010	111	137	47	94	13	18	35	2	11	2	470
ما بعد 2014	3	4	0	3	0	1	0	0	0	0	11
المجموع	324	331	107	268	37	72	74	2	11	2	1228

المسح الميداني 2016

ولقد أظهرت نتائج المسح الميداني كما يشير الجدول رقم (3-11) إلى أنّ الهند هي الدولة ذات النسبة الأكبر لمكان الإقامة السابق للمجموعات السكانية المهاجرة إلى دولة الإمارات، فقد بلغت نسبتهم (23.8%)، كونها البلد ذات العدد الأكبر من العاملين في دولة

الإمارات العربية المتحدة. ولعدم توفر تعداد سكاني يبين نسبة الجالية الهندية ونسبتها فلم يتم المقارنة.

جدول (11-3): توزيع عينة الدراسة وفق مكان الإقامة السابق

مكان الإقامة السابق	التكرار	النسبة المئوية
الهند	317	23.8
باكستان	198	14.9
بنغلاديش	22	1.7
الفلبين	42	3.2
لبنان	44	3.3
مصر	55	4.1
فلسطين	48	3.6
الأردن	71	5.3
سوريا	170	12.8
دولة عربية أخرى	203	15.1
دولة أجنبية	163	12.2
المجموع	**1333**	**100.0**

وترى الباحثة أن سبب ذلك يعود لوجود علاقات تجارية تاريخية بين الهند وإمارات الدول قبل قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1972، وذلك بسبب موقع دولة الإمارات العربية الرابط بين الشرق والغرب، وكذلك لوجود خط بحري بين الدولتين، و بسبب تشابه درجات الحرارة بين كثير من مناطق الهند مع دولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث ارتفاع الحراره الذي يصل في أشهر الصيف التي تمتد من شهر مايو وحتى منتصف اكتوبر إلى حدود ال (50/45) درجة مئوية، وكذلك بسبب ارتفاع الرطوبة بنسبة قد تصل إلى 97%، الأمر الذي يجعل الأيدي العاملة الهندية تستطيع القيام بالأعمال بشكل يومي، وخاصة الأعمال التي تتطلب فقط المجهود العضلي، كأعمال البناء، والتنظيف، والتجارة وكثير من نواحي الحياة التي تتطلب المجهود العضلي أكثر من الفكري والذي لا يستطيع معه الفرد العادي من بلاد الشام مثلا تحمله والقبول به، وكذلك بسبب الربح المجزي للعامل الهندي في دولة الإمارات العربية المتحدة

للعامل، عند تحويل الراتب الشهري له من عملة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عملة الهند أو العملة الآسيوية، حيث إن الفرق هو 1-18 (أي كل 1000 درهم يســاوي18000 روبيــة هندي).

كذلك فإن القوانين التي قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بوضعها في قانون العمــل الخاص بالعمالة للشركات الخاصة قد وفر بيئة حاضنة وحامية لحقوق العامل، بحيــث يضــمن للعامل الحصول على كامل مستحقاته شهريا،من راتب وإجازات سنوية ومكافآت وكل الضمانات التي توفر له متطلبات العلاج في حال حدوث حادث عمل.

ونظرا لوضع دولة الإمارات وعلاقتها مع دول المنطقة وقربها منهم، ما يفسر أن مكان الإقامة السابق لا ينحصر في الجنسية، وإنما هنالك من كان يعمل أو يدرس فــي دولــة لــيس موطنه الأصلي؛ مثال ذلك دراسة حامل الجنسية الفلسطينية في سوريا ورجوعه للعمل والإقامة في دولة الإمارات، بالإضافة إلى الكثير من الأفراد ممن ولدوا في دولة الإمارات وعاشوا فيها ولا يملكون مكان إقامة سابق.

أما ما يتعلق بالعلاقة ما بين الجنسية ومدة الإقامة فقد ظهر من خلال المسح الميــداني كما يشير الجدول (3-12)، أن الجنسية الهندية والباكستانية هي الأكثر في مــدة التواجــد فــي الدولة فقد بلغت نسبتها 48%،وذلك تبعا للأسباب التي تم ذكرها سابقا، إضافة على ذلك يعــود السبب إلى موقع دبي على خط الملاحة بين الشرق والغرب، وكذلك بسبب توفر بيئة تجارية منذ أكثر من مائة عام في تجارة اللؤلؤ وكذلك البهارات والأرز والأقمشة، ومن ثم إعادة تصــديرها إلى دول الخليج الأخرى، إضافة إلى تكون عائلات هندية قديمة تقوم بإحضار أقاربها تباعا.

كما ظهر من خلال المسح الميداني ارتفاع نسبة الجالية العربية السورية في مدة الإقامة أقل من 5 سنوات، وترجع الباحثة ذلك إلى استقبال أعداد كبيرة منهم في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع التي مرت بها المنطقة. ولم يتم المقارنة بين الجنسيات كل حده مع التعدادات الرسمية لعدم توفرها منفصلة ولكن الاكتفاء فقط بأعداد الوافدين جملة دون تفصيل وقد تم حساب معدلات المهاجرين في المراحل الأولى من هذا الجزء.

وقد لوحظ من خلال المسح الميداني أن الجالية الأجنبية الأوروبية بلغت نسبتها 10%، ولا تتعدى مدة إقامتها أكثر من 10- إلى أقل من 15 عام، وترجع الباحثة ذلك إلى أن هذه الجنسيات تأتي إلى الدولة بعقود مع شركات كبيرة لإقامة مشاريع ضخمة، برواتب عالية يبقون في الدولة فترة محدد ثم يرجعون إلى البلد الأصل، خاصة أن أغلبيتهم لا يدينون بالديانة الإسلامية وبالتالي طبيعة حياتهم تختلف عن طبيعة المجتمعات العربية.

جدول (3-12): العلاقة بين الجنسية ومدة الإقامة

مدة الإقامة / الجنسية	أقل من 5 سنوات	5-أقل من 10 سنوات	10-أقل من 15 سنة	15-أقل من 20 سنة	أكثر من 25 سنة	المجموع
الباكستان	34	63	49	28	24	198
أندونيسيا	8	7	1	0	0	16
الفلبين	19	22	0	0	0	41
سوريا	39	35	13	8	13	108
مصر	18	13	9	2	2	44
الأردن	30	20	18	8	18	94
لبنان	9	5	5	0	5	24
فلسطين	16	13	11	8	17	65
الهند	66	65	63	51	31	276
بريطانيا	4	12	10	3	0	29
أثيوبيا	0	1	0	0	0	1
ألمانيا	2	10	6	0	4	22
السودان	3	1	5	5	4	18
فرنسا	2	14	10	0	0	26
تايلاند	0	1	0	0	0	1
أسبانيا	3	18	3	0	0	24

المسح الميداني 2016

أما بالنسبة للعلاقة بين سنة الانتقال إلى دولة الإمارات وسبب مغادرة المكان السابق فقد أظهر المسح الميداني الجدول (3–13) إلى أن البحث عن عمل كان السبب الأكبر للهجرة إلـــى دولة الإمارات بنسبة 44%، خاصة فيما بين عام 2010–2014، حيث كان تأثير الأزمة المالية العالمية على دولة الإمارات أقل من غيرها من دول المنطقة والعالم، وهو أن هنـــاك تخطيطـــا استراتيجيا تنتهجه دولة الإمارات والمتمثل بوجود خطة تطويرية للمشاريع التي تقرر تنفيـــذها لغاية العام (2030)، مما أتاح الفرصة أمام الكثيرين للانتقال للعمل والعيش هم وعوائلهم فـــي دولة الإمارت.

ونظرا لانخفاض أسعار البترول العالمية منذ بداية العـــام (2014)، وحيـــث إن دولـــة الإمارات، تبني ميزانيتها السنوية على أسعار النفط، بسب كونه المصدر الأول للدخل القـــومي لها، فقد انخفض معه استحداث مشاريع إضافية من منشآت ومصانع وأماكن ترفيهية وخـــدمات أخرى، الأمر الذي قلل من حاجة السوق المحلية للكفاءات البشرية، وبالتـــالي خفضـــت نســـبة الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد العام (2014) ويظهر ذلك جليا من خلال المسح الميداني فقد كانت نسبة المهاجرون في هذه الفترة 0.9%.

جدول (3-13) العلاقة بين سنة الانتقال إلى المكان الحالي وسبب مغادرة المكان السابق

سبب مغادرة المكان السابق / سنة الانتقال إلى المكان الحالي	عمل	تعليم	زواج	طلاق	الحرب	وفاة	أسباب أخرى	المجموع
ما قبل سنة 1970	3	0	0	0	0	0	0	3
1974-1970	1	0	0	0	0	0	0	1
1979-1975	6	0	1	0	0	0	3	10
1984-1980	10	1	1	0	0	0	2	14
1989-1985	18	0	10	0	0	0	2	30
1994-1990	33	0	13	0	6	0	3	55
1999-1995	61	1	23	0	0	0	1	86
2004-2000	91	0	62	0	0	0	16	169
2009-2005	146	2	137	2	5	0	60	352
2014-2010	140	6	150	8	58	2	87	451
ما بعد 2014	5	3	1	2	0	0	0	11
المجموع	514	13	398	12	69	2	174	1182

المسح الميداني 2016

وعليه، فإنه يظهر من خلال الدراسة الارتفاع في متوسط حجم إنجاب المرأة في مجتمع الإمارات بشكل واضح، ويرجع ذلك إلى نسبة المواليد المتزايدة سنويا لأبناء الإمارات الأصليين نتيجة الامتيازات الكبيرة التي يحظى بها أبناء الدولة لتشجيعهم على الإنجاب لزيادة عدد السكان الأصليين. أما الجنسيات العربية فأن متوسط حجم إنجاب المرأة ينخفض عما هو عند السكان الأصليين في الإمارات، بسبب الارتفاع في تكاليف الحياة والسكن وأقساط المدارس والجامعات لأبناء الوافدين مما يؤثر سلبيا في عدد الأطفال المنجبين للأسرة،كما ظهر أن النسبة الأكبر من المهاجرين كانت في عام 2010-2014 بلغت 38.3 % من جملة المهاجرين تركزت النسبة الأعلى في إمارة أبو ظبي بنسبة 29%، تليها إمارة دبي حيث بلغت نسبة الوافدين إلى الإمارة 23.6% من نفس العام، كما ظهر من خلال الدراسة أنّ الهند هي الدولة ذات النسبة الأكبر لمكان الإقامة السابق، للمجموعات السكانية المهاجرة إلى دولة الإمارات، فقد بلغت نسبتهم (23.8%)، كونها البلد ذات العدد الأكبر من العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الرابع

الخصائص الديموغرافية للمجموعات السكانية في دولة الإمارات

1.4 التركيب العمري والنوعي

1.1.4 التركيب العمري للسكان

2.1.4 التركيب النوعي

الفصل الرابع

الخصائص الديموغرافية للمجموعات السكانية في دولة الإمارات

1.4 التركيب العمري والنوعي

لا تقل دراسة التركيبة العمرية للسكان بدولة الإمارات أهمية عن دراسة التركيبة النوعية لما لها من أهمية في التعرف على ملامح طبيعة العمالة الوافدة التي تحتاج إليها دولة الإمارات،إذ هي في الحقيقة بيان لشكل الهرم السكاني الذي يعتمد علية الباحثون في السكان إلى تقسيم المجتمع إلى فئات بحسب أعمارهم وأنواعهم، وهذا التركيب يعتبر من أهم المؤشرات الديمغرافية للدلالة على قوة السكان الإنتاجية ودرجة حيويتهم ومساهمتهم في العمالة.وكذلك فإن التخطيط للعديد من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمنشآت الترفيهية تعتمد على التركيب العمري للسكان، بالإضافة إلى أنه يلقي الضوء على معدلات المواليد والوفيات والخصوبة.

كما يقصد بالتركيب النوعي للسكان هو تقسيمهم إلى ذكور وإناث،حيث إن هذا النوع من الدراسة ضروري لتفسير العديد من الظواهر الديموغرافية،إذ إن العلاقة بين نسبة الذكور والإناث تؤثر في معدلات الزواج والإنجاب، وهذا يؤثر بالتالي في نمو السكان ومستقبلهم العددي، حيث إن القدرة على الإنجاب تنخفض حين يختل التوازن بين النوعين وترتفع حين يكون التوزيع بينهما متوازنا، وأن نسبة النوع عادة ما تتراوح بين 100 و105 ذكر لكل مائة أنثى وذلك في معظم المجتمعات المغلقة، أي التي لا أثر يذكر فيها للأيدي العاملة الوافدة،أما في مجتمع كمجتمع الإمارات الذي يستوعب هذه العمالة الواسعة، فسنجد أن النسبة مرتفعة نتيجة لأعداد الذكور من العمالة الوافدة التي تكون عادة أكبر من الإناث[1].

---

[1] الشريان محمد، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحد ة 1990-1999**، رسالة مقدمة للحصول عل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002، ص 39

إن الزيادة السريعة في أعداد الوافدين أفرزت زيادة كبيرة في عدد الذكور في سن العمل والإنتاج، وأغلب هؤلاء الذكور من الذين لم يسبق لهم الزواج أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلي.

1.1.4 التركيب العمري للسكان

تتمحور أهميته أنه يساعد على تفسير كثير من العناصر الديمغرافية مثل اتجاهات نمو السكان ونسب المواليد والوفيات ومعدلات الزواج، فضلا عن دلالتها على القوة الإنتاجية للسكان ومقدار حيويتهم وأحوالهم الصحية والتعليمية، فاحتياجات التخطيط والعمل والخدمات العامة والاجتماعية والاقتصادية تعتمد جميعا على معرفة صحيحة بتكوين السكان حسب الأعمار.

إلا أن البيانات الخاصة بتوزيع السن تعاني من كثرة المغالاة في أعمار الصغار من الشباب والتقليل من أعمار الشابات اليافعات إذا كن من غير المتزوجات، واللواتي تعدين السن المثالية للزواج، بالإضافة إلى هذا فإن المسنين ومتوسطي السن يميلون إلى زيادة أعمارهم من باب السهو أو الجهل أو اكتساب الهيبة والوقار[1].

وحسب تعداد 1975 فقد بلغت نسبة صغار السن دون 15 عاما أكثر من 28% [2] من إجمالي السكان في هذه السنة، فالدولة كانت في بداية الاتحاد حيث الأسرة النووية هي السائدة، خلافا عن وقتنا الحاضر والمجتمع القبلي ما زال منتشرا بقوة، حيث الاهتمام بحجم الأسرة والزيادة في عدد الأطفال المنجبين حسب التقاليد السائدة والتي تعتبر ذلك من سمات القوة للقبيلة.

أما الفئة العمرية ما بين 15-64 أي الفئات المنتجة قد شكلت أكثر من 69.7%[3] من جملة عدد السكان، ويفسر ذلك بارتفاع معدلات الهجرة بعد قيام الاتحاد، بالإضافة أن معظم

---

[1] **دراسات في مجتمع الامارات**، مجموعة أعدها أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات، دار الكتب الوطنية، الإمارات، 1988- 1989

[2] دولة الإمارات، المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد، **جدول 1: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1975** تعداد 1975.

[3] دولة الإمارات، المركز الوطني للإحصاء، **جدول 1: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1975**، وزارة الاقتصاد، تعداد 1975.

المهاجرين هم من الجنسيات الآسيوية غير العربية في هذه الفترة، وهــذه الجنســيات عــادة لا تصحب عائلاتها معها كالزوجات والأطفال نتيجة لتدني الأعمال التي يعملون بها، وبالتالي ضآلة الأجر الذي يحصلون علية مما يعيق إقبالهم على تلك الخطوة،بالإضافة إلى وفود البعض مــنهم بطريقة غير مشروعة مما يعيق إحضار عائلاتهم معهم، أما الفئات العمرية 65- 85 فقد بلغت نسبتها حوالي 1.9% من جملة السكان وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة ما سابقتها في هــذه الســنة، ويرجع ذلك إلى عودة الكثيرين من الوافدين إلى موطنهم الأصلي عند بلوغ هذا السن.

وحسب تعداد 1995 فقد بلغت نسبة الفئات العمرية من 0- إلى أقل من 15 ما يقــرب 26.3% من جملة السكان. وهي أقل مما كانت عليه في تعداد سنة 1975 حيث إن الكثير مــن الوافدين إلى الدولة هم من فئات الشباب الذي يبحث عن فرصة عمل ولم يسبق لـــه الــزواج، بالإضافة إلى أن ارتفاع تكاليف الحياة وكثرة المتطلبات تجعل الكثير من المتزوجين يكتفون بعدد أقل من الأطفال بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل.

ويظهر من خلال التعداد الرسمي لهذا العام أن النسبة الأكبر كانت في الفئــة العمريــة 25-29 حيث بلغت 13.5 % تليها 30- 34 حيث بلغت 12.8% و الفئــة العمريــة 35-39 بلغت 12% ثم تليها الفئة العمرية 40-44 حيث بلغت 8.4.[1]

وقد كانت النسبة ما بين الفئة العمرية 15-64 وهي الفئة المنتجة ما يقارب 72.7 %،[2] وترى الباحثة أن الزيادة الكبيرة في هذه الفئة يرجع إلى زيادة النهضة العمرانية، وقيام الكثيــر من المشاريع في جميع المجالات،هذا أدى إلى توفر فرص للعمل بالإضافة إلى ارتفاع الأجــور في الدولة مقارنة مع موطنهم الأصلي،مما شجع الكثيرين على الهجرة إليها خاصة فئة الشباب، بالإضافة إلى الشباب الذين وفدوا للعمل بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية. ويظهر انخفاض النسبة في الفئة العمرية 65 – فما فوق حيث بلغت 0.9% من جملة السكان، حيث إن الكثيرين

---

[1] دولة الإمارات، المركز الوطني للإحصاء، **جدول 4: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنــوع والجنســية 1995**، تعداد 1995.

[2] المرجع السابق

من الوافدين يغادرون البلاد بعد سن 65، وذلك لأن القوانين لا تسمح بتجديد إقاماتهم في الدولة بعد هذا العمر إلا في حالة الاستثمار.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الجدول (4-1) أن الفئة العمرية الصغيرة أقل من 15 عاما قد بلغت 51.8 % وهي نسبة ترتفع عن التعدادات الرسمية السابقة أي أنها تحتل أكثر من نصف عدد السكان، كما أن الفئة العمرية المنتجة وهي الفئة ما بين عمـر 15-64 قـد بلغـت نسبتها 47.6%، أي أن مجتمع الإمارات هو مجتمع نصفه فتي والنصف الآخر في سن العمل، ويرجع ذلك إلى الهجرة الكبيرة التي وصلت إلى دولة الإمارات في الفترة الأخيـرة،حيـث إنّ النسبة الأكبر للانتقال إلى مكان الإقامة الحالي كانت بين (2010-2014) فقد بلغت 38.3%، ثم الانتقال بين (2005-2009) فقد بلغت نسبتها 29.7%، وتتميز هذه الفئات المهـاجرة بكـون الأغلبية منها هم في فئة الشباب الذين يرتبطون بعلاقة زواجية، وترتفع لديهم معدلات الإنجاب، بالإضافة إلى أن نسبة عالية كانت قد جاءت منهم مع عوائلهم، مما زاد نسـبة الفئـة العمريـة الصغيرة، فقد كانت دولة الإمارات إحدى الدول الجاذبة لهذه الأعمار من الشباب كونها إحـدى الدول الأقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية التي حدثت مع نهاية العام الميلادي (2009)، وذلـك بسبب وجود مشاريع عملاقة كانت قد بدأت فعليا في نهاية العام 2008 وبدايـة العـام 2009، وكان هناك حاجة لكوادر بشرية لتنفيذها، وكذلك بسبب تأثر باقي المنطقة والعالم بنسـبة أكبـر بهذه الأزمة المالية، ما دفع كثير من العائلات إلى البحث عن أمكنة تجد فيها فرصه للعمل، بعد أن فقدت أعمالها في بلدانها الأصلية وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الفئة العمرية الصغيرة والفئـات الشابة المنتجة، بالإضافة إلى أن نسبة المواليد المتزايدة سنويا لأبناء الإمارات الأصليين نتيجـة الامتيازات الكبيرة التي يحظى بها أبناء الدولة لتشجيعهم على الإنجاب، مما يسهم فـي ارتفـاع فئات عمرية صغيرة تشكل معها نسبة عالية. أما الفئة العمرية 65 عاما فما فـوق فقـد بلغـت نسبتها 0.6 % و كما ذكرنا سابقا يرجع السبب إلى ميل الكثيرين منهم إلى الرجوع إلى موطنهم الأصلي بعد التقدم بالعمر، بالإضافة إلى القوانين المطبقة التي تمنع تجديد الإقامة إلا للمستثمرين بعد عمر 65 سنة.

جدول (4-1) توزيع عينة الدراسة وفق العمر والنوع

النوع	ذكر		أنثى		المجموع	
العمر	ت	%	ت	%	ت	%
4-0	272	55.4	219	44.6	491	17.0
9-5	331	55.3	268	44.7	599	20.8
14-10	212	52.6	191	47.4	403	14.0
19-15	97	58.4	69	41.6	166	5.8
24-20	35	46.1	41	53.9	76	2.6
29-25	23	10.6	195	89.4	218	7.6
34-30	122	38.1	198	61.9	320	11.1
39-35	123	51.3	117	48.8	240	8.3
44-40	129	69.0	58	31.0	187	6.5
49-45	78	83.9	15	16.1	93	3.2
54-50	33	80.5	8	19.5	41	1.4
59-55	15	68.2	7	31.8	22	0.8
64-60	5	50.0	5	50.0	10	0.3
69-65	2	50.0	2	50.0	4	0.1
70 فأعلى	1	7.7	12	92.3	13	0.5
المجموع	**1478**	**51.3**	**1405**	**48.7**	**2883**	**100.00**

المسح الميداني 2016

وظهر من خلال المسح الميداني كما يشير الجدول (4-1) إلى تباين في التركيب النوعي وفق فئات السن، فقد بلغت نسبة الذكور في الفئة العمرية (25-29) (10.6%)، بينما بلغت نسبة الإناث في الفئة نفسها (89.4%)، وهناك ارتفاع كبير في نسبة الإناث وانخفاض في الذكور مقارنة مع تعداد 1985 و تعداد 2005 في هذه الفئة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك الفارق أحد عشر عاما منذ آخر تعداد، بينما في الفئة العمرية (45-49) فقط بلغت نسبة الذكور (83.9%) وبلغت نسبة الإناث (16.1%)، ويظهر ارتفاع نسبة الذكور بشكل كبير مع فارق

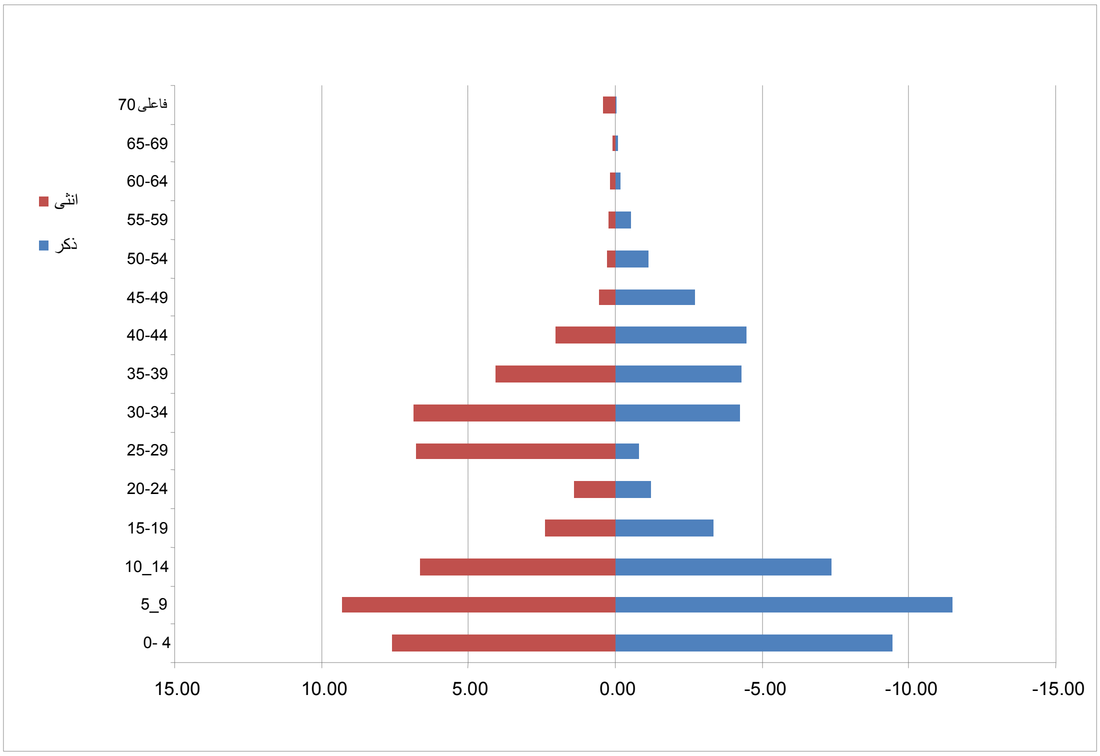
كبير مع الإناث في هذه الفئة مخالفا لما ظهر في تعداد 1985، و آخر تعـداد 2005، وكـذلك الحال تقريباً في الفئة العمرية (50-54) فقد بلغت نسبة الذكور (80.5%)، وبلغت نسبة الإناث (19.5%)، حيث يظهر الفرق واسع بين الفئتين مخالفا لما ظهر في آخر تعداد.

وترجع الباحثة ظهور الفارق من النسب المتباعدة بالنسبة لعدد الذكور عنه للإناث مـن نفس الفئة العمرية (25-29) إلى عدة أسباب منها، القوانين المعمول بهـا حاليـا فـي دولـة الإمارات، والتي تمنع حق كفالة الأبناء الذكور على والدهم بعد سن (18) عام. حيث يتم إلغـاء كفالات إقاماتهم عن والديهم، والتوجه لخارج دولة الإمارات للحصول على الشـهادات العلميـة والفنية، والخبرات العملية التي تؤهلهم للعوده إلى سوق العمل في دولة الإمارات العربية للعمل في المجالات المختلفة، وبالتالي إلى الانفصال عن عائلاتهم الأصلية و العودة ثانية وتكوين أسر خاصة بهم من الفئة العمرية (25-29) والذي هو العمر المناسـب للـزواج فـي كثيـر مـن المجتمعات والتي منها مجتمع الإمارات.

أما نفس الفئة العمرية للإناث (25-29) فقد لوحظ أن نسبة كبيرة منها لم ترتبط بعلاقة زواج، الأمر الذي أبقاها ضمن العائلة الأصلية عائلة الأب والأم، وبالتي لم تقم بتكوين أسـرة خاصة بها مما يدل على وجود تأخر سن الزواج لهذه الفئة العمرية، ويرجع سبب ذلك لرغبـة كثير من العوائل بارتباط أبنائها الذكور من فتيات من بلدانهم الأصلية، لأسباب مختلفة منها مـا هو مادي أو من موروث ثقافي سابق، إضافة لعدم موافقة كثير من العائلات بارتبـاط أبنـائهم الإناث من غير جنسيتهم،وقد لاحظت الباحثة من خلال نتائج التحليل في الفئـة العمريـة مـن (45-49) قد بلغت نسبة الذكور فيها (83.9%)، وترجع الباحثة سبب ذلك هو ارتباط الرجـل الشرقي على وجه الخصوص بامرأة تصغره بحالات كثيره عن سن(10-15) سنة وخاصة منهم فئة غير متعلمين أو من فئة الآسيوين، وذات الموروث الثقافي القديم الذي يرى ذلك من أسباب نجاح الأسرة، وينطبق ذلك على باقي الفئة العمرية (40-44) وكـذلك الفئـة العمريـة مـن (50- 54) الفئة من (55-59) بنسب أعلى وأقل قليلا من ذلك.

أما الفئة العمرية (60–69) وعلى الرغم من حجمها البسيط أصلا، بسبب عدم وجود وافدين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة إلا بالحدود الدنيا جدا، بسبب عدم سماح القوانين بتجديد إقاماتهم بعد سن 65، أو لوفاة بعضهم أو رغبة لكثير منهم بالعوده لقضاء فترة تقاعدهم في بلدانهم الأصلية، فترى الباحثة تطابق النسبة في هذا العمر، ولأسباب أخرى أيضا، ومنها عدم مقدرة الرجل العيش دون شريكة حياة تقوم على احتياجاته المختلفة من مأكل ومسكن وعناية بعد وفاة زوجته الأولى.

أما الفئة العمرية (70) فأعلى من فئة الرجال فهي النسبة المئوية الأقل، والتي تبلغ (7.7%)، مقارنة بنفس الفئة العمرية من الإناث والبالغة (92.3%)، حيث تعزو الباحثة سبب ذلك إلى وفاة الرجل في المجتمع الشرقي بهذا العمر للرجل أكثر منه للمرأة، بسبب شيوع الأمراض المختلفه لدى الرجل الشرقي عنه للمرأة، بسبب الأمراض المزمنة من ضغوط الحياة المختلفة والتدخين، والممارسة الخاطئة في الحياة اليومية من اعتماد على وسائل الراحة وعدم ممارسة أنواع الرياضات المختلفة، كما أن أكثر نسبة مقيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في هذه الفئة العمرية، هو من أبناء الإمارات الأصليين دون غيرهم من الوافدين إلا بالحدود الدنيا والذين هم من يملكون مصالح تجارية مستمرة منذ عشرات السنين.



شكل (4-1): الهرم السكاني للسكان في دولة الإمارات عام 2016

نتائج المسح بالعينة 2016

وقد ظهر من خلال المسح الميداني الجدول (4-2) أن النسبة الأكبر كانت من المستوى التعليمي المنخفض يقرأ ويكتب في الفئة العمرية 5-9، وترجع الباحثة ذلك إلى أن مجتمع الإمارات هو مجتمع شبابي كما ظهر معنا سابقا، الذين يرتبطون بعلاقه زواجية تنتج فيها نسبة عالية من الأطفال يلتحقون في المرحلة الابتدائية وهذا ينطبق على الفئة العمرية 10-14 حيث انها تعتبر تتمه لهذه المرحلة، وهناك نسبة قليلة ممن تعدوا هذا العمر واكتفوا فقط بالابتدائية أو أقل من ذلك، وأغلبهم يكونون من الجنسيات الآسيوية، ويعملون في المهن البسيطة مثل سائقي المركبات الخاصة وعاملات المنازل.

جدول (4-2): العلاقة بين العمر والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي العمر	أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية	دبلوم دون الجامعة	جامعة	ماجستير	دكتوراه	المجموع
4-0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4
9-5	3	1	435	8	0	0	0	0	0	447
14-10	2	0	208	175	11	0	0	0	0	396
19-15	0	1	1	48	95	3	14	0	0	162
24-20	0	5	0	6	9	11	42	0	0	73
29-25	0	20	2	29	39	46	73	7	0	216
34-30	0	7	3	35	58	51	140	11	0	305
39-35	1	7	2	13	38	39	124	12	0	236
44-40	0	1	3	22	24	32	97	4	2	185
49-45	0	0	0	9	21	17	34	9	1	91

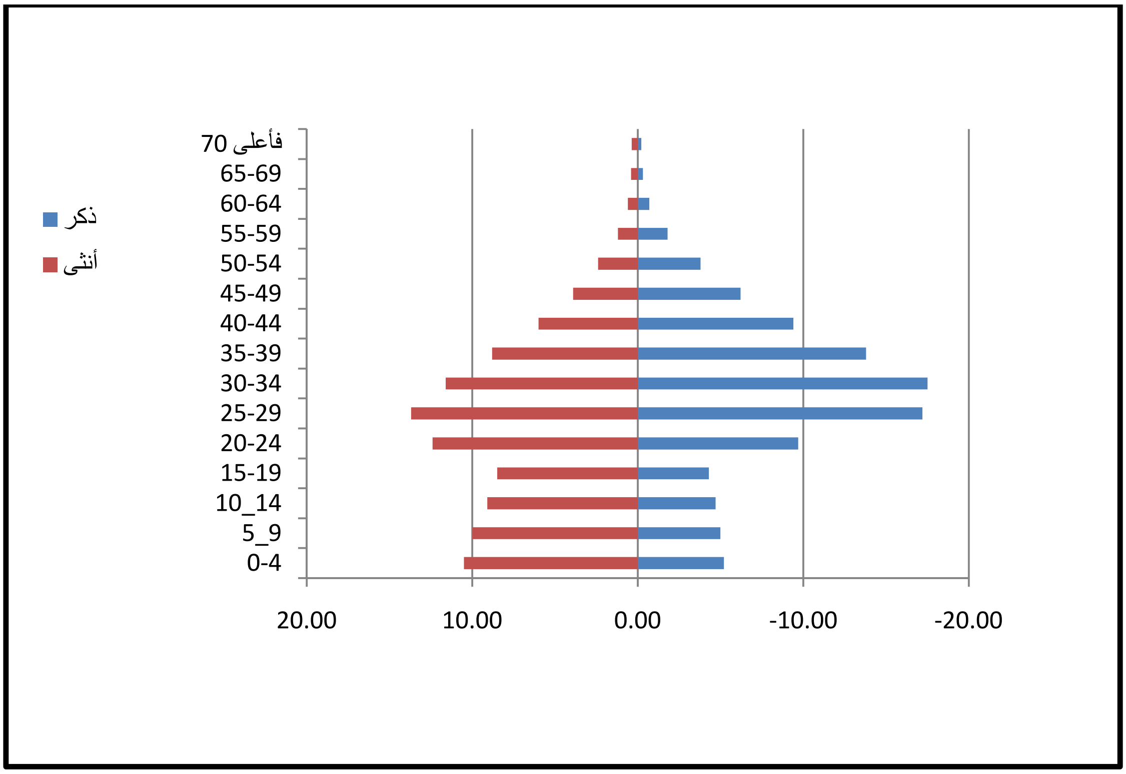
المسح الميداني 2016

أما الفئة العمرية 25-29 فيظهر فيها جميع المستويات التعليمية حيث إن كثيرا ممن لا يحملون مؤهلا علميا، أو يكتفون بالمتوسط والثانوية يفدون إلى دولة الإمارات بسبب توفر فرص العمل، ويتبن من الجدول أن هناك حوالي 41,7% من أفراد الفئة العمرية 25-29، قد حصلوا على الثانوية أو أقل مثل عمال المياومية، والذين يحتاجهم سوق العمل وورش البناء والموانئ في التحميل والتخزين، ومن ضمن هذه الفئة يوجد هنالك عمال نجارة وحدادة،وهذه الفئات تتدرج لتدخل الفئات الأعلى مرورا بسنوات الخبرة واستمرارها للعمل في سوق الإمارات وغيرها، كما أن هناك نسبة كبيرة في هذه الفئة من حملة الشهادات العلمية دبلوم وجامعة وهذا المستوى التعليمي مرتفع أيضا في الفئات العمرية الأكبر، حيث يتجهون للعمل في الإمارات بسبب الامتيازات التي يحصلون عليها في الدولة، من رواتب وبدلات لا يحصلون على مثلها في بلادهم وخاصة أن بعض الجنسيات يكون فرق العملة بين الدولتين مشجعا للكثير من الكفاءات.

جدول (4-3): عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 2005

فئات السن	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
0 - 4	55120	52310	107430	90497	84217	174714	145617	136527	282144
5 - 9	52371	49704	102075	87567	79754	167321	139938	129458	269396
10 - 14	53985	50382	104367	76777	67887	144664	130762	118269	249031
15 - 19	55575	52536	108111	65823	58304	124127	121398	110840	232238
20 - 24	50673	52764	103437	221350	108756	330106	272023	161520	433543
25 - 29	39396	41121	80517	444220	137028	581248	483616	178149	661765
30 - 34	25846	26497	52343	464072	123994	588066	489918	150491	640409
35 - 39	20189	21554	41743	366565	92265	458830	386754	113819	500573
40 - 44	14633	16366	30999	248093	62190	310283	262726	78556	341282
45 - 49	12433	13857	26290	162043	37458	199501	174476	51315	225791
50 - 54	10246	9947	20193	97081	21592	118673	107327	31539	138866
55 - 59	7893	6341	14234	43410	9467	52877	51303	15808	67111
60 - 64	6176	4549	10725	12632	3971	16603	18808	8520	27328
65-69	5335	3283	8618	3840	2001	5841	9175	5284	14459
70-74	3657	2699	6356	1746	1319	3065	5403	4018	9421
75-79	1621	1205	2826	576	622	1198	2197	1827	4024
80-84	1160	960	2120	370	479	849	1530	1439	2969
85+	958	830	1788	304	339	643	1262	1169	2431
غير مبين	650	673	1323	1269	1054	2323	1919	1727	3646
الجملة Total	417917	407578	825495	2388235	892697	3280932	2806152	1300275	4106427

دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الوطني للإحصاء، وزارة الاقتصاد.، تعداد 2005 جدول 5 عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 2005



شكل (4-2): الهرم السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2005

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج النهائية لتعداد 2005 جدول 5: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 2005، وزارة الاقتصاد، المركز الوطني للإحصاء

وتوضح بيانات تعداد السكان لعام 2005 جدول رقم (4-3) نسبة النوع بين السكان فيما دون سن 20 حيث تظهر غلبة الإناث على الذكور، كما يشير له الهرم السكاني شكل (4-2)، ثم يبدأ أثر الهجرة الوافدة في الوضوح ابتداء من الفئة 25-29 يبلغ بمعدل 272 ذكر مقابل كل 100 أنثى حيث بلغت نسبة الذكور 17.2% في هذه الفئة، وتتزايد هذه النسبة لتصل أقصاها في الفئة العمرية 30-34 بنسبة 17.5% ذكور، بمعدل 326 ذكر مقابل كل 100 أنثى حيث يزيد عدد الذكور بشكل كبير عن الإناث، وبصفة عامة يتركز الذكور عند الفئات العمرية الشابة 25-44 بنسبة 57.9% من مجموع الذكور، وتتركز أعلى نسبة من الإناث في الفئة العمرية في الفئة العمرية 25-29 بنسبة 13.7% حيث إن نسبة النوع بين السكان فيما دون 20عاما تظهر غلبة الإناث على الذكور بنسبة 40.5% وذكور 28.9%، كما تمثل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عام حوالي 19.6% من مجموع السكان، مخالفا لما ظهر في المسح الميداني، حيث إن الفئة العمرية أقل من 15 عام بلغت 51.8 وهي نسبة ترتفع كثيرا عن تعداد 2005 حيث إن

غالبية السكان تقع أعمارهم ما بين الفئات العمرية 15 – 64 بنسبة 79.6%، ثم ما يلبث منحنى نسبة النوع في الهبوط التدريجي حتى فئات كبار السن 65 فأكثر الذين يمثلون نسبة بسيطة لــم تتعدى 0.8% ليزيد عدد الإناث على عدد الذكور في هذه الفئة، وتكون الأكثريــة بيــنهم مــن السكان الأصليين، ويبدو واضحا أنها تتمشى مع الظاهرة الديمغرافية التي تتمثل في زيادة عــدد الإناث على عدد الذكور في الأعمار المتقدمة، ويعزى ذلك الاختلاف إلى أثــر الهجــرة علــى التركيبة السكانية في دولة الإمارات بينما تتدرج باقي فئات الهرم السكاني نحو التناقض حتى فئة السن 15–19 حيث يكاد يكون مماثلا في هذه الفئة،ثم يبدأ بالاتساع السريع خاصة بين الــذكور في فئات العمر من 20– 45 عاما،مما يوضح أثر الهجرة الوافــدة علــى التركيــب النــوعي والعمري لسكان الدولة ومن بعدها يأخذ الهرم السكاني شكلة الطبيعي.

إن من أهم سمات مجتمع الإمارات أنه عرضة للتغير العددي الدائم، ومــن ثــم فــإن خصائصه الديمغرافية ليست ثابتة، وإن كانت ملامحها بارزة مــن حيــث التركيــب العمــري النوعي،كذلك فإن السمة الغالبة للوافدين إلى الدولة أن معظمهم يأتي لفترة زمنية محددة تاركــا أسرته في موطنه الأصلي الذي ما يلبث أن يعود إليه بعد ذلك، ويفسر ذلك تزايد نســبة النــوع بدرجة كبيرة من ناحيه وتزايد أعداد الوافدين في الأعمار الوسطى من ناحية أخرى.

1.1.1.4 العمر الوسيط

يمكن الحكم إحصائيا على توزيع السكان حسب فئات السن باستخدام ما يعرف بــالعمر الوسيط، أي السن التي تقسم السكان إلى جزئين متساويين، أحدهما فوقه، والآخر دونه، ويمكــن معرفة اتجاه تقدم سكان بلد ما في العمر بمقارنة السن الوسيط في تعدادات متعاقبــة. ويعــزى التزايد في العمر الوسيط لعدة أسباب ديمغرافية واقتصادية واجتماعية،ولكن يمكن القول بصــفة عامة إنه ينتج بالدرجة الأولى عن تناقص معدل الوفيات ومعدل المواليد الخام، وعلى العكس من ذلك، فقد يؤدي ارتفاع معدل الوفيات ومعدل المواليد إلى هبوط في السن الوســيط،أمــا تــأثير

الهجرة على هذه السن فيتوقف على ما إذا كان البلد أصلا يرسل المهاجرين أو يستقبلهم وعلى حجم الهجرة بنوعيها، وعلى أعمار المهاجرين بطبيعة الحال[1].

ويعد العمر الوسيط للسكان في دولة الإمارات حسب تعداد 1995،[2] وحسب تعداد 2005 هو 29 عاما[3]، ويرجع ذلك إلى نتيجة للهجرة الوافدة العالية في هذه الأعمار.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن العمر (14) يعد هو العمر الوسيط الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين، حيث إن (50%) من المجموعات السكانية تقل أعمارها عن (14) سنة كما أن (50%) من المجموعات السكانية يزيد أعمارها عن (14) سنة، ويشمل ذلك مجموع الوافدين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى المواطنين الأصليين، حيث ترى الباحثة أن سبب ذلك يعود إلى أن مجتمع الإمارات العربية المتحدة هو مجتمع ناشئ وفي تطور متسارع وكبير، يحتاج معه إلى الأيدي العاملة الفتية من جيل الشباب، والذين بدورهم يبنون أسرهم في المجتمع الجديد الذي وفدوا إليه، مما كون جيلا من صغار السن من أبنائهم، والذين هم بمتوسط أعمار (14) سنة، كما أن كثيرا من العائلات الأخرى المقيمة ممن كونوا أسرهم ووصلوا إلى سن متقدمة، قد قاموا بإرجاع عائلاتهم إلى بلدانهم بسبب التكاليف الكبيرة للأبناء من مدارس ومصاريف معيشة، ورغبة في العودة النهائية لاستقرار رب العائلة لاحقا مع عائلته في بلده الأصلي بعد عدة سنوات، كما ترى الباحثة أن دعم وتشجيع ومساهمة الدولة في مصاريف المواليد الجدد من أبناء مواطنيها عزز العدد الكبير من المواليد السنوية المتزايدة، حيث يبلغ عدد أفراد الأسر المواطنة بالمتوسط إلى (8) أفراد، كما أن الزواج من امرأة ثانية وثالثة، لا زالت تحظى بقبول لا بأس به بين أبناء الإمارات رغم أنها لا تشكل ظاهرة كبيرة على الرغم من وجودها.

---

[1] ابو عيانة، فتحي، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص 408

[2] المركز الوطني للاحصاء وزارة الاقتصاد، **جدول 4: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية (1995)** تعداد 1995.

[3] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. جدول **5: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 2005**، تعداد 2005

2.1.1.4 نسبة الإعالة

ترتبط نسبة الإعالة بالتركيب العمري للسكان،وتقوم على أساس أن كل فرد في المجتمع مستهلك، أما المنتجون فهم بعض أفراد فقط، فالقطر الذي تزيد نسبة السكان المنتجين للسلع والخدمات أفضل حالا من الناحية الاقتصادية من قطر تقل فية هذه النسبة وذلك بافتراض تساوي الظروف الاجتماعية والديموغرفية الأخرى في القطرين.

وتختلف دول العالم في نسبة الأفراد المنتجين بها اختلافا كبيرا،ويرجع ذلك لعدة أسباب؛ منها أن صغار السن من الإناث والذكور في بعض الدول وخاصة النامية يدخلون سوق العمل مبكرا وذلك بعكس الحال في دول الأخرى يلتحق بها الصغار بالمدارس حتى بلوغهم أواخر العقد الثاني من العمر، كذلك فإن هناك مجتمعات يستمر المسنون في الإنتاج بها بينما يحرمون من تلك في مجتمعات أخرى.

وتتفق معظم الداسات السكانية على اعتبار من تقل سنهم عن الخامسة عشر "معولين صغار" ومن تزيد أعمارهم على الستين "بالمعولين الكبار أو المسنين " أما قطاع السكان الباقي الذي يتراوح عمر أفراده بين 15-59 فيمثلون القطاع النشيط اقتصاديا من السكان والذي يقع عليه عبء إعالة المجتمع[1].

ولقد بلغت نسبة الإعالة في دولة الإمارات وفق تعداد 1975 43.5%،[2] وهي نسبة مرتفعة حيث كانت نسبة المواطنين الأصليين هي الأعلى لقلة الهجرة إلى الإمارات في تلك الفترة، بسبب بداية التاسيس للاتحاد، وكان الوافدون بنسبة قليلة لأن البنية التحتية لم تكن تسمح باستقدام الوافدين لعوائلهم لعدم توفر خدمات الكهرباء والمياة والمدارس والاتصالات والمواصلات، بالقدر الكافي، ما أفرز نسبة من وجود العائلات المواطنة،حيث يتسم المجتمع الإماراتي بتعدد الزوجات مما يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال المعولين. ثم انخفضت النسبة إلى

---

[1] ابو عيانة، فتحي، **جغرافية السكان، اسس و تطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص294

[2] المركز الوطني للاحصاء وزارة الاقتصاد. **جدول 1: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1975**، تعداد 1975

25.5% في تعداد 1980 [1] بسبب ارتفاع أعداد العائلات الوافدة إلى الدولة، والتي هي بالغالــب من مجتمع الشباب والمتزوجين حديثا. أما في تعداد 1985 [2] ارتفعت عن ما كانت عليــه فــي التعداد السابق فقد وصلت إلى أعلى حد منذ قيام الدولة بلغت 49.7% وحسب ما تم الإشارة إليه سابقا، فقد توقف كثير من النواحي العمرانية والتطويرية بسبب الوضع الإقليمي للخليج العربي، وبالتالي عاد كثير من الوافدين الذين قدموا في 1975 و1980 أو أعادوا عــوائلهم واســتمروا بشكل فردي مما رفع النسبة مره أخرى، وفي عام 1995[3] فقد بلغت 37.7 %حيث بدأت الطفرة الثانية في أواخر 1988 بارتفاع أسعار البترول والهدوء الجيوسياسي ما أفرز حاجــة الســوق بمختلف قطاعاته للعمالة من النواحي العمرانية والبنى التحتية والمشافي والمدارس والمصــانع، وحسب تعداد 2005 [4] فقد وصلت إلى 25.6 وترجع الباحثة ذلك أن العوائل المقيمة من ســنة 1980−1995 وما بعده تخرج أبناؤهم من الجامعات،الذين كانوا يمثلــون نســبة أعلــى فــي التعدادات السابقة من المعولين وأصبحوا منتجين ما خفض معه نسبة الإعالة، حيــث إن نســبة كبيرة من الوافدين مستقرة من سنة 1980− 1995 وحتى تاريخه. وقد أظهرت نتــائج المســح الميداني أن نسبة الإعالة قد بلغت 109% وهي أعلى من سابقاتها في الســنوات الماضــية، و ترجع بالأساس إلى ارتفاع عدد الأطفال المرافقين لذويهم في السنوات الاخيرة، حيث أظهــرت النتائج وجود 108.7 طفل معال لكل 100 من القوه المنتجة مقابل 0.01معال من كبار الســن، وهذا يشير إلى مجتمع الإمارات هو مجتمع فتي وشاب يكثر فيه صغار السن المعالين بالإضافة إلى المنتجين.

---

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. **جدول 2: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنســية 1980**، تعداد 1980

[2] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. **جدول 3: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنســية 1985**، تعداد 1985

[3] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. **جدول 4: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنســية 1995**، تعداد 1995

[4] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. **جدول 5: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنســية 2005**. تعداد 2005

2.1.4 التركيب النوعي

وحسبما أظهر تعداد العام 1975 [1] فإن عدد الذكور يشكلون ما نسبته 69.3% من مجموع السكان بينما تشكل الإناث ما نسبته 30.7 % أي أن نسبة النوع قد بلغت 225 ذكرا مقابل 100 أنثى، بينما يشكل الذكور الوافدون 79 % والإناث 21%من إجمالي عدد السكان الوافدين في نفس السنة، أي أن نسبة النوع قد ارتفعت إلى 375 ذكرا مقابل كل 100 أنثى، أما بالنسبة للمواطنين فقد بلغت نسبة الذكور بينهم 52.1% من إجمالي المواطنين،وأما الإناث المواطنات بلغن 47.9% أي أن نسبة النوع بين المواطنين قد بلغت 109 ذكرا مقابل 100 أنثى، وهو ما يشير إلى الاعتدال والاتزان، وبأن المواطنون يشكلون مجتمعا طبيعيا من حيث التركيب النوعي.

وترجع الباحثة الارتفاع الكبير في نسبة الذكور إلى قيام الاتحاد وتصحيح أسعار النفط وزيادة حجم الاستثمارات،ووصول الاندفاعة الكبيرة في النمو الاقتصادي إلى قمة النشاط عام 1976 وبالتالي وفود أعداد كبيرة من العمالة الخارجية، وأن الأكثرية منهم لم يسبق لهم الزواج أو ممن تزوجوا وتركوا زوجاتهم في موطنهم الأصلي وقدموا للعمل.

ثم أخذت نسبة الذكور إلى الإناث في الانخفاض إثر الركود الاقتصادي الذي أصاب البلاد في العام 1977 وما تلاه من سنوات، حيث بلغت نسبة النوع 223 مقابل 100 من الإناث في عام 1980.

وقد استمر الانخفاض في نسبة النوع لتصل في سنة 1985 إلى 185.2 ذكرا مقابل 100 أنثى إثر الركود الاقتصادي في هذه الفترة،، أما نسبة النوع بين المواطنين فقد بلغت 104 ذكرا مقابل 100 أنثى وهو معدل طبيعي[2]. وحسب تعداد 1995 فقد بلغت نسبة النوع 200 ذكر مقابل كل 100 أنثى، بواقع 255 ذكرا مقابل كل 100 أنثى بين الوافدين، وترجع الباحثة ارتفاع

---

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1975. **جدول 5: السكان حسب الإمارة والجنسية والجنس لعام 1975** مرجع سابق

[2] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. **جدول 3: سكان الإمارات حسب الإمارة والجنسية والجنس 1985**، تعداد الدولة 1985

معدل الذكور إلى الإناث في هذه الفترة إلى عودة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب على الأيدي العاملة. وبحسب نتائج تعداد العام 2005 [1] فقد بلغت نسبة النوع 216 ذكر مقابل 100 أنثى بواقع 268 ذكرا مقابل كل 100 أنثى بين الوافدين، وحوالي 102 ذكرا مقابل 100 أنثى بين المواطنين، ويرجع ذلك إلى استمرار الطلب على الأيدي العاملة وتوفر فرص العمل للكثيرين وبشكل خاص للشباب الذي لم يسبق لهم الزواج. وترى الباحثة أن هذا الخلل في نسبة الذكور للإناث يؤثر على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المجتمع.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجرته الباحثة الجدول (4-4) نسبة متوازنة بين الذكور والإناث في مجتمع الإمارات حيث بلغت نسبة النوع 105 ذكرا مقابل كل 100 أنثى، وهي نسبة متوازنة وطبيعية في كثير من المجتمعات،ولكنها تنخفض عما أظهرته التعدادات الرسمية، كما أشرنا لها.

جدول (4-4) توزيع عينة الدراسة وفق النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	1478	51.3
أنثى	1405	48.7
المجموع	2883	100.0

المسح الميداني 2016

وترجع الباحثة ذلك إلى عزوف الوافدين عن استقدام زوجاتهم وأطفالهم في السنوات الماضية، بسبب عدم توفر بيئة مناسبة للعيش من حيث عدم وجود الخدمات المنتظمة من شبكات كهربائية وشبكات المياه والري والمواصلات والاتصالات وخدمات تعليمية وصحية وغيرها،كذلك انحصار التجمعات السكانية في المدن الرئيسية في بداية تشكل اتحاد دولة الإمارات، الأمر الذي اختلف معه بعد الانتعاش الاقتصادي الذي واكب لاحقا تطور الدولة في جميع النواحي، مما شجع الوافدين إلى استقدام زوجاتهم وتكوين أسرهم، إضافة إلى تقدم التعليم والإقبال عليه لدى الإناث في الوقت الحالي واللاتي أصبحن فيه مشاركا بشكل كبير للرجل في

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، **جدول 5، السكان حسب الإمارة والجنسية والجنس لعام 2005**، تعداد الدولة 2005

كافة الأنشطة ومناحي الحياة، ما زاد نسبة وجودها في دولة الإمارات وأتـــاح فـــرص العمـــل أمامها.

جدول (4-5) التركيب النوعي للسكان حسب الأمارة 1985-2005

الإمارة	1985	1995	2005
دبي	200	226	298
أم القيوين	153	145	158
الشارقة	164	171	190
عجمان	151	150	175
أبو ظبي	205	223	196
الفجيرة	139	151	167
رأس الخيمة	140	142	161
المجموع	**1152**	**1208**	**1345**

المصدر (1) وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1985، جدول 3:سكان الإمارات حسب الأمارة والجنسية والجنس 1985

(2) وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1995، جدول 4:سكان الإمارات حسب الأمارة والجنسية والجنس 1995

(3) وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 005 2، جدول 5:سكان الإمارات حسب الأمارة والجنسية والجنس 2005

وكما يشير الجدول أعلاه، فقد ارتفعت نسبة النوع في عام 1995 عما كانت عليه فـــي العام 1985، وبشكل واضح في كل من إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة، أمـــا إمـــارة عجمان وأم القيوين فقد شهدت انخفاضا في نسبة النوع،أما رأس الخيمة فقد كان هناك ارتفـــاع بشكل بسيط في نسبة النوع ولكن الفارق ليس واضحا كما هو في الإمارات الرئيســـية. ويعـــود السبب في ارتفاع نسبة النوع في كل من إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة، إلى النهضة العمرانية الكبيرة التي ابتدأت في أوائل التسعينيات، بعد الاستقرار الجيوسياسي لمنطقة الخلـــيج العربـــي بوجه العموم بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية التي كانت تؤثر على كامل دول المحيط، والتي منها دولة الإمارات، حيث ارتفعت أسعار البترول، وزادت العائدات المادية،مما أسهم بنهضـــة اقتصادية وعمرانية كبيرة كان لهذه الإمارات الثلاثة النصيب الأكبر منها، بسبب كبر مساحة كل منها مقارنة بالإمارات الأخرى مما أوجد معه زيادة في نسبة القادمين للعمل مع عائلاتهم وزيادة

المواليد وبالتالي زيادة نسبة الذكور، أما إمارة الفجيرة تعتبر الميناء الرئيسي لتصدير البترول من خلالها لقربها من مضيق هرمز، حيث تمتد خطوط نفطية كبيرة من دبي وأبو ظبي إليها لتحميل البترول عبر منصات تحميل النفط العملاقة،وبالتالي ما أسهم في نهضة عمرانية واقتصادية في إمارة الفجيرة الأمر الذي زاد فرص العمل الحاجة إلى أيد عاملة قامت باصطحاب عوائلها معها وهو ما زاد من معدلات المواليد.

أما الإمارات الأخرى فإن مساحتها صغيرة حيث مجموع مساحتها أقل من 5% من مساحة الإمارات، بالإضافة إلى قلة وجود النفط بها فقد كانت النهضة العمرانية متواضعة وفرص العمل قليلة، لذلك لم تكن جاذبة للسكان ولا للأيدي العاملة بشكل كبير لغاية 1995.

ويظهر من الجدول أعلاه أن هناك ارتفاعا في نسبة النوع في العام 2005 في مختلف إمارات الدولة عدا إمارة أبو ظبي التي شهدت انخفاضا فيها، ويرجع ذلك إلى انتقال كثير من الشركات الخاصة في مجال الإنشاءات الذي يمثل العصب الاقتصادي في الإمارات إلى إمارة دبي والشارقة التي شهدت طفرة عمرانية هائلة للبنى التحتية لكل منها بسبب القوانين المرنة المتبعة في هاتين الإمارتين، تحديدا من حيث السماح للوافدين والمطورين الأجانب بشراء الأراضي وإقامة البنايات السكنية والمشاريع المختلفة، الأمر الذي لم تقم به إمارة أبوظبي، حيث اقتصر التمليك فيها على مواطنيها فقط، ولم تسمح للشركات الاستثمارية الأجنبية أو الوافدين إلى الدولة بحق تسجيل الأراضي أو بناء مشاريع عمرانية خاصة بهم، مما أدى إلى انتقال كثير من العائلات وخاصة منهم المهندسين وفنيي البناء للعمل في المشاريع الهندسية المذكورة في إمارة دبي والشارقة ما زاد سكان هاتين الإمارتين ومنهم الذكور، ونظرا للارتفاع الكبير في القيم الإيجارية في إمارة دبي والشارقة بسبب تدفق الكثير من العائلات نتيجة الطفرة العمرانية التي تم ذكرها لجأ كثير من هذه العائلات للبحث عن أماكن أخرى للسكن فيها، والتي كانت هي كل من إمارة عجمان ورأس الخيمة وأم القيوين نظرا لقربها من إمارتي دبي والشارقة لإسكان عائلاتهم بها، والتي كان يقوم رب الأسرة في الانتقال يوميا من تلك الإمارات للعمل في إمارة دبي والشارقة، لتوفير فروقات أجور السكن الكبيرة بين دبي والشارقة، وهذه الإمارات مما نتج عنه زيادة أعداد السكان وما يتبع ذلك من زيادة المواليد.

وتظهر نتائج المسح الميداني كما يشير الجدول (4-6) التركيب النوعي للسكان وفق الإمارة حيث تظهر النسبة الأعلى في عدد الذكور في إمارة أبو ظبي، ويرجع ذلك إلى أنها أكبر الإمارات مساحة بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكانها وتوفر فرص العمل حيث تكون جاذبية للذكور من السكان وخاصة الشباب الاعزب، حيث ان غلاء المعيشة وارتفاع اجور السكن وتكاليف التعليم يمنع الكثيرين من جلب زوجاتهم وأولادهم مما يفسر ارتفاع نسبتهم فيها عن الإناث،وهذا ما ينطبق ايضا على إمارة دبي حيث ان طبيعة الحياة فيها بسبب الانتعاش الاقتصادي وتوفر فرص العمل وارتفاع الاجور، وقيام الكثير من المشاريع عامل جذب للكثير من الذكور الشباب في بداية حياتهم المهنية وقبل الزواج.

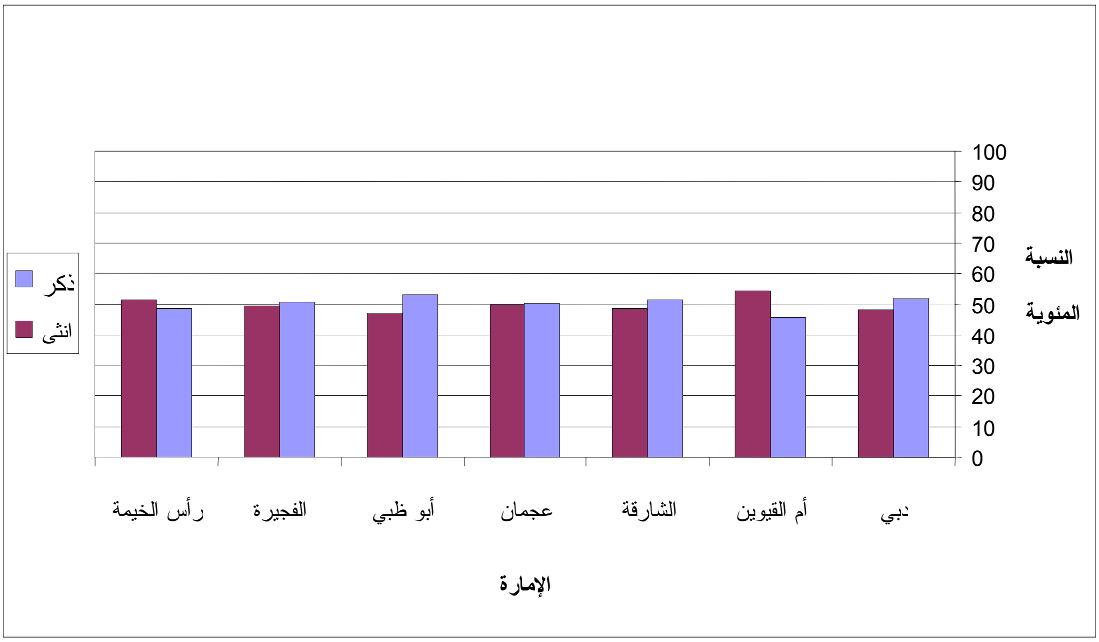
جدول (4-6) التركيب النوعي للسكان حسب الإمارة

الإمارة	ذكر		أنثى		نسبة النوع
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	
دبي	378	51.8	360	48.2	105
أم القيوين	56	45.5	67	54.5	83.6
الشارقة	312	51.4	295	48.6	105.8
عجمان	120	50.4	118	49.6	101.7
أبو ظبي	386	52.9	344	47.1	112.2
الفجيرة	104	50.5	102	49.5	102
رأس الخيمة	113	48.7	119	51.3	95
المجموع	1478	51.3	1405	48.7	105.2

المسح الميداني 2016

وترى الباحثة أن التركيب النوعي في إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة قد أتى متوافقا مع التركيب النوعي العام، بينما اختلف التركيب النوعي لإمارتي أم القيوين ورأس الخيمة مع نسبة التركيب النوعي بارتفاع نسبة الإناث عن الذكور خلافا لباقي الإمارات.

وترجع الباحثة سبب ذلك إلى أن نسبة الوافدين المقيمين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في هاتين الإمارتين هي في الحدود الدنيا بسبب عدم الانتعاش الاقتصادي بهما، وارتفاع نسبة العاملات من فئة الخدم من الإناث والتي لا يكاد يخلو منزلا منها من الجنسيات الآسيوية.



شكل (4-3) التركيب النوعي للسكان وفق الإمارة.

المسح الميداني 2016

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني العلاقة بين النوع والتخصص كما أشار الجدول (4-7)، كانت النسبة الأكبر في التخصص بين الذكور في تخصص الهندسة حيث إن حاجة الدولة إلى هذا التخصص مستمرة، بسبب النهضة التي تشهدها دولة الإمارات في مجال العمران والمواصلات والاتصالات والبنية التحية وغيرها، والتوسع الدائم في تعمير مناطق جديدة وقيام المشاريع العملاقة مما يوفر فرص عمل للكثيرين من الوافدين والمواطنين خاصة هذا التخصص لعلاقته المباشرة.

جدول (4-7) العلاقة بين النوع والتخصص

التخصص النوع	طب	هندسة	تجارة	زراعة	علوم طبيعية	علوم إنسانية	أخرى	المجموع
ذكر	12	190	174	2	43	93	29	543
أنثى	32	55	65	5	76	288	52	573
المجموع	44	245	239	7	119	381	81	1116

المسح الميداني 2016

أما التجارة فتحتل المرتبة الثانية بعد تخصص الهندسة بين الذكور، حيث إن هذه النهضة في جميع المجالات تعتمد على شركات متخصصة يبنى الهيكل الإداري فيها على عدة تخصصات؛ من ضمنها القسم التجاري الذي يحتاج إلى علاقات عامة وشراء مواد بالإضافة إلى التعامل مع النواحي المالية التي تندرج جميعها تحت التخصص التجاري، مما يجعل الحاجة كبيرة لمثل هذا التخصص، مما يوفر فرص عمل أمام الكثير من الشباب الذكور للهجرة إلى دولة الإمارات.

بالإضافة إلى أن دولة الإمارات تحتل موقعا استراتيجيا بين دول العالم، فهي حلقة وصل بين الشرق والغرب مما جعلها تلعب دورا تجاريا عالميا بين الدول، فكانت التجارة أساسا في الاقتصاد، مما شجع الكثيرين في القيام النشاط التجاري بشكل واسع وكبير.

وتقل نسبة مشاركة الذكور في التخصصات الأخرى وترتفع عند الإناث لاختلاف اهتماماتهم ومسؤولياتهم، حيث تفضل الأغلبية منهم التخصص الذي يتناسب مع طبيعة الأنثى، فبعض التخصصات تكون مرهقة وشاقة لها، فقد أظهرت نتائج المسح الميداني ان النسبة الأعلى في التخصص عند الإناث كانت في العلوم الإنسانية، ومثال ذلك التدريس والإشراف الاجتماعي في مدارس الدولة، حيث إن هذا التخصص يناسب ربات البيوت بما يتوافق مع مسؤوليتهم.

وعليه، فإنه ظهر من خلال الدراسة أن الفئة العمرية الصغيرة أقل من 15 عاما، قد بلغت 51.8%، وهي نسبة ترتفع عن التعدادات الرسمية السابقة، أي أنها تحتل أكثر من نصف عدد السكان، كما أن الفئة العمرية المنتجة وهي الفئة ما بين عمر 15-64 قد بلغت نسبتها

47.6%، أي أن مجتمع الإمارات هو مجتمع نصفه فتي والنصف الآخر في سن العمل، كما ظهر تباين في التركيب النوعي وفق فئات السن، فقد بلغت نسبة الذكور في الفئة العمرية (25–29) (10.6%)، بينما بلغت نسبة الإناث في الفئة نفسها (89.4%)، وهناك ارتفاع كبير في نسبة الإناث وانخفاض في الذكور مقارنة مع تعداد 1985 و تعداد 2005 في هذه الفئة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك فارقا زمنيا يصل إلى أحد عشر عاما منذ آخر تعداد، بينما في الفئة العمرية (45–49) فقط بلغت نسبة الذكور (83.9%) وبلغت نسبة الإناث (16.1%)، ويظهر ارتفاع نسبة الذكور بشكل كبير مع فارق كبير مع الإناث في هذه الفئة،مخالفا لما ظهر في تعداد 1985 و آخر تعداد 2005، وكذلك الحال تقريباً في الفئة العمرية (50–54) فقد بلغت نسبة الذكور (80.5%)، وبلغت نسبة الإناث (19.5%)، حيث يظهر الفرق واسعا بين الفئتين مخالفا لما ظهر في آخر تعداد.

الفصل الخامس

الخصائص الاجتماعية
للمجموعات السكانية في دولة الإمارات

1.5 الحالة الزواجية

2.5 التعليم

3.5 الجنسية

4.5 الديانه

5.5 اللغة

الفصل الخامس

الخصائص الاجتماعية للمجموعات السكانية في دولة الإمارات

1.5 الحالة الزواجية

على الرغم من إجراء دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من التعدادات السكانية، إلا أنها في معظمها تعاني من القصور والنقص وغياب الكثير من التفاصيل التي تساعد في إجراء الدراسات المتنوعة، حيث تبين على سبيل المثال أنها لا تشمل توزيع السكان في سن الزواج حسب العمر الحالي أو الجنسية لجملة السكان وافدين ومواطنين، ولا تظهر عدد الزوجات في العصمة للوقوف على نسبة تعدد الزوجات، وإنما يتوفر تعدادات مفصلة تتعلق بمواطنيها الأصليين،كما لا تبين المتزوجين حسب العمر عند الزواج الأول للحكم على التغير في متوسط العمر عند الزواج لجملة السكان في الدولة، وما تتضمنته يكاد يقتصر على عقود الزواج أو الطلاق التي تتم سنويا، مما اضطر الباحثة إلى الاستعانة ببعض الإحصاءات الواردة في المراجع التي تطرقت إلى هذا الموضوع.

وبالرجوع إلى تعداد عام 1980،[1] نجد أن نسبة الوافدين المتزوجين قد بلغت 72.2% مقابل 27.8% غير المتزوجين، حيث تدخل في فئة غير متزوج كل من (لم يتزوج أبدا، ومطلق، وأرمل، وعقد قران)، علما بأن المطلقين والأرامل هم ممن سبق لهم الزواج، وبأن عقد القران يعد متزوجا شرعا، ما يشير إلى لبس في المفاهيم الواردة لهذه التعابير في التعدادات، ولا تتوفر للوافدين إحصاءات تشمل كل من هذه الفئات على حدة، حيث إن هذه الفئة من السكان في تغير دائم ومستمر، وما يتوفر يتعلق بالمواطنين الإماراتيين الأصليين، أما في عام 1995 [2] فقد كانت نسبة الوافدين المتزوجين 69.6% ونسبة غير المتزوجين 30,4%، ويعني ذلك أن ثمة

---

[1] وزارة التخطيط، الادارة المركزية للإحصاء، **جدول رقم (15) التركيب العمري للعرب الوافدين حسب الفئات العمرية للاعوام 1980 –1995**، التعداد العام 1980، الاحصاءات الاولية.

[2] الهيئة العامة للمعلومات، دولة الإمارات العربية المتحدة، نقلا عن الشريان محمد، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 1990–1999**، رسالة مقدمة للحصول عل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002، ص 64.

تغيرا طرأ على الحالة الزواجية للوافدين بين عامي 1980، 1995 فقد أظهر تعداد 1980 أن نسبة الذكور المتزوجين قد بلغت 78.8% بينما بلغت نسبة الإناث المتزوجات 21.9 %، أما فئة غير المتزوجين فقد بلغت نسبة الذكور 89% بينما شكلت الإناث نسبة 11%، أما تعداد 1995 فقد بلغت نسبة الذكور المتزوجين 78% بينما بلغت نسبة الإناث 22%، وفي فئة غير المتزوجين فقد بلغت نسبة الذكور 74% ونسبة الإناث 26%، حيث إن الحالة الاجتماعية للوافدين تؤثر بالتأكيد على الأوضاع الداخلية في البلاد، فالعمالة العربية بوجه عام ما إن تستقر اقتصاديا حتى تقوم بجلب أسرها رغبة منها في الاستقرار النفسي والوظيفي وطول الإقامة بالدولة. أما العمالة الأجنبية الوافدة بوجة عام فيغلب عليها أنها عمالة ذكور، أي أن عدد الذكور بين العمالة الأجنبية أكبر بكثير من عدد الإناث، وهذا بالتالي يدل على أنه بالرغم من أن أكثر أفراد العمالة متزوجين إلا أنهم خلفوا عائلاتهم في بلدانهم الأصلية.

أما بالنسبة للسكان الأصليين ممن هم في سن الزواج فقد بلغت نسبة من لم يسبق لهم الزواج سنة 1995 [1] حوالي 41.5 %، أما نسبة المتزوجين فبلغت 52.1% بينما بلغت نسبة الترمل 4.3% أما نسبة المطلقين فقد وصلت إلى 1.6 %،أما نسبة عقود القران فكانت 0.4%

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجرته الباحثة 2016 الجدول (5-1) ارتفاع نسبة المتزوجين بين مواطني الدولة؛ حيث بلغت النسبة (89%) وانخفاض نسبة أعزب، حيث بلغت حوالي 4.5%، ويرجع ذلك إلى استيعاب الدولة لكافة أبنائها في كافة دوائرها كل حسب مؤهلاته، مع الارتفاع الكبير في رواتبهم الشهرية والبدلات والمزايا الأخرى، بدءا من صرف منحة الزواج وبدلات الأولاد المضافة على الراتب الشهري لكل مولود، وصولا إلى منح السكن المصروف لكل مواطن متزوج، الأمر الذي يدفع الشباب للإقبال على الزواج لارتباط هذه المنح بتقديم عقد الزواج، إضافة إلى الثقافة السائدة بوجوب تزويج الأبناء في سن مبكره، حيث إنه مجتمع قبلي في أغلب تركيبته، حيث لا زالت القبيلة توجه تصرفات أبنائها إلى حد كبير، حيث

[1] دولة الإمارات، وزارة التخطيط، ادارة الاحصاء، التعداد العام للسكان 1995. **السكان المواطنون في دولة الإمارات حسب الحالة الزواجية والإمارة سنة 1995**

يلاحظ كثرة الزواجات الجماعية لكل عائلة على حدة قد تبلغ في بعض صورها إلى ما يزيد عن 100 شاب في كل مناسبة زواج.

وبلغت نسبة أعزب 17.3% بين الوافدين ويعود ذلك إلى الأعداد الكبيرة من الخريجين في الدول العربية والتي يصاحبها قلة فرص العمل، حيث يلجا أغلب الشباب للحضور إلى الدول الخليجية والتي منها دولة الإمارات، حيث يوجد وفرة في العمل أعلى نسبيا من بلدانهم الأصلية، ولو بالحدود الدنيا من الرواتب تمهيدا لاكتساب خبرات عملية وفرص في الحصول على رواتب جيدة مستقبلا وتوفير تكاليف الزواج.

ويلاحظ ارتفاع في نسبة الطلاق بين المواطنين والتي بلغت 4%، مقارنة بنسبة الطلاق بين الوافدين والتي بلغت 1.4%،ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الإناث الحاصلات على شهادات علمية مقارنة بالذكور، الأمر الذي يترك فجوة كبيرة بالتعامل بين الزوجين مما يسبب اختلافات كبيرة في لغة التخاطب اليومية بينهم، إضافة إلى اختلاف الرؤى في الأمور الحياتية، وإلى تدخل الأهل، الأمر الذي يختلف فيه هذين العنصرين بين الأزواج الوافدين بشكل عام.

جدول (5-1) توزيع السكان وفق الجنسية والحالة الزواجية والنوع

الحالة الزواجية	الوافدين			المواطنين		
	ذكور	إناث	المجموع%	ذكور	إناث	المجموع%
أعزب/عزباء	74	114	17.3	4	3	4.5
متزوج/متزوجة	426	441	79.6	70	67	89
أرمل/أرملة	1	14	1.3	1	3	2.5
مطلق/مطلقة	3	12	1.4	0	6	4
منفصل/منفصلة	0	4	0.4	0	0	0
المجموع	504	585	%100	75	79	%100

المسح الميداني 2016

ولقد أظهرت نتائج المسح الميداني لجدول (5-2) الذي يبين توزيع السكان وفقاً للحالة الزواجية (المتزوجون والأرامل والمطلقون) والعمر عند الزواج الأول، أن الفئة الأكبر من

المتزوجون قد تزوجت في العمر (20–24)، تلاه العمر (25–29) فالعمر (30–34). علما بأن هذه الأعمار تعتبر المناسبة للـــــزواج في أغلب المجتمعات، والتي منهـــا مجتمـــع الإمـــارات العربية المتحدة، الذي يتمتع باستقرار عائلي لتوفر العمل والوظائف ذات الدخل المـــادي الـــذي يغطي نفقات الحياة للأسر، ويرغب معه الشاب بالارتباط وتكوين أسرة.

ومما يلاحظ ارتفاع النسبة المئوية للزواج الأول في الفئة العمرية (15–19)، ويرجـــع السبب في ارتفاع النسبة لهذه الفئة هي لفئة الإناث الذين يرتبطون بـــالزواج بعمـــر (20–24)، والذين هم بالعادة من ذوي المهن الفنية أو اليدوية الذين انخرطوا بسوق العمل بعمـــر ال (20)، كون تحصيلهم العلمي والعملي كمعهد أو مركز تدريب لا يتعدى في كثير مـــن الأحيـــان عـــن سنيتن، وبالتالي استطاعوا تكوين متطلبات بناء أسرة من الناحية المادية، إضافة إلى نسبة بسيطة من الراغبين بالارتباط من المتعلمين.

كما ترى الباحثة بأن ارتباط الفئة العمرية (20– 24) هي من فئـــة الإنـــاث اللـــواتي ارتبطن بزوج بالفئة العمرية أكبر من (25 عاما – 29 / فأعلى) واللواتي بدورهن قـــد أنهـــين متطلبات التخرج من الجامعات والمعاهد، وذلك بعد أن استطاع الزوج توفير احتياجات تجهيـــز عش الزوجية، وما يحمل معه من مصاريف عالية، مما جعلها النسبة الأكبر، كما ترى الباحثـــة بأن النسبة الكبيرة من المجتمعات وبتشجيع ودعم من الأهل، ترى وجوب وجود فارق عمـــري بين الزوج والزوجة بحد أدنى (5–10) سنوات فأعلى، الأمر الذي يكون معـــه بالغالـــب ســـن الزواج للرجل بحدود (29– عاما فأكثر) ويكون للفتاة من سن (20– 24).

وقد أظهرت الدراسة أن أعلى نسب الطلاق هي للفئة العمرية (20–24) وبلغت نسبتها (4.50%)، وهو الذي يحصل في بدايات الزواج في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، أما نسبة المتزوجين مرتفعة في المسح الميداني بالمقارنة مع نسبة المتزوجين من المواطنين فـــي تعـــداد 1995 و الوافدين في تعداد 1980، وفي حالة الترمل بلغت النسبة في المسح الميـــداني 1.7% وهي منخفضة عما كانت علية بين المواطنين في عام 1995، وارتفعت نسبة الطلاق في المسح الميداني لعام 2016 إلى 2% بالمقارنة مع نسبة الطلاق بين المواطنين عام 1995.

جدول (5-2) الحالة الزواجية (المتزوجون والأرامل والمطلقون) والعمر عند الزواج الأول

العمر عند الزواج الأول	متزوج/متزوجة		أرمل/أرملة		مطلق/مطلقة	
	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 15	2	40.0	3	60.0	0	0
19-15	112	89.6	12	9.60	1	0.8
24-20	358	94.7	3	0.8	17	4.50
29-25	303	99.3	0	0	2	0.7
34-30	191	100.0	0	0	0	0
39-35	18	100.0	0	0	0	0
المجموع	**984**	**96.3**	**18**	**1.7**	**20**	**2.0**

المسح الميداني 2016

كما تظهر نتائج المسح الميداني كما يشير الجدول (5-3) أن نسبة المتزوجون من الذكور بلغت 49.4%،وهي نسبة منخفضة بالنسبة للذكور المتزوجين الوافدين في تعداد 1980 وتعداد 1995 التي وصلت إلى 78.8%، أما الإناث فقد بلغت 50.6% وهي نسبة مرتفعة للإناث مقارنة بتعداد 1980 التي بلغت 21,9%، وتعداد 1995 بلغت 22% للإناث الوافدات ولم يتم مقارنتها بجملة السكان لعدم توفرها، وترجع الباحثة ارتفاع النسبة إلى تعلم المرأة وخروجها للعمل في السنوات الأخيرة مما ساهم في أن تلعب دورا كبيرا في دخل الأسرة بسبب ارتفاع تكاليف الحياة مما زاد فرصة زواجها.

جدول (5-3) توزيع السكان وفق الحالة الزواجية والنوع

الحالة الزواجية	ذكر		أنثى	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
دون سن الزواج	850	54.7	704	45.3
أعزب/عزباء	78	40.0	117	60.0
متزوج/متزوجة	496	49.4	508	50.6
أرمل/أرملة	2	10.5	17	89.5
مطلق/مطلقة	3	14.3	18	85.7
منفصل/منفصلة	0	0	4	100.0
المجموع	1429	51.1	1368	48.9

المسح الميداني 2016

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن الحالات الزواجية (أرمل/أرملة، مطلق/مطلقة، منفصل/منفصلة) تنتشر لدى الإناث أكثر من الذكور والنسب أعلى عند الإناث منها عند الذكور، وترجع الباحثة ذلك إلى أن الرجل الشرقي يرتبط عادة بامرأة أخرى وخلال أشهر قليلة في حال وفاة زوجته، في حين تبقى الزوجة الأرملة على رعاية أبنائها بعد وفاة زوجها، الأمر الذي ظهر فيه فارق النسبة الكبيرة بين رجل (أرمل) وامرأة (أرملة) في هذه الدراسة، حيث إن قرار الارتباط والزواج في المجتمع العربي، والتي منها مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة هي بيد الرجل حصرا بسبب العادات الشرقية، فإن العدد الأكبر من الرجال المطلقين يقومون بالارتباط بامرأة أخرى، بعد فترة قصيرة من حصول الطلاق وبتكوين أسرة جديده والتي لا تستطيع فيه المرأه القيام به، الأمر الذي فيه يرفع نسبة عدد المرأة (المطلقة) إلى مستوى عال أكثر منه للرجل في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى عزوف النسبة الأكبر من الراغبين بالزواج من امرأة مطلقة، أما نسبة المنفصلين من الذكور فكانت (0.00%) والإناث 4% وظهر ارتفاع النسبة عند الإناث لعدة أسباب منها، عدم قيام الزوج بالتزاماته تجاه أسرته أو نتيجة لارتباطه بزوجه أخرى، أو مغادرته إلى بلده الأصلي لغير مواطني دولة الإمارات، أو عدم مقدرته اصطحابها إلى بلده الأصلي لاختلاف الجنسيات بينهما.

وبالرجوع إلى عقود الزواج في تعداد 1995، نستطيع من خلالها التعرف على اتجـــاه السكان نحو تكوين أسر جديدة، فقد بلغت في إمارة أبو ظبي 1996 ما نسبته 30.8% من العقود المبرمة في الدولة في هذه السنة، حيث إنها من أكبر الإمارات مساحة وسكانا، ويشير ذلك إلـــى اتجاه السكان بتكوين أسر جديدة بشكل كبير، وفي إمارة دبي فإنها تنخفض حيث بلغت 19.7% وهذا يدل على قلة اتجاه السكان إلى تكوين أسر جديدة في هذه الإمارة، ويرجع ذلك إلى كثـــرة الجاليات الأوروبية الموجودة فيها وتعدد الجنسيات بشكل واضح وكبير،بالإضافة إلـــى تركـــز العائلات التي أفرادها في سن الزواج في إمارة الشارقة كما ذكرنا سابقا بسبب الارتفـــاع فـــي القيمة الإيجارية، والعمل في إمارة دبي مما أدى إلى ارتفاع نسبة العقود المبرمـــة فـــي إمـــارة الشارقة حيث بلغت 1820 عقد بنسبة 28%، أما إمارة عجمان فقد أبرمت 649 عقـــد بنســـبة 10% أي اتجاه السكان فيها لتكوين أسر جديدة أعلى من الإمارات الأخرى الصغيرة المســـاحة وقليلة السكان، مثل إمارة أم القيوين فقد كان العقود المبرمة 78 عقد بنسبة 1.2% وإمارة رأس الخيمة بنسبة 7% وإمارة الفجيرة 3.1%.

أما عقود الطلاق التي أبرمت في إمارة أبوظبي في سنة1995 بلغت902 عقـــد بنســـبة 40% [1] من إجمالي الطلاق في الدولة وهي نسبة كبيرة، ترجعها الباحثة إلى غـــلاء المعيشـــة وارتفاع القيمة الإيجارية مما يضطر الكثيرين إلى عدم اصطحاب عوائلهم للإقامة معهـــم فـــي الدولة، وبالتالي يقوم كثير منهم بالزواج الثاني على زوجاتهم كزواج مؤقت وبالغالب من غيـــر جنسيتهم، والأغلب من الجنسيات الآسيوية الفلبينية أو الهندية أو التايلاندية والاتفاق على عـــدم الإنجاب الأمر الذي يقوم الكثير منهم بإجراء الطلاق بعد ذلك، أما دبي فقد كـــان عـــدد عقـــود الطلاق 479 عقد بنسبة 21.3%، الشارقة 496 عقد بنسبة 22% أما عجمان 202 عقد بنســـبة 8.9% وأم القيوين 13 عقد بنسبة 0.6% ورأس الخيمة 84 عقد بنسبة 3.7%، أما الفجيرة 80 عقد بنسبة 3.5%،[2] وترجع الباحثة تدني النسبة في هذه الإمارات الأربعـــة الأخيـــرة إلـــى أن

[1] دولة الإمارات، وزارة التخطيط، ادارة الاحصاء، **التعداد العام للسكان 1995**، مرجع سابق

[2] وزارة العدل، دائرة المحاكم –دبي –محاكم راس الخيمة، **عقود الزواج والطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب الإمـــارة للاعوام 1995 –2000**

مجتمعهم مجتمع مترابط ومحافظ،والزيجات تتم في إطار العائلات فالأغلبية من السكان الأصليين حيث الزواج من بنت العم هو السائد وفي حالة حصول خلاف يجري تدخل الأهل للإبقاء عل حالة الزواج مع إبقاء حق الزوج في الزواج الثاني.

وفي تعداد 2005 بلغت نسبة عقود الزواج 42.7% من جملة العقود التي أبرمت في الدولة أي أن اتجاه السكان نحو تكوين أسر جديدة قد ارتفع في الإمارة عما كان في تعداد 1995، أما إمارة دبي فقد كانت النسبة17.7 من جملة العقود بانخفاض عما كان عليه في التعداد السابق، أي هنالك تراجع في تكوين أسر جديدة في الإمارة،أما الشارقة فقد كانت نسبة عقود الزواج المبرمة في سنة2005 ما نسبته 16% في انخفاض ملحوظ عن التعداد السابق، أما اتجاه السكان نحو تكوين أسرة جديدة في باقي الإمارات فقد بقي في نفس المستوى للتعداد السابق.

أما يتعلق بعقود الطلاق في إمارة أبو ظبي كانت بنسبة 49.9% [1] نسبة مرتفعة عن التعداد السابق للأسباب التي تم ذكرها سابقا، أما إمارة دبي فقد بلغت عقود الطلاق 15.3% في انخفاض عن التعداد السابق بسبب كثرة الجنسيات الأوروبية والأجنبية، أما الشارقة فقد بلغت نسبة عقود الطلاق 18.6% أي بانخفاض عن التعداد السابق.

---

[1] محاكم وزارة العدل، دائرة القضاء –امارة ابو ظبي، دائرة محاكم –دبي –**محاكم راس الخيمة، عقود الزواج والطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين والإمارة 2005**

جدول (5-4) توزيع عينة الدراسة وفق الحالة الزواجية والإمارة

الإمارة	دون سن الزواج		أعزب/ عزباء		متزوج/ متزوجة		أرمل/ أرملة		مطلق/ مطلقة		منفصل/ منفصلة	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
دبي	394	54.3	58	8.0	263	36.2	5	0.7	6	0.8	0	0
أم القيوين	71	57.7	9	7.3	40	32.5	0	0	0	0	3	2.4
الشارقة	347	58.4	40	6.7	198	33.3	5	0.8	4	0.7	0	0
عجمان	128	57.9	11	5.0	77	34.8	1	0.5	4	1.8	0	0
أبو ظبي	361	51.2	56	7.9	279	39.6	4	0.6	5	0.7	0	0
الفجيرة	120	59.7	13	6.5	64	31.8	2	1.0	1	0.5	1	0.5
رأس الخيمة	133	58.6	8	3.5	83	36.6	2	0.9	1	0.4	0	0
المجموع	1554	55.6	195	7.0	1004	35.9	19	0.7	21	0.8	4	0.1

المسح الميداني 2016

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني جدول (5-4) توزيع السكان وفقاً للحالة الزواجية والإمارة، حيث يظهر تقارب نسب الحالة الزواجية في الإمارات جميعها، فقد تراوحت النسب المئوية للحالة الزواجية دون سن الزواج (51.2- 59.7)، وترى الباحثة أن هذه النسبة هي نتاج وجود جيل من الأبناء الصغار لآباء وأمهات في عمر الشباب لأن مجتمع الإمارات مجتمع شبابي، يتكون من الوافدين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للعمل، أضف إلى ذلك زيادة نسبة مواليد مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من أبناء الجيل الجديد بعد وضع أسس تنموية وتشجيعية لهم من قبل الدولة، والذي تقارب فيه نسب ما هم دون سن الزواج في كل إمارة من إمارات الدولة، حيث وجدت الباحثة أن عدد الأفراد دون سن الزواج في إمارة الفجيرة أكثر منها بالنسبة لإمارة أبوظبي، ويرجع ذلك إلى فرق التكلفه المعيشية للأسرة في إمارة الفجيره عنها لإمارة أبو ظبي من حيث أجرة السكن ومساحته وكثير من الرسوم الأخرى.

كذلك تراوحت النسب المئوية للحالة الزواجية (متزوج/متزوجه) (31.8– 39.6) حيث ظهرت أكثر نسبة في إمارة أبوظبي، وأقلها في إمارة الفجيرة نظرا لفارق عدد القاطنين من المتزوجين في كل منهما و لفارق التطور، والإمكانات المالية التي تمتاز بها إمارة أبوظبي عن إمارة الفجيرة، وكذلك فرق المساحة لكل منهما.

أما النسبة الأعلى للطلاق فقد كانت في إمارة عجمان، حيث أغلبية السكان من المواطنين الأصليين والذي ينتشر في مجتمعهم تعدد الزوجات، وكون المرأة الإماراتية قد وصلت إلى درجة عالية من التحصيل العلمي والمعرفة أصبحت ترفض هذا الواقع مما يزيد من حالات الطلاق.

2.5 التعليم

إذا كان التعليم لا يشكل إلا مجالا واحدا من مجالات التنمية البشريةإفانه قد يكون المجال الأساسي لها، ويعد التعليم مطلبا إنسانيا ملحا له قيمة كبرى في حد ذاته،وفي نفس الوقت فإن المعارف والمهارات والكفاءات المكتسبة لدى البشر من خلال التعليم وأنظمته المختلفة، تشكل عاملا مهما ومطلوبا لدعم النشاطات الاقتصادية المختلفة، واستغلال الموارد وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة ودفع عجلة التنمية الوطنية إلى الأمام.

وبالرجوع إلى التعليم في الإمارات العربية في السابق فقد كان ذا صبغة دينية ويعتمد بشكل أساسي على فصول المطاوعة، وفي عام 1912م افتتحت مدرسة واحدة في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة، وكان كبار التجار هم الذين أقاموا هذه المدارس وتولوا الإنفاق عليها إيمانا منهم بأهمية التعليم في تحسين أوضاع البلاد، ونتيجة للكساد الذي شهدته المنطقة عقب أفول تجارة اللؤلؤ في نهاية العشرينات، أغلقت أغلب المدارس أبوابها حيث لم يستطع أصحابها الاستمرار في الانفاق عليها. أما البداية الحقيقية لإنشاء المدارس النظامية في الإمارات فكانت في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، حين افتتحت المدرسة القاسمية في الشارقة عام 1953م، كما أعيد افتتاح المدرسة الأحمدية في دبي 1955م،إضافة إلى تأسيس مدرسة الفلاسة

في أبو ظبي عام 1958، وهو الأمر الذي يعني بأنه حتى بداية الستينات كان عدد المدارس النظامية في الإمارات لا يتعدى أصابع اليد الواحدة.

أما عن التعليم الفني فحتى نهاية الستينات لم يكن في الإمارات سوى ثلاث مدارس صناعية، ومدرسة تجارية في دبي ومدرسة زراعية في رأس الخيمة[1]، وتشير الإحصائيات أن عدد المدارس في الدولة حتى بداية السبعينات لم يتجاوز 74 مدرسة، وبحسب بيانات تعداد العام 1975، شهدت البلاد فترة الازدهار النفطي وبالتالي ارتفاع الطلب على العمالة إلى الذروة، فقد كانت نسبة الأمية 43.7 % من جملة السكان لكنها وصلت 56.8% بين السكان المواطنين، أما من يقراون ويكتبون من المواطنين فبلغت نسبتهم 27.5%، بينما لم تتعد نسبة من حصل منهم على الشهادة الابتدائية 8.2% وهو الأمر الذي يعني ان المستوى التعليمي للسكان المواطنين كان متواضعا للغاية[2].

لا تتوفر في دولة الإمارات العربية المتحدة البيانات الكافية لدراسة التعليم من خلال التعدادات وبشكل عام الخصائص الاجتماعية للسكان بالتفصيل، مما جعل الباحثة الاستعانة في بعض الإحصاءات المتوفرة، التابعة لوزارة التخطيط إدارة الإحصاء في المراجع التي تطرقت إلى هذا الموضوع، والتي لم تتوفر في التعدادات الموجودة في المركز الوطني للإحصاء. وحسب التعدادات التي أجريت عام1975وعام 1980 الجدول (5-5) لجملة سكان الدولة مواطنين ووافدين لوحظ انخفاض نسبة الأمية في عام 1980 عنها في عام 1975، حيث بلغت عام 1975 نسبة الذكور المبين 39.6% انخفضت إلى 29.8% عام 1980، أما الإناث فقد بلغت النسبة في سنة 1975 55.3% انخفضت إلى 37.3% عام 1980، وذلك كنتيجة لقيام الاتحاد وبدأ تأسيس الدولة ووفود عدد كبير من الوافدين إليها، وقيام عدد من المؤسسات التعليمية،

---

[1] العاصي، محمد مطر، **مسيرة التعليم في الإمارات**، دبي، مطبعة البيان التجارية، 1993، ص104

[2] فهد، محمد احمد، **الهجرة الى دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة للبعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية 1970-1995**، مركز البحوث والدراسات، دبي، الطبعة الاولى 2000م، ص184. النسب حسبت من نتائج التعداد للسكان 1975، بالرجوع الى وزرارة التخطيط التعداد العام للسكان 1975م (ابو ظبي:الادارة المركزية للإحصاء1977م) ص44-51

وبالمقارنة مع مسح أجري في عام 2008 فإن نسبة الأمية بين الذكوربلغت 7.2 % وبين الإناث 6.4% أما جملة السكان فكانت 6.9%،[1]

جدول (5-5) السكان حسب الحالة التعليمية والنوع للأعوام 1975 -1980

الحالة التعليمية	1975			1980		
	ذكور	اناث	المجموع %	ذكور	اناث	المجموع %
أمي	128740	62413	43.7	178821	77522	31.8
يقرأ ويكتب	96556	22198	27.1	141144	40619	22.53
ابتدائي	26605	8050	7.9	75425	23028	12.2
إعدادي	22825	5857	6.5	63789	18619	10.21
ثانوي وما يعادلها	31201	8910	9.2	80734	29203	13.6
دون الجامعية	2860	1953	1.1	14041	6835	2.6
جامعية وما يعادلها	14551	3005	4.0	41020	11370	6.5
فوق الجامعية	1039	188	0.3	3761	720	0.55
غير مبين	471	286	0.2	53	5	0.01
المجموع	324848	112860	100	598788	207921	100

المصدر(1) وزارة التخطيط – الادارة المركزية للإحصاء – المجموعة الإحصائية – العدد الرابع جدول رقم (6) السكان (10-سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والنوع للاعوام 1975م و1980 نقلا عن شؤون اجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية.تصدر عن جمعية الاجتماعيين،العدد التاسع والعشرين – السنة الثامنة – 1991، الملف الإحصائي ص 263 النسب من حساب الباحثة

وفي مسح أجري في 2009 فقد بلغت نسبة الأمية الإجمالي 5.3% أي أن نسبة الأمية في تقلص وانخفاض كبير منذ قيام الدولة، وبلغت نسبة الحاصلين على الإعدادية من الذكور لعام 1975 7.0 %، والإناث بلغت 7.1% والنسبة الإجمالية 6.6%،أما عام 1980 فقد ارتفعت نسبة الذكور الحاصلين على الإعدادية وصلت إلى 10.7%، و الإناث بلغت 8.9% والنسبة الإجمالية لحملة الشهادة الإعدادية لهذا العام بلغت 10.2%، ويرجع ارتفاع النسبة عن سابقتها

[1] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. **جدول (6): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً لفئة الجنسية (مواطن/ وافد) والجنس**

إلى الحاجة إلى كوادر متعلمة لبناء الدولة بالإضافة إلى ارتفاع عـــدد المهـــاجرين المتعلمـــين. وحسب المسح الذي أجري في 2009 فقد كان نسبة الذكور 15.4% أما الإناث بلغـــت 13.9% والنسبة الإجمالية بلغت 14.9%،[1] أي في ارتفاع كبير عن التعدادت الســـابقة، وذلـــك نتيجـــة النهضة الكبيرة التي شهدتها الدولة، أما نسبة الثانوية وما يعادلها فقد بلغ نسبة الذكور في تعداد 1975 نحو 9.6%، والإناث 7.9% بنسبة إجمالية بلغت 9.2%، ارتفعت النسبة في عام 1980 إلى ذكور 13.5% والإناث 14.0% بإجمالي بلغ 13.6%.

أي في ارتفاع عن الأعوام السابقة بسبب الحاجة الكبيرة للمتعلمين في بنـــاء مؤسســـات الدولة، بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الوافدين إليها من حملت الثانوية، وبالمقارنة مع المسح الذي أجري عام 2009،[2] فقد بلغت الذكور21.5% والإناث 21.8% والإجمالي بلغ 23.1%، ويرجع الارتفاع في النسبة لدعم الدولة بتوفير المؤسسات التعليمية المجانية لمواطنيها، بالإضـــافة إلـــى النهضة التي شهدتها الإمارات كانت محل جذب للكثير من مختلف المستويات التعليمية.

أما من حصل على الشهادة الجامعية وما يعادلها فكانت نسبة الذكور في عام 1975 نحو 4.5% والإناث 2.7% بإجمالي بلغ 4.0%، وارتفعت النسبة إلى 6.9% ذكور في عـــام 1980 وإناث بلغت 5.5% بإجمالي بلغ 6.5%، أي ارتفاع في تعداد هذا العام مقارنة مع التعداد السابق وذلك يعود إلى الحاجة الكبيرة لذوي الكفاءات العلمية لبناء الدولة.

وحسب تعداد عام 1985 وعام 1995(الجدول رقم 6 –5) لوحظ الانخفاض في نســـبة الأمية بين الذكور والإناث المواطنين، بالإضافة إلى الارتفاع في النسبة في جميع المســـتويات التعليمية بشكل واضح، ويرجع ذلك إلى اهتمام الحكومة بإنشاء المؤسسات التعليميـــة وتشـــجيع الإناث على التعليم وجعل التعليم مجاني لكل مواطني الدولة.

---

[1] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009. **جدول (6): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حســـب الحالة التعليمية وطبقاً لفئة الجنسية (مواطن/ وافد) والجنس.**

[2] المرجع السابق.

وما يتعلق بالوافدين فقد بلغت نسبة الأمية للذكور عام 1985 نحو 28.7% من إجمالي الذكور الوافدين، انخفضت إلى 23.0% عام 1995، أما الإناث بلغت 18.7% عام 1985 انخفضت إلى 13.6 % عام 1995، ووجد هنالك ارتفاع في نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية من الذكورفقد كانت 13.2% عام 1985، ارتفعت إلى 15.4 % عام 1995، أما الإناث 12.2% عام 1985 ارتفعت إلى 14.9% عام 1995.

ونسبة الحاصلين على شهادة الثانوية ذكور بلغت عام 1985 5.9%، ثم ارتفعت بشكل كبير وواضح في عام 1995 بلغت 14.5 %، أما الإناث فقد ارتفعت النسبة قليلا ففي سنة 1985 بلغت 20.7%، ارتفعت عام 1995 بلغت 21.1%. ولقد لوحظ الارتفاع عند الإناث في المستوى التعليمي جامعي ففي تعداد عام 1985 [1] بلغت 9.8% وفي عام 1995 بلغت 13.2%.

[1] دولة الإمارات، وزارة التخطيط، ادارة الاحصاء، التعداد العام للسكان 1985، 1995 تم الحصول على الارقام الاحصائية من جدول السكان الوافدون في دولة الإمارات حسب الحالة التعليمية حسب تعداد 1985، 1995 نقلا عن القيشي، علي، سكان الإمارات العربية المتحدة دراسة جيوديمغرافية، 2003 ص242 النسب من حساب الباحثة.

جدول (5–6) السكان المواطنين والوافدين في دولة الإمارات حسب الحالة التعليمية تعداد 1985، 1995

الحالة التعليمية	**المواطنين**[1]						**الوافدين**[2]					
	العدد عام 1985		**%**	**العدد عام1995**		**%**	**العددعام 1985**		**%**	**العدد عام 1995**		**%**
	ذكور	**إناث**		**ذكور**	**إناث**		**ذكور**	**إناث**		**ذكور**	**إناث**	
امي	30283	49884	33	24937	44255	16.8	156597	36882	26.1	270020	53179	20.7
يقرأ ويكتب	37110	29549	27.5	42074	39980	20	15027	43258	26.1	193471	62217	16.4
ابتدائية	24500	17662	17.4	50598	40821	22.3	59275	18974	10.5	195382	57012	16.1
إعدادية	15924	10876	11	43136	34715	18.9	71927	24120	12.9	181003	58243	15.3
ثانوية	11316	8364	8.1	31231	31708	15.3	32222	40754	9.8	170143	82428	16.2
دون الجامعي	826	867	0.7	2203	2706	1.2	19182	12584	4.3	37990	22025	3.8
جامعي	3620	1431	2.1	11594	9876	5.2	50500	19401	9.42	115749	51620	10.7
فوق الجامعي	350	43	0.2	1131	242	0.3	5204	1322	0.88	10023	3117	0.8
المجموع	123929	**118676**	**100**	206904	204303	**100**	**545114**	**197295**	**100**	1173781	**389841**	**100**

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة –الهيئة العامة للمعلومات. تم نقل هذا الجدول من المصدر التالي الشريان محمد، العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحد ة 1990–1999، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002، ص 4

[2] دولة الإمارات، وزارة التخطيط، ادارة الاحصاء، التعداد العام للسكان 1985، 1995 تم الحصول على الارقام الاحصائية من جدول السكان الوافدون في دولة الإمارات حسب الحالة التعليمية حسب تعداد 1985، 1995 نقلا عن، القيشي، علي، سكان الإمارات العربية المتحدة دراسة جيوديمغرافية، 2003 ص242 النسب من حساب الباحثة

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني جدول (5–7) العلاقة ما بين النوع والالتحاق بالتعليم، حيث بلغت النسبة الإجمالية للذين التحقوا بالتعليم 42.8%، أما نسبة الذين لم يحصلوا علـــى أي نوع من التعليم بلغت نسبة عالية بين الذكور إذ بلغت 54.2% والإناث بلغت60.2 % أما النسبة الإجمالية بلغت 57.2% وهي نسبة عالية، وترجع إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذين أعمارهم أقل من خمس سنوات ولم يصلوا إلى العمر الذي يلتحقون فيه بالتعليم، حيث إن مجتمع الإمارات هو مجتمع شاب متزوج حديثا، فالأكثرية لا يزال أطفالهم صغارا ولم يصلوا إلـــى العمـــر الـــذي يلتحقون فيه بالتعليم، بالإضافة إلى من لم تسنح له الفرصة بالالتحاق بالتعليم من كبار السن، كما أن ارتفاع نسبة العمالة البسيطة خاصة العمالة الآسيوية التي تكون الأغلبية منها لم تحصل على أي درجة من التعليم.

جدول (5–7) العلاقة بين النوع والالتحاق بالتعليم

الالتحاق بالتعليم / النوع	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
ذكر	593	45.8	702	54.2	1295	100.0
أنثى	504	39.8	763	60.2	1267	100.0
المجموع	**1097**	**42.8**	**1465**	**57.2**	**2562**	**100.0**

المسح الميداني 2016

كما أظهر نتائج المسح الميداني جدول رقم (5–8) أن نسبة الأمي بين الـــذكور كانـــت منخفضة وارتفاعها بين الإناث لتصل إلى 87%، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير فـــي أعـــداد الطبقة العمالية الآسيوية وخاصة خدم المنازل من الإناث ما يظهر هذه النسبة. كما أن ارتفـــاع نسبة من يقرأ ويكتب من الإناث حيث تصل إلى 86.4%، يرجع ذلك إلى النسبة الكبيـــرة مـــن المواطنين الأصليين كبار السن من الإناث، التي لم تكن هنالك إمكانية الحصول على التعليم في الصغر لعدم توفر المؤوسسات التعليمية والإمكانيات المحدودة التي كانت في الســـابق، كمـــا أن كثير من الاسيويين وخاصة الهنود والباكستانيين لا يعطون لتعليم المرأة أهمية، إضافة إلـــى إن هنالك بعض الوافدين من جنسات مختلفة يعملون على إحضار والدتهم من بلاد الأصل، للعـــيش

معهم بعد وفات الوالد وأكثرهم يكون فقط يقرأ ويكتب، ففي السابق كانوا فقط يكتفون بقدر قليل من المعرفة. أما المرحلة المتوسطة فهناك ارتفاع في نسبة الإناث فقد بلغ الذكور 44% والإناث 55,6%، وهي المرحلة الأعلى التي تصل إليها الإناث في المجتمعات الآسيوية، والتي أغلب هذه المجتمعات تعتبرها قد اكتفت بقدر كاف من التعليم بسب الزواج المبكر للفتيات هو السائد.

وفي المرحلة الثانوي ترتفع فيها نسبة الإناث عن الذكور، ذلك أن كثيرا من الذكور يفضل الاتجاه إلى العمل بدل إكمال تعليمه، ثم يبدأ الانخفاض عند الإناث في المرحلة الجامعة حيث بلغت عند الذكور 53.7%، والإناث 48,8%، حيث يفضل الكثيرين تعليم الذكر عن الأنثى والنسب الموجودة أغلبها من بعض وليس كل الجنسيات العربية، بالإضافة إلى الجنسيات الأوروبية وشرق آسيا بسبب اهتمام هذه الجنسيات بالتعليم وتقدير دور المرأة في المجتمع.

جدول (5-8) العلاقة بين النوع والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	أمي		يقرأ ويكتب		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية		دبلوم دون الجامعة		جامعة		ماجستير		دكتوراه		المجموع	
النوع	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ذكر	3	0.27	6	0.55	356	32.3	161	14.61	148	13.43	105	9.5	293	26.6	28	2.54	2	0.2	1102	100.0
أنثى	20	1.8	38	3.4	305	27.7	202	18.31	166	15.1	100	9.07	253	22.9	18	1.63	1	0.09	1103	100.0
المجموع	23	1.0	44	2	661	30	363	16.5	314	14.2	205	9.3	546	24.8	46	2.1	3	0.1	2205	100.0

المسح الميداني 2016

أما فئات السن والحالة التعليمية للمواطنيين الأصليين في الدولة، حسب تعداد 1995 جدول (5-9) يظهر تركز أعلى نسبة من الأميين بين فئة العمر 45-49 بنسبة 12.7% من جملة الأميين بين المواطنين في الدولة، تليها الفئة العمرية 50-54 بنسبة 11.8% ويرجع ذلك إلى قلة توفر المؤسسات التعليمية في بداية الاتحاد، مما لم يسمح بالتحاقهم بالتعليم في سن صغيرة.

كما ويظهر أعلى نسبة للحاصلين على الشهادة الابتدائية في الفئة العمرية 10 -14 بنسبة 39.9% وذلك لارتفاع نسبة صغار السن في هذه المرحلة التعليمية، و الثانوية كانت أعلى نسبة تتركز في الفئة العمرية 20-24 بنسبة 43.2% ويرجع ذلك إلى أن البعض منهم يكتفون في هذه المرحلة من التعليم ويتجهون للعمل، تليها الفئة العمرية 15-19 بنسبة 19.3% و الفئة العمرية 25 -29 بنسبة 16.8%، أما جامعي فقد كانت النسبة الأعلى في الفئة العمرية 25-29 بلغت 34.1%، تليها الفئة العمرية 30-34 بنسبة 24.5%.[1] فقد ارتفعت نسبة الجامعين بسبب ما توفرة الدولة لهم من مؤسسات تعليمية مجانية وجامعات، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لهم.

---

[1] دولة الإمارات، وزارة التخطيط ادارة الاحصاء التعداد العام للسكان 1995، جدول رقم 8- 2التوزيع النسبي للسكان المواطنين بدولة الإمارات حسب الحالة التعليمية وفئات السن سنة 1995، الجدول نقلا عن القيشي. مرجع سابق ص226.

جدول (5–9): التوزيع النسبي للسكان المواطنين بدولة الإمارات حسب الحالة التعليمية وفئات السن سنة 1995

فئات السن	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دون الجامعي	جامعي	فوق الجامعي	غير مبين	جملة
14–10	1.0	65.0	39.9	1.2	0	0	0	0	56.1	22.2
19–15	1.4	4.7	29.1	51.4	19.3	0.9	0.1	0	5.3	20.3
24–20	2.2	3.7	8.2	18.3	43.2	15.8	13.5	2.7	1.8	13.9
29–25	3.9	4.0	6.3	11.0	16.8	32.8	34.1	13.5	3.5	9.7
34–30	5.6	3.9	4.7	6.5	8.1	20.2	24.5	20.5	8.8	6.8
39–35	10.3	5.0	4.5	5.1	5.3	13.9	15.2	26.1	12.3	6.6
44–40	10.8	3.7	2.7	2.7	2.9	7.3	6.6	20.3	3.5	4.6
49–45	12.7	3.3	2.1	1.9	2.0	4.2	3.3	8.9	3.5	4.2
54–50	11.8	2.2	1.1	0.9	1.0	2.3	1.3	3.8	1.8	3.1
59–55	10.4	1.7	0.7	0.6	0.7	1.5	0.7	2.5	0.0	2.5
64–60	8.5	1.1	0.3	0.2	0.4	0.7	0.3	1.0	1.8	1.8
69–65	8.2	0.8	0.2	0.1	0.2	0.3	0.2	0.2	0	1.7
74–70	6.0	0.4	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.3	0	1.1
79–75	2.7	0.2	0	0	0	0	0.1	0.1	0	0.5
+80	4.5	0.2	0	0	0	0	0	0	0	0.8
غير مبين	0	0	0	0	0	0	0	0	1.8	0.0
جملة	16.8	20.0	22.2	18.9	15.3	1.2	5.2	0.3	0.01	100

المصدر: دولة الإمارات، وزارة التخطيط ادارة الاحصاء التعداد العام للسكان 1995. جدول رقم 8– 2 التوزيع النسبي للسكان المواطنين بدولة الإمارات حسب الحالة التعليمية وفئات السن سنة 1995 نقلا عن القيشي. مرجع سابق

وحسب جدول (5–10) لوحظ أن نسبة الأمية بين الوافدين كانت الأعلى في الفئة العمرية 25–29 بنسبة 20.3% وتليها الفئة العمري 30–34 بنسبة 19.7%، و فيمن يقرأ ويكتب فقد بلغت النسبة الأعلى في الفئة العمرية 10–14 بنسبة 23.3%، كما لوحظ أن الثانوية بلغت الأعلى في الفئة العمرية 25–29 بنسبة 20.1%، يليها الفئة العمرية 30 –34 بنسبة 19.3%، وقد وجد أن النسبة الأعلى في المستوى الجامعي كانت في الفئة العمرية 30–34

والفئة العمرية 35–39 بنسبة 20.4 %، وبالنسبة لما فوق الجامعة فقد بلغت النسبة الأعلى في الفئة العمرية 40–44 بنسبة 19.0%.

جدول (5–10) التوزيع النسبي للسكان الوافدين بدولة الإمارات حسب الحالة التعليمية وفئات السن عام 1995

فئات السن	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دون الجامعي	جامعي	فوق الجامعي	غير مبين	جملة
10–14	1.2	23.3	17.6	1.1	0	0	0	0	1.6	7.1
15–19	1.8	2.2	7.3	15.2	3	0	0	0	1.1	4.8
20–24	10.0	9.3	10.2	13.1	13.6	7.7	4.7	1	8.5	10.2
25–29	20.3	16.2	17.0	19.5	20.1	18.7	15.6	8.9	22.9	18.3
30–34	19.7	15.4	15.6	17.1	19.3	20.2	20.4	15.6	18.0	17.9
35–39	18.0	14.2	14.2	15.4	17.9	20.0	20.4	18.6	17.9	16.7
40–44	12.5	9.3	9.1	9.6	12.9	15.8	17.4	19.0	12.9	11.8
45–49	7.9	5.5	5.3	5.5	7.7	10.3	12.1	17.6	11.0	7.3
50–54	4.3	2.5	2.2	2.1	3.2	4.5	5.7	10.6	4.1	3.4
55–59	2.0	1.1	0.9	0.9	1.3	1.7	2.4	5.4	1.5	1.5
60–64	1.0	0.4	0.3	0.2	0.4	0.5	0.7	2.0	0.3	0.5
65–69	0.6	0.2	0.1	0.1	0.2	0.2	0.3	0.7	0.1	0.3
70–74	0.4	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.2	0	0.1
75–79	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0	0.1
80+	0.2	0.0	0	0	0	0	0.0	0.0	0	0.1
غير مبين	0.0	0.0	0	0	0	0	0	0	0	0.0
الجملة	21	16	16	15	16	4	11	1	0.2	100.0

المصدر: دولة الإمارات، وزارة التخطيط ادارة الاحصاء،التعداد العام للسكان 1995، جدول 8–14 التوزيع النسبي للسكان الوافدون بدولة الإمارات حسب الحالة التعليمية وفئات السن سنة 1995 (10سنوات فأكثر) نقلا عن القيشي، مرجع سابق.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني كما يشير له الجدول (5–11) الحالة التعليمية وفئات السن، حيث بلغت نسبة الأمية في الدراسة الميدانية 1.0% من مجموع أفراد العينة، حيث تتركز

هذه النسبة في العمالة التي تعمل أعمال بسيطة مثل عمال البناء والحدادة والصيانة، بالإضافة إلى الأعمار الصغيرة التي لم تلتحق بالتعليم بين الفئة العمرية 0-4، هذا بالإضافة إلى كبار السن الذين لم يحصلوا على أي مؤهل علمي وهم في سن مبكرة، لقلة المؤوسسات التعليمية وصعوبة الوصول إليها ومن ضمنهم مواطني الدولة، وهنالك نسبة بسيطة من الفئة العمري بين 5- 14 لم يلتحقوا بالتعليم لظروف قاهرة.

أما من يقرأ ويكتب فإنها تتركز في الفئة العمرية 20-25 وما فوق هذا العمر، أي الفئة الشابة، ويرجع ذلك إلى أن الأكثرية منها من الفئة العمالة الآسيوية التي لاتحمل أي مؤهل علمي، وتعمل في الأعمال البسيطة، عمال البناء وعمال الصيانة وغيرها.

وقد كانت نسبة الحاصلين على الابتدائية هي الأعلى في الحالات التعليمية بنسبة 29.9%، وكانت الأعلى في الفئة العمري 5-9 بنسبة 66.2% تليها الفئة العمرية 10 -14 بنسبة 31.6 % من جملة الحاصلين على الابتدائية، وهذا يرجع إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذي ظهر بوضوح في المسح الميداني، حيث إن أكثر من نصف أفراد العينة هم من هذه الفئة. أما النسبة الإجمالية للحاصلين على الثانوية فهي 14.3% حيث إنها تتركز في الفئة العمرية 15-19 وهم الأغلبية مما في هذه المرحلة في الوقت الحالي بنسبة 30.4%، تليها الفئة العمرية 30-34 بنسبة 18.5%، ثم الفئة العمري 35- 39 بنسبة 12.1% وهم الأفراد الذين اكتفوا في الوصول إلى هذه المرحلة وتوجهوا إلى سوق العمل، أما الحاصلين على جامعي فقد كانت النسبة مرتفعة بالمقارنة مع سابقتها بعد الابتدائية، فقد وصلت النسبة إلى 24.8% تركزت في الفئة العمرية 30-34 بنسبة 25.7% تليها الفئة العمرية 35 -39 بنسبة 22.8%، تليها الفئة العمرية 40-44 بنسبة 17.8% وهي الفئات العمرية الشابة من الوافدين إلى الدولة، بسبب الحاجة لذوي الكفاءات العلمية في جميع التخصصات لتوفر فرص العمل في جميع التخصصات، بالإضافة إلى أبناء الدولة المواطنين الذين حصلوا على تعليم جامعي، أما الدكتوراة فقد كانت نسبتها منخفضة جدا بلغت 0.1% تركزت في الفئات العمرية 40 -44، ويرجع تركز هذه الكفاءات في الفئات العمرية ما بعد عمر الثلاثين، حيث يكون الفرد قد دخل سوق العمل وتخصص في مجال معين

وحقق طموحه نوع ما وحدد هدفه، بالإضافة إلى أن فرص العمل المتاحة لذوي المؤهلات العلمية العليا، برواتب عالية و الحصول على مناصب مرموقة تشجع كثير من الوافدين إلى العمل في الإمارات، هذا بالإضافة إلى تشجيع الدولة لمواطنيها بزيادة رواتب موظفيها الحكوميين كلما ارتفع مؤهلهم العلمي.

جدول (5-11) الحالة التعليمية والعمر

المستوى التعليمي / العمر	أمي	يقرأ ويكتب	الإبتدائية	المتوسطة	الثانوية	دبلوم دون الجامعة	جامعة	ماجستير	دكتوراه	المجموع
0-4	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4
5-9	3	1	435	8	0	0	0	0	0	447
10-14	2	0	208	175	11	0	0	0	0	396
15-19	0	1	1	48	95	3	14	0	0	162
20-24	0	5	0	6	9	11	42	0	0	73
25-29	0	20	2	29	39	46	73	7	0	216
30-34	0	7	3	35	58	51	140	11	0	305
35-39	1	7	2	13	38	39	124	12	0	236
40-44	0	1	3	22	24	32	97	4	2	185
45-49	0	0	0	9	21	17	34	9	1	91
50-54	0	0	1	8	14	6	11	1	0	41
55-59	2	0	2	4	4	0	6	2	0	20
60-64	3	1	0	2	0	0	3	0	0	9
65-69	0	0	0	1	0	0	1	0	0	2
70 فأعلى	8	1	0	0	0	0	0	0	0	9
المجموع	23	44	657	360	313	205	545	46	3	2196

المسح الميداني2016

وحسب نتائج المسح للقوى العاملة الذي أجري في 2008 م، ومسح 2009 جدول (5-12) فيما يتعلق بالحالة التعليمية في كل إمارة، وجد أن إجمالي من يقرأ ويكتب لعام 2008 نحو

10.6% وفي عام2009 بلغ الإجمالي 13.3% أي في ارتفاع عن سابقة، وقد لوحظ الارتفــاع في عام 2009 في كل الإمارات باستثناء إمارة الشارقة وأم القيوين، أما فيما يتعلق في الأعدادي فقد بلغت النسبة الإجمالية لعام 2008 نحو 16.8% وفي عام 2009انخفضــت إلـــى 14.9%، حيث وجد الارتفاع في النسبة في إمارة الشارقة ورأس الخيمة فقط وانخفضت فـــي الإمـــارات الخمسة الأخرى، أما ما يتعلق في الثانوية فقد بلغ إجمالي الدولة في عام 2008 نحــو 29.1% وفي عام 2009 بلغ 28.6%، ولقد وجد انخفاض قليل في الإمارات الكبيرة (أبو ظبـــي ودبـــي والشارقة)، ولكن الانخفاض الكبير ظهر في الإمارات الأصغر بسبب توجه الوافــدين للســكن بها.أما مرحلة جامعي فأعلى بلغت النسبة الإجمالية في عام 2008 نحو 22.9% ارتفعت إلـــى 24.9% في عام 2009، وتركز ارتفاعها في خمسة أمارات، وانخفاضها في إمارتي (الفجيـــرة ورأس الخيمة).

جدول (5–12) التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة عام 2008، 2009

	عام 2008 (1)								عام 2009 (2)							
الحالة التعليمية	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الإجمالي	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	الإجمالي
أمي	10.3	3.0	5.3	5.8	12.4	11.1	7.7	**6.9**	7.4	2.3	3.7	4.8	8.9	10.9	8.2	**5.3**
يقرأ ويكتب	12.2	9.1	8.6	8.8	9.2	13.7	17.6	**10.6**	16.3	13.9	6.8	11.4	8.6	14.7	20.2	**13.3**
ابتدائي	14.3	12.7	11.2	15.3	18.7	20.1	16.0	**13.7**	12.4	9.8	13.7	18.8	25.0	21.8	17.4	**13.1**
أعدادي	15.7	15.3	16.7	27.0	24.6	18.3	20.2	**16.8**	14.2	11.7	17.3	18.4	19.4	19.5	17.2	**14.9**
ثانوي	27.6	32.0	30.0	27.1	27.7	25.0	25.2	**29.1**	26.8	30.8	30.3	30.7	27.5	22.6	25.8	**28.6**
جامعي فأعلى	19.9	27.9	28.1	16.0	7.5	11.7	13.3	**22.9**	23.0	31.4	28.2	16.0	10.7	10.5	11.1	**24.9**
إجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

(1) المصدر: المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة

(2) المصدر: المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009. جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني جدول (5–13) توزيع السكان وفقاً للمستوى التعليمي والإمارة.

جدول (5-13) توزيع عينة الدراسة وفق المستوى التعليمي والإمارة

الإمارة	أمي		يقرأ ويكتب		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية		دبلوم دون الجامعة		جامعة		ماجستير		دكتوراه	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
دبي	7	1.2	13	2.2	175	29.7	89	15.1	84	14.3	48	8.1	156	26.5	15	2.5	2	0.3
أم القيوين	0	0	5	4.9	38	36.9	15	14.6	13	12.6	11	10.7	20	19.4	1	1.0	0	0
الشارقة	7	1.5	17	3.6	154	32.6	71	15.0	71	15.0	38	8.0	101	24.1	14	3.0	0	0
عجمان	1	0.6	2	1.1	62	35.0	28	15.8	37	20.9	10	5.6	36	20.3	1	0.6	0	0
أبو ظبي	5	0.9	1	0.2	137	25.2	95	17.5	62	11.4	61	11.2	173	31.9	9	1.7	0	0
الفجيرة	2	1.2	4	2.4	50	30.5	38	23.2	30	18.3	14	8.5	22	13.4	3	1.8	1	0.6
رأس الخيمة	1	0.6	2	1.3	45	28.8	27	17.3	17	10.9	23	14.7	38	24.4	3	1.9	0	0
المجموع	23	1.0	44	2.0	661	30.0	363	16.5	314	14.2	205	9.3	546	24.8	46	2.1	3	0.1

المسح الميداني 2016

يظهر أن الحالة التعليمية الابتدائية هي الأعلى بين الحالات الأخرى في الدولة بسبب ارتفاع أعداد هذه الفئة العمرية الصغيرة التي تكون في هذه المرحلة، حيث إن مجتمع الإمارات هو مجتمع شبابي، الذي ترتفع فية نسبة الأطفال المنجبين. وتتركز النسبة الأعلى في إمارة أم القيوين فقد بلغت 36.9%، وإمارة عجمان بلغت 35.0% بالنسبة لإجمالي السكان، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الإمارة من الإمارات القليلة في عدد السكان، ولا تشهد نهضة كبيرة بسبب قلة توفر النفط فيها بالمقارنة مع الإمارات الأخرى، حيث تتوفر فيها المشاريع الصغيرة التي لا تحتاج الكفاءات العلمية العالية.

أما النسبة التي تلي الابتدائية هي الجامعي حيث بلغت النسبة الإجمالية 24.8%، وقد تركزت في إمارة أبو ظبي الأكثر بين الإمارات بنسبة 31,9%، تليها إمارة دبي بلغت النسبة 26.5% حيث تشهد هاتين الإمارتي نهضة كبيرة بالنسبة للأمارات الأخرى، مما يستدعي الحاجة إلى الكفاءات الجامعية في جميع التخصصات مما يفسر ارتفاع النسبة، بينما كانت الحالة الجامعية هي الأقل في إمارة الفجيرة 13.4% بسبب عدم توفر المشاريع الجاذبة للكفاءات، بالإضافة إلى فرق العدد السكاني بين الإمارتيين الكبرى وبينها، إضافة إلى تحول عدد كبير من أبنائها ومنهم الذكور تحديدا للدخول في المدارس العسكرية والشرطية لحصولهم على امتيازات كثيرة كالسكن والمواصلات، إضافة إلى راتب شهري طيلة مدة الدراسة التي تبدأ من الصفوف المتوسطة وانتهاء بالمرحلة الثانوية.

3.5 الجنسية

منذ قيام دولة الإمارات والجهات المختصة تعمل جاهدة على إصدار القوانين المنظمة لشؤون الهجرة والإقامة والعمل، حيث صدر أول قانون اتحادي يحمل رقم 6 لسنة 1973 تلته عدة قوانين معدلة له، والذي يعد أول خطوة خطتها الدولة في طريق تصحيح الوضع السكاني. ثم قامت الدولة في شهر ابريل عام 1980 بإصدار قانونين للعمل تحت رقم 1980/8، وأيضا قانون رقم 4 لسنة 1984[1] بشأن تنظيم العمالة الوافدة، وأدى صدور هذا القانون إلى تأسيس

[1] وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **قانون العمل**، 1981، ص 12

ركائز تنظيم استقدام العمالة الوافدة، كما أعطى المواطنين الأحقية في العمل. وحرصا من الدولة على معالجة الخلل في التركيبة السكانية، صدر قرار وزاري رقم 4 لعام 1994 يهـدف إلـى تنظيم استقدام الوافدين لأفراد أسرهم ومخدوميهم، وسمح لعدد من الفئات ذات الدخول الكبيـرة بإحضار أسرهم مثل المهندسين والأطباء والعاملين في التدريس الجامعي وغيرها[1]. كذلك حـدد القرار الحد الأدنى للراتب المسموح به للوافد لجلب أسرته بمبلغ 4000 درهم شهريا، وذلك إذا تم توفير السكن عن طريق صاحب العمل، 5000 درهم بدون توفير السكن من جهة العمل، كما اوقفت وزارة العمل إصدار تأشيرات عمل لبعض الأنشطة لفترة غير محددة وقد حدد القرار 47 نشاطا، وكان لقانون 93 لعام 1996 الصادر عن وزارة الداخلية الذي ينظم أوضـاع العمالـة الوافدة أثره في تعديل أوضاع المخالفين. ونلاحظ أن هذه القوانين جاءت لتحافظ على التركيبـة السكانية كي تكون متوازنة، ولكن أدى عدم الالتزام بتنفيذ القوانين من قبل بعـض الشـركات والمؤسسات،إلى بروز مشكلة سيطرة الوافدين على القطاع الخـاص بالدولـة وعلـى الحيـاة الاقتصادية، حيث إن هذا الاتجاه له من يناصره ويدافع عنه، فبناء اقتصاد الدولة يحتـاج إلـى تقليص القيود وتسهيل إجراءات استقدام العمالة الوافدة والمستثمرين إلى الدولة، ويرى الـبعض أن التوجة لاستقطاب العمالة الآسيوية على حساب العمالة العربية له ما يبرره، وهو أن العمالة الآسيوية أقل تكلفة من العمالة العربية[2]، وهي تتحمل الظروف المعيشية الصعبة وغير المستقرة على عكس العمالة العربية، وتأكيدا لهذا التوجه فقد كانت أعداد أذونات الدخول الصادرة خـلال عام 1996، تركز على الدول الآسيوية بنسبة 63%،[3] مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من هذه الفئة، وهي نسبة أعلى مما كانت عليـه فـي عـام 1975 (43,1%)[4]، أو فـي عـام 1980

[1] جريدة الخليج، عدد 5584 –1994/8/27، الإمارات

[2] عبد الله، مطر، **الخلل في التركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجها، وحدة الدراسات بجريـدة الخليج**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 1999

[3] وزارة الداخلية، **المجموعة الاحصائية السنوية**، العدد 15، 1996، ص 17–47 جدول الاحصاءات نقلا عن مطر. عبد الله مرجع سابق ص82

[4] وزارة التخطيط، تعداد 1975، مجلد 2–1977، جدول 12، **جدول الاحصاءات** نقلا عن بلال، محمـد، **التغيـرات فـي السكان وقوة العمل بين المهجرين والمواطنين في دولة الامارا ت العربية المتحدة بين 1975–1980**، شؤون اجتماعية، دارالكتب الوطنية، الإمارات، ص39، وايضا من مجموعة اعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات العربيـة المتحـدة، دراسات في مجتمع الإمارات 1988– 1989، الإمارات، ص559

(48.2%)، بينما منحت الدول العربية فقط 19.2% من مجموع التأشيرات الصادرة في عام 1996، وهي أقل مما كانت في عام 1980 حيث بلغت حوالي 21.1%. أما أذونات الدخول الأخرى الصادرة خلال عام 1996، فكانت بالأساس من نصيب كل من أوروبا(11.9%)، وأمريكا الشمالية والجنوبية (1.7%)، وهي نسبة مرتفعة للأوروبين والأمريكان إذا ما قورنت بما كانت عليه عام 1975 (0.6%) أو عام 1980 (2.8)[1].

ومن بين الدول الآسيوية غير العربية نجد أن هناك حوالي 53% من التأشيرات التي صدرت في عام 1996 قد منحت لأربع دول آسيوية، وهي الهند (33.4%) تليها باكستان (10.7%) ثم بنغلادش (4.9%) والفلبين (4.0%)[2].

أما التأشيرات الصادرة لصالح الدول العربية في العام 1996 [3] كانت من نصيب سوريا (5.9%) ومصر(4.8%) ولبنان (1.8%) ثم الأردن (2.4%)، ويلاحظ أن تأشيرات الدخول الصادرة في عام 1996 للجنسية الفلسطينية قد انخفضت إلى 0.4% مقارنة بما كانت عليه في عام 1975 (2.0%) أو في عام 1980 (2.7%)، أما العرب الآخرون فلم تتجاوز نسبتهم 3.9% في العام 1996بعدما كانت 3.4% في عام 1975 وحوالي 3.3% عام 1980.

وحسب أول تعداد أجري عام 1975 [4] كانت الجنسيات الوافدة إلى الدولة تشكل ما نسبتة 63.9%، وارتفعت بعد ذلك بزيادة أعداد السكان حيث بلغت في عام 1980 [5] ما نسبته 72.1% من إجمالي السكان، ثم انخفضت في عام 1985 [6] حيث وصلت إلى 71.3% نتيجة الركود

[1] تعداد 1980 مجلد 2–1982، جدول 6 مرجع سابق ص39

[2] وزارة الداخلية، **المجموعة الاحصائية السنوية**، العدد 15، 1996، ص 17–47 جدول الاحصاءات نقلا عن مطر. عبد الله مرجع سابق ص82

[3] المرجع السابق.

[4] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، جدول 1، **سكان الإمارات حسب الإمارة والجنسية والجنس 1975**، تعداد الدولة 1975، مرجع سابق

[5] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد جدول 2، **سكان الإمارات والجنسية والجنس 1980**، تعداد الدولة 1980، مرجع سابق

[6] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد جدول3، **سكان الإمارات والجنسية والجنس 1985**، تعداد الدوله 1985، مرجع سابق

الاقتصادي الذي ساد المنطقة في تلك الفترة، ثم عادت النسبة في الارتفاع فقد بلغت حسب تعداد 1995 [1] نحو 75.6% بسبب تحسن أسعار النفط والنهضة التي شهدتها الدولة في هذه الفتـــرة، واستمر الارتفاع في نسبة الجنسيات المتعددة الوافدة إلى الدولة بسبب توفر فرص العمـــل إلـــى 80% في عام 2005، [2] وحسب تقديرات 2010 [3] فقد بلغت 88.5 % وهي نسبة مرتفعة جـــدا بالمقارنة مع العام 1975 (63.9%).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني كما يشير له الجدول (5-14) توزيع الســـكان وفقـــاً للجنسية حيث إنّ الجنسية الهندية هي الجنسية الأكثر انتشاراً بين المجموعات السكانية، فقد بلغت نسبتها (23.2%) ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب،مثل الارتباط التاريخي بـــين إمـــارات الدولة المختلفة قبل قيام اتحادها، ولموقع الإمارات الجغرافي والقريب من دولة الهند، وللعلاقات الاقتصادية التاريخية بين تجار البلدين في التصدير، ومن ثم إعادة التصدير إلى دول المحـــيط، وكذلك ملاءمة الحالة الجوية ذات الطبيعة الحارة والرطبة مع كثير من مناطق الهنـــد، كـــذلك لقبول هذه الفئة لقيام بأعمال ذات أجور منخفضة لا يرضى بها غيرهم، ولجدوى الدخل المادي للعامل الهندي في الإمارات عما هو في بلده الهند، إضافة إلى تمتعهم بنسبة عالية من الميـــزات الأخرى المطلوبة للمستثمرين أو التجار الذين يستخدمونهم من حيث المرونة بالتعامل، وكـــذلك معرفتهم باللغة الإنجليزية ولو بنسب متفاوتة، هذا مع الأخذ بعين الاعتبـــار أن كثيـــرا مـــنهم يحصلون على أجور مرتفعة، حيث يتواجد الأطباء بجميع التخصصات والمهندسين ومبرمجـــي الحواسب الآلية وغيرهم، وذلك بالإضافة إلى أن الجنسية الهندية تتميز فـــي دولـــة الإمـــارات بامتلاك أكبر المؤسسات التجارية الضخمة التي تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد. تليها في ذلـــك الجنسية الباكستانية بنسبة (20.5%)، نظرا للتشابه الكبير على ما انطبق على أفـــراد الجاليـــة

---

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، جدول4 **السكان حسب الإمارة والجنســـية 1995**، تعـــداد الدولـــة 1995، مرجع سابق

[2] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، جدول 5 **السكان حسب الإمارة والجنسية والجنس، 2005**، تعداد الدولـــة 2005، مرجع سابق

[3] المركز الوطني للإحصاء، جدول (1) **السكان حسب الجنسية (مواطن-غير مواطن) والجنس (تقديرات منتصف2010)** مرجع سابق

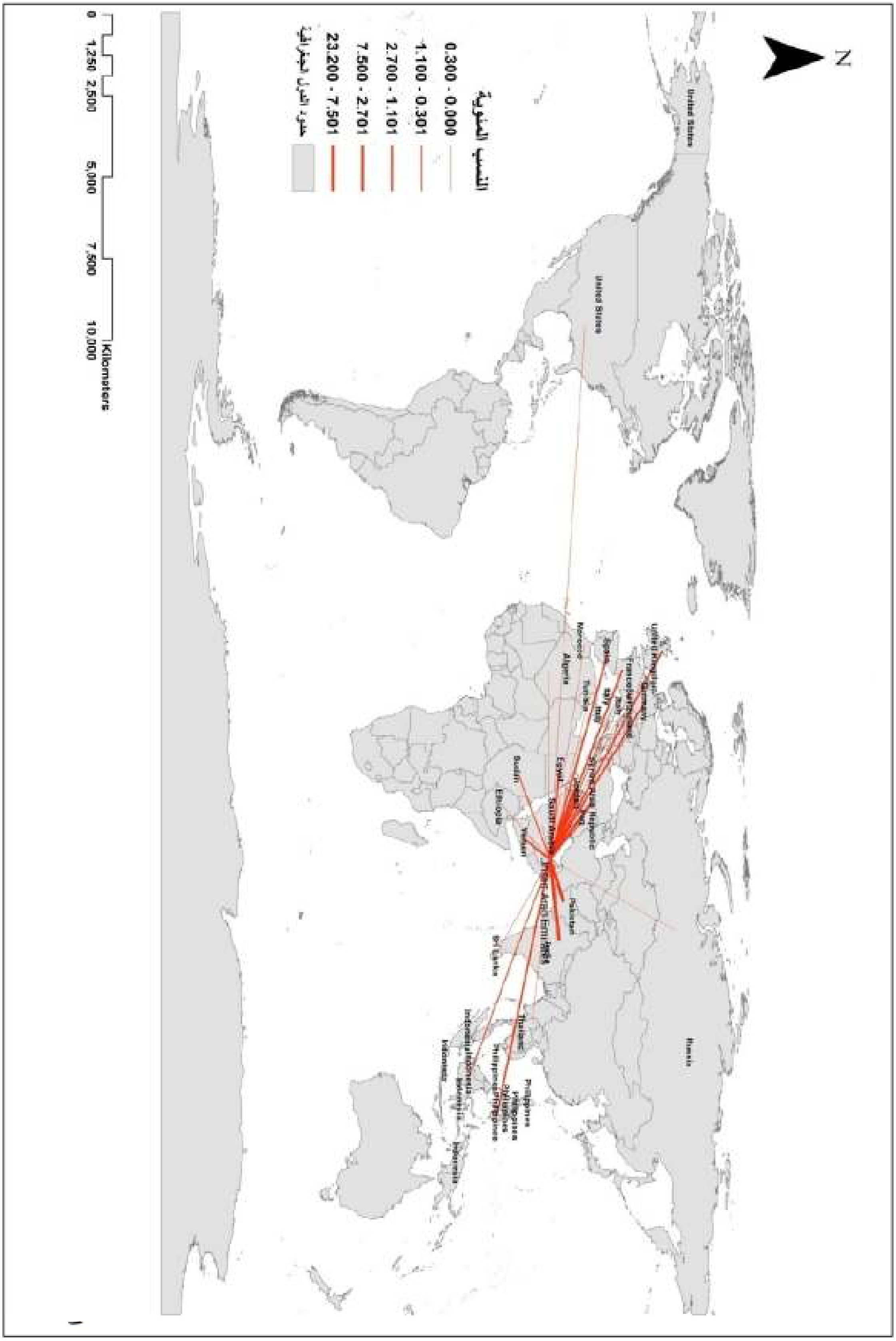
الهندية، من حيث قرب المسافة بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشابه الظروف المختلفة إلى حد كبير لكثير من المناطق في باكستان.

أما الجنسيات ذات النسبة القليلة جدا فهي الأثيوبية والتايلاندية والسعودية، والأمريكية والسويسرية والروسية.

جدول (5–14) توزيع عينة الدراسة وفق للجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
الباكستان	592	20.5
الإمارات	487	16.9
أندونيسيا	16	0.6
الفلبين	49	1.7
سوريا	215	7.5
مصر	79	2.7
الأردن	200	6.9
لبنان	35	1.2
فلسطين	175	6.1
الهند	668	23.2
بريطانيا	65	2.3
أثيوبيا	1	0.0
ألمانيا	42	1.5
السودان	25	0.9
فرنسا	48	1.7
تايلاند	1	0.0
أسبانيا	54	1.9
إيطاليا	18	0.6
اليمن	54	1.9
المغرب	3	0.1
السعودية	1	0.0
العراق	33	1.1
أمريكا	1	0.0
الجزائر	5	0.2
تونس	6	0.2
سويسرا	1	0.0
روسيا	1	0.0
سيريلانكا	8	0.3
المجموع	**2883**	**100.00**

المسح الميداني 2016



خريطة (5-1): مصادر الوافدين إلى دولة الامارات العربية المتحدة لعام 2016م

المصدر: المسح الميداني 2016

كما أظهرت نتائج المسح الميداني أن نسبة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة هي (16.9%)، من كامل عدد المقيمين في دولة الإمارات العربيه المتحدة، حيث تنوه الباحثة إلى أن سبب ذلك يعود إلى الارتفاع السنوي المتزايد من الإنجاب لهم، ويرجع ذلك إلى الدعم الكبير الذي تقوم به الدولة نحو تشجيع الشباب على الزواج، والذي لأجله تم تأسيس صندوق خاص للزواج بميزانية عالية تغطي كامل نفقات الزواج، إضافة إلى منح المقبلين على الزواج وحدات سكنية مجانية، حيث تقوم الدولة ببناء تجمعات سكانية في مختلف المناطق وتوزيعها على المواطنين، إضافة إلى منح الآباء بدل شهري عن إنجاب كل طفل ولغاية سن الرشد، ما أفرز زيادة ملحوظة في أعداد مواطني الدولة، كما أثر ارتفاع معدلات الغلاء في دولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث المسكن وتعليم الأبناء ومستوى المعيشة، إضافة إلى اعتماد التخطيط العمراني الجديد منذ سنوات قليلة مضت والذي تم بموجبه إزالة المساكن الشعبية من أغلب المدن في كافة إمارات الدولة تقريبا، وإحلال الأبراج السكنية العالية، في استحالة إبقاء أصحاب الدخول المتوسطة والبسيطة لعائلاتهم المرافقة لهم ودفع نسبة كبيرة من الوافدين من مختلف الجنسيات إلى ترك الدولة بشكل نهائي إلى بلدانهم الأصلية، أو استمرار جزء منهم منفردين دون عائلاتهم وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة المواطنين بسبب المغادره النهائية لأعداد من الوافدين.

كما أن هناك تواجد للجالية العربية من جنسيات مختلفة وبنسب قليلة،حيث بلغت نسبة الجالية السوريه (7.5%)، الأردن (6.9%) فلسطين (6.1%) لبنان (1.2%)، ويعود ارتفاع نسبة الجاليات العربية (على قلتها) والتي لوحظ زيادتها بالفترة الأخيرة،إلى الأحداث الجارية في الوطن العربي، وخاصة في البلدان التي تعرضت لويلات الحروب فيها والاضطرابات، ما أدى إلى مغادرة الكثير لبلدانهم بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية، نحو بلدان ومجتمعات أخرى والتي منها دولة الإمارات العربية المتحدة، أو ممن كانوا أصلا متواجدين في دولة الإمارات دون عائلاتهم وقاموا بجلبها بعد تلك الأحداث.

كما أن هناك وجود لأعداد قليلة من أبناء الدول العربية الناطقة باللغة الفرنسية والكائنة تحديدا في إفريقيا، حيث بلغت مجموع نسبة أفراد هذه الجنسيات أقل من (1%)، وذلك لبعدها

الجغرافي ولاختلاف ثقافاتها طبقا لنواحي التعليم فيها. كما تواجد في الإمارات جنسيات من دول أوروبية وأمريكية وآسيوية أخرى وبنسب قلية، والتي وجدت بالغالب للقيام بأعمال تم استقدامهم للعمل بها تحديدا من مشاريع متخصصة وذات خبرات، أو مع شركات خاصة ببلدانهم، أو للقيام بأعمال تدريبات على معدات ومنشآت تم صناعتها في بلدانهم.

كما تنوه الباحثة إلى أن جميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لا يحملون إقامات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كونهم يعاملون كمواطني دولة الإمارات عملا بالاتفاقيات الموقعة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أظهرت دراسات المركز الوطني للإحصاء حسب تقديرات العام (2010) بأن نسبة السكان المواطنين الأصليين قد بلغت حوالي (11.5%) من مجموع عدد السكان الكلي، بينما بلغت نسبة غير المواطنين من جميع الجنسيات الأخرى المقيمة في دولة الإمارات حوالي(88.5%)[1]، وتشير الباحثة في ذلك إلى ارتفاع نسبة المواطنين الأصلين نتيجة تشجيع الدولة لزيادة أعداد أبنائها حسب ما تم الإشارة إليه سابقا.

كما أظهرت نتائج المسح الميداني كما أشار الجدول (5–15) إلى العلاقة بين مدة الإقامة والجنسية، حيث إن الجنسية الهندية هي الأعلى في مدة الإقامة في كل الفترات، تليها الجنسية الباكستانية 5 سنوات فأكثر حيث تحتل هاتان الجاليتان أكبر مدة في المكوث في الدولة لارتفاع عددهم في الدولة وللأسباب التي تم ذكرها سابقا، كما يظهر ارتفاع نسبة الجنسية السورية في المدة الزمنية أقل من 5 سنوات بسبب الأحداث الجارية فيها حتى الآن. ونلاحظ من خلال الجدول أن أطول مدة ممكن أن تمكثها أغلب الجنسيات في الدولة هي (10– إلى أقل من 15 عاما) ثم تفضل الرجوع إلى بلاد الأصل، و نجد أن أعداد أبناء الجنسيات المختلفة تبدأ بالانخفاض خاصة الأوروبية بعد هذه المدة، كما نلاحظ أن الجنسية الفلبينية والإندونيسية لا يتعدى مكوثها أكثر من 5– إلى أقل من 10 أعوام، حيث تكون قد حققت هدفها بادخار مبلغ من المال تستطيع من خلالة البدء بمشروع في بلدها الأصل.

---

[1] المركز الوطني للإحصاء – **تقديرات 2010 – جدول السكان حسب الجنسيه (مواطن / غير مواطن) والجنس تقديرات منتصف (2010) –** لا يوجد رقم للجدول، مرجع سابق

جدول (5-15) العلاقة بين الجنسية ومدة الإقامة

مدة الإقامة الجنسية	أقل من 5 سنوات	5-أقل من 10 سنوات	10-أقل من 15 سنة	15-أقل من 20 سنة	أكثر من 25 سنة	المجموع
الباكستان	34	63	49	28	24	198
أندونيسيا	8	7	1	0	0	16
الفلبين	19	22	0	0	0	41
سوريا	39	35	13	8	13	108
مصر	18	13	9	2	2	44
الأردن	30	20	18	8	18	94
لبنان	9	5	5	0	5	24
فلسطين	16	13	11	8	17	65
الهند	66	65	63	51	31	276
بريطانيا	4	12	10	3	0	29
أثيوبيا	0	1	0	0	0	1
ألمانيا	2	10	6	0	4	22
السودان	3	1	5	5	4	18
فرنسا	2	14	10	0	0	26
تايلاند	0	1	0	0	0	1
أسبانيا	3	18	3	0	0	24
إيطاليا	0	12	0	0	0	12
اليمن	1	2	6	4	12	25
المغرب	1	1	0	0	0	2
السعودية	0	1	0	0	0	1
العراق	10	6	2	0	0	18
أمريكا	3	2	0	0	0	5
الجزائر	1	0	0	0	0	1
تونس	0	1	0	0	0	1
سويسرا	0	1	0	0	0	1
روسيا	1	7	0	0	0	8
سيريلانكا	34	63	49	28	24	198
المجموع	**305**	**397**	**261**	**145**	**155**	**1263**

المسح الميداني 2016

4.5 الديانة

تنتشر العديد من الديانات في دولة الإمارات بسبب تعدد الجنسيات فيها، حيث الديانة الرئيسية هي الإسلام و هناك الديانة المسيحية، والصابئة الذين هم من أهل الكتاب، ويسميهم أهل الشارقة (بالصبة) ويعتقدون بيوحنا المعمدان، والبانيان وهي طائفة دينية من الديانة البوذية بالإضافة إلى البهائيين و ديانات أخرى.

وحسبما أظهره تعداد 1975 فقد كانت نسبة المسلمين حوالي 88.6 % من مجموع سكان الدولة، لكن نسبتهم انخفضت إلى 79.9% في عام 1980 وإلى حوالي 69.2% في تعداد 1995، [1] أما بالنسبة للديانة المسيحية فقد بلغت في تعداد 1975 [2] ما نسبته 5.7%، لترتفع في تعداد 1980 [3] حيث بلغت 8.1 %، وإلى أكثر من ذلك في تعداد 1995 حيث بلغت 11.8 %.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني أن معتنقي الديانة الإسلامية من مختلف الجنسيات قد بلغت 67.8% من مجموع أفراد العينة، وهو ما يؤكد انفتاح دولة الإمارات العربية المتحدة وتسامحها تجاه كافة الأديان الأخرى والذي أتاح وجود التنوع الديني بين المقيمين فيها، ومن خلال المسح الميداني، وجد أن أكبر الجاليات الإسلامية هي الجالية الباكستانية (31.0)، يليها أبناء دولة الإمارات (25.8%)، ثم الجالية السورية بنسبة 10.0% والأردنية 9% والفلسطينية 7.5%، أما أبناء الجنسيات الأخرى غير العربية مثال الجنسية الهندية، فترتفع بينها نسبة المسيحية إلى 37% والهندوسية بنسبة 100% بالنسبة لمن يدينون بها، وهي الديانة الوحيدة التي ظهرت فقط في الجنسية الهندية، بالإضافة إلى البوذية التي كانت نسبتها 98.7% من جملة المعتقدين بها كما أن هناك نسبة ظهرت لديانات أخرى، ويرجع ارتفاع النسب إلى ارتفاع أعداد الجنسية الهندية والذين شكلوا منذ القدم النسبة الأكبر من الوافدين للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

[1] دولة الإمارات، وزارة التخطيط، ادارة الاحصاء، **التعداد العام للسكان سنة 1995**، جدول الاحصاء نقلا عن القيشي مرجع سابق

[2] وزارة التخطيط. الادارة المركزية للإحصاء، **التعداد العام للسكان عام 1975 م –عام 1980** م الجزء الثاني، جدول الاحصاء نقلا عن شؤون اجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية. تصدر عن جمعية الاجتماعيين، العدد التاسع والعشرين – السنة الثامنة –1991، الملف الاحصائي ص 262. النسب من حساب الباحثة

[3] المرجع السابق، ص 262. النسب من حساب الباحثة

كما أن نسبة كبيرة من الجنسيات الأوروبية تدين بالديانة المسيحية فقد بلغت النسبة 46 % من إجمالي معتنقي المسيحية حيث إن المسيحية هي الديانة الرئيسية في أوروبا، وهناك نسبة ليست بقليلة من الجنسيات العربية تعتنق المسيحية بنسبة 7%، بالإضافة إلى أن هناك نسبة من الجنسية الفلبينية بنسبة 9% حيث إن الأكثرية منهم يدينون بالمسيحية.

5.5 اللغة

نظرا لعدم توفر تعدادات تطرح مسألة اللغة أو مراجع تحتوي على جداول إحصائية، فقد تعثر على الباحثة تسليط الضوء بشكل كاف على هذا الجزء من خلال التعدادات الرسمية، واكتفت بإظهار نتائج المسح الميداني كما يشير جدول (5-16). حيث إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة عربية الأصل، لذلك فإن اللغة الأكثر انتشاراً هي اللغة العربية، إذ بلغت نسبتها (47.6%)، وأن وفود أعداد من جنسيات عربية أخرى للعمل والإقامة بها منذ بدء اتحاد إماراتها ساعد على الإبقاء على هذا الطابع، بالإضافة إلى حرصها على الإبقاء على هويتها العربية الأصيلة، فإن الباحثة ترى أنه رغم حصول اللغه العربية على النسبة الأكبر فهي نسبة متواضعة، وترى أن عدم ارتفاع النسبة إلى أكثر من ذلك يرجع إلى أن لغة العلم والعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة هي اللغة الإنجليزية، والتي بلغت المرتبة الثانية بنسبة 30.2% نظرا للتنوع الكبير في جنسيات المقيمين على أرض الإمارات العربية المتحدة.

جدول (5-16) توزيع عينة الدراسة وفق اللغة المستخدمة

اللغة المستخدمة	التكرار	النسبة المئوية
العربية	1245	47.6
الإنجليزية	791	30.2
الفرنسية	41	1.5
الأسبانية	62	2.4
لغة أخرى	478	18.3
المجموع	**2617**	**100.0**

المسح الميداني 2016

ومن مختلف القارات ولما يحملة هذا التنوع من ثقافات ولغات مختلفة، ونظرا لأن لغة العلم والتجارة وكثير من الأنشطة الحياتية في الدولة هي اللغة الإنجليزية، والتي هي أقرب إلى أهل البلد الأصليين من أي لغات أخرى، فقد ساهم ذلك بأن تكون لغة العمل والمخاطبة بين جميع مكونات سكان الإمارات من مواطنين ووافدين والتي هي اللغة الأم لعدد من الجنسيات المقيمة، ما حث باقي الفئات الأخرى على تعلمها، بالتعامل اليومي مع متحدثيها في أوقات العمل أو الجوار بالسكن، ومن خلال الخادمات أو المربيات في المنازل من الجنسيات الآسيوية والتي تعتبر اللغة الإنجليزية لغة رئيسية لهن بجانب لغتهم الأصلية المحلية.

بالإضافة إلى وجود نسبة من المتحدثين بالفرنسية بنسبة 1.5% والإسبانية 2.4% وهي نسبة ضئيلة، وترجع الباحثة ذلك إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة ترتبط ببعض العقود الاستراتيجية في بعض المجالات والتي منها النفطية من حيث التنقيب والاستخراج للنفط والغاز، وكذلك العسكرية والتجارية والصناعية ومن هذه الدول فرنسا وإسبانيا، حيث تقوم هذه الجهات باستقدام موظفيها ذوي الاختصاص والخبرة مع عائلاتهم، وقد تمتد خدماتهم لسنوات طويلة.

وعليه، فإن الدراسة أظهرت ارتفاع نسبة المتزوجين بين مواطني الدولة، حيث بلغت النسبة (89%) وانخفاض نسبة أعزب حيث بلغت حوالي 4.5%، ويلاحظ ارتفاع في نسبة الطلاق بين المواطنين والتي بلغت 4%، مقارنة بنسبة الطلاق بين الوافدين والتي بلغت 1.4%، كما ظهر أن نسبة الحاصلين على الابتدائية كانت هي الأعلى في الحالات التعليمية بنسبة 29.9%، وكانت الأعلى في الفئة العمري 5–9 بنسبة 66.2% تليها الفئة العمرية10 –14 بنسبة 31.6 % من جملة الحاصلين على الابتدائية.

الفصل السادس

الخصائص الاقتصادية
للمجموعات السكانية في دولة الإمارات

1.6 التركيب الاقتصادي

1.1.6 توزيع القوى العاملة

2.1.6 الانشطة الاقتصادية للعاملين

3.1.6 التركيب المهني للعاملين

4.1.6 الدخل

الفصل السادس

الخصائص الاقتصادية للمجموعات السكانية في دولة الإمارات

1.6 التركيب الاقتصادي

يعد النفط خط تقسيم تاريخي في تطور الإمارات الاقتصادي، حيث إن هناك فترتين زمنيتن مرت بها ما قبل النفط وما بعده، والفرق بينهما يحدد مباشرة الفارق الكبير في الوزن السياسي، فاقتصاد الإمارات يتصف حتى نهاية الخمسينات من هذا القرن بقلة ومحدودية موارده الاقتصادية، حيث كانت الأنشطة الاقتصادية قاصرة على الصيد والزراعة خاصة النخيل واستخراج اللؤلؤ والتجارة. فمحور اقتصادها هو الإنتاج المعاشي بغرض الاكتفاء الذاتي، وعلى هذا الهيكل التحتي القديم جاء النفط ليفرض هيكلا فوقيا عاتيا بالغ الثقل والقوة.

ففي بداية الستينات تم اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره، مما كان له الأثر على الاقتصاد التقليدي، وأعاد تشكيله، ولكنه وضعه برمته في مرتبة ثانوية للغاية من حيث المكانة. وبدأت مرحلة جديدة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لدولة الإمارات تختلف نسبيا عن المراحل السابقة، وذلك من خلال استغلال عوائد النفط الخام في تنفيذ الكثير من المشروعات ولا سيما المرافق والخدمات، أما فترة السبعينات فتعتبر مرحلة جديدة ومتميزة وأكثر عمقا في التاريخ الاقتصادي للدولة، حيث اتضحت خلال هذه الفترة المعالم الجديدة والمتميزة لاقتصاد الدولة، ومن أهم هذه المعالم قيام الاتحاد في عام 1971، حيث بدأت مع قيامه مرحلة التنمية الواسعة بالاعتماد على استثمارات كبيرة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية[1]،

من جهة ومختلف الإمارات من جهة أخرى، ووصلت هذه الجهود قمة نشاطها في عام 1976، وفي منتصف عام 1977 بدأت مرحلة جديدة، تكاتفت فيها عوامل متعددة أدت إلى وصول الاقتصاد إلى حالة من الركود الاقتصادي في البلاد، ولكن النشاط الاقتصادي استعاد ازدهاره في أواسط عام 1979، نتيجة لقيام الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات، إضافة إلى تحسن

---

[1] خير، صفوح غالب: **دراسات في مجتمع الإمارات، 1988 –1989**، مجموعة اعدها اعضاء الهيئة التدرسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، لا يوجد مكان للنشر، ص454

أسعار النفط في الاسواق العالمية. وفي أواسط 1981 عادت حالة الركود الاقتصادي إلى البلاد، نتيجة ظروف مشابهة لما حدث سابقا في منتصف 1977، ثم بعد ذلك عاد الانتعاش الاقتصادي الذي نشهده اليوم في جميع المجالات[1].

1.1.6 توزيع القوى العاملة

يقصد بالقوى العاملة أولئك المشتغلون الذين يعملون فعلا أو يرغبون في العمل ويبحثون عنه من بين القوى البشرية، والقوى العاملة لا تتضمن الخارجين عن قوة العمل مثل ربات البيوت والطلبة الطالبات أو المحالين للتقاعد[2]، وفي تعريف آخر تعني القوى العاملة القدرة على العمل، ومجموعة القدرات الجسدية والفكرية التي يمتلكها الإنسان ويستخدمها في إنتاج الخبرات المادية وتعد القوى العاملة هي العنصر الفاعل في اي مجتمع[3].

أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة في مجتمع الإمارات وحسب تعداد 1975 [4] فقد كانت نسبتها العامة من مجموع السكان حوالي 52.9%، بلغت مشاركة المواطنين الأصليين ما نسبته 15.2%، أما الوافدين فقد بلغ نسبة المشاركة في قوى العمل 84.8% يشكل الوافدون العرب منهم 19.1% و الآسيويون 63.7% وبلغ جملة الأجانب ككل مع الآسيويين من غير العرب 65.7 %،[5] وقد بلغت القوى العاملة من الذكور ما نسبته 96.7% ومن الإناث بلغت 3.3% من إجمالي القوى العاملة، أما القوى العاملة المواطنة فقد بلغ الذكور 97.6%، والإناث بلغت 2.4%.

---

[1] خير، صفوح غالب: مرجع سابق.

[2] مال الله، محمد جاسم، **العمالة الوافدة واثرها في دولة الإمارات العربية المتحدة**، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي، الجزء الاول، الدوة الثالثة، دبي، 1992، ص257

[3] البابا، طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص14

[4] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1975، جدول 1: **قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1975.** النسب من حساب الباحثة.

[5] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للإحصاء، **بحث وتحليل الهجرة الوافدة في بيانات التعداد العام للسكان**، 1975، ص 17.

ويلاحظ هنا الارتفاع الكبير في نسبة الذكور بالمقارنة مع الإناث ويرجع ذلك إلى قلة مشاركة الإناث في هذه الفترة، فقد كانت العادات والتقليد السائدة تقيد خروج الأنثى للعمل، بالإضافة إلى الزواج المبكر وعدم الاهتمام بتعليمها. بينما يرجع انخفاض نسبة الإناث بين العمالة الوافدة إلى عدم اصطحابها عوائلها معها، بسبب عدم توفر الظروف المناسبة للمعيشة وعدم توفر الخدمات في تلك الفترة مقارنة بما هي عليه الآن.

وحسب تعداد 1980 [1] فقد ارتفعت نسبة القوى العاملة إلى ما نسبته 53.7% من مجموع السكان بسبب الزيادة في أعداد الوافدين، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة مشاركة المواطنن الأصليين إلى 9.8% بينما شكل الوافدين 90.2% بلغ العرب الوافدين منهم 18.4%، الاسيويون 69.1% مجموع الأجانب 71.8%.[2] وقد بلغت نسبة الذكور المشاركين في القوى العاملة 95% والإناث بلغت 5%، أي أن هناك ارتفاعا في مشاركة الإناث في القوى العاملة خصوصا بين الوافدين حيث بلغ الذكور المواطنين منهم 96.6% والإناث 3.4%، أما الذكور الوافدين بلغت 94.8% والإناث الوافدات بلغت 5.2%.

وتنخفض نسبة القوى العاملة الإجمالية للقوى العاملة حسب تعداد عام 1985 [3]بلغت 49.6%، ويرجع ذلك إلى زيادة الوافدين الذين يصطحبون عوائلهم مما زاد نسبة ربات البيوت والأطفال تحت سن العمل، وقد ارتفعت مشاركة القوى العاملة المواطنة بنسبة قليلة، حيث بلغت 10 % أما الوافدة فقد انخفضت انخفاض بسيط بلغت 90%، ببسب حالة الركود الاقتصادي التي سادت المنطقة في تلك الفترة،مما جعل عدد من القوى العاملة ترجع إلى موطن الاصل، و قد بلغ نسبة الذكور من إجمالي القوى العاملة 90.4% أما الإناث فبلغت 9.6 % مع زيادت اصطحاب القوى العاملة الوافدة الذكور لزوجاتهم، واللواتي شارك بعضهن في القوى العاملة

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. جدول 2: **قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1980**. تعداد الدولة 1980. النسب من حساب الباحثة

[2] خليفة. عائشة ابراهيم، **العمالة الوافد واثرها على الحياة الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة**، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي، ندوة الثقافة والعلوم الجزء الاول، ص323

[3] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد جدول 3: **قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1985**. تعداد الدولة 1985، النسب من حساب الباحثة

بالإضافة إلى مشاركة المواطنات مع حصولهن على درجة من التعليم، وتأخر سن الزواج لديهن عما كان في بداية الاتحاد، حيث ارتفعت نسبتهن إلى 5.9% أما الإناث الوافدات فبلغت نسبتهن حوالي 10%.

وحسب تعداد 1995 [1] فقد ارتفع إجمالي القوى العاملة إلى مـا نسـبتة 55.4% مـن مجموع السكان. ويرجع ذلك إلى عودة الانتعاش الاقتصادي وزيادة فرص العمل في الإمـارات وارتفاع عدد الوافدين إلى الدولة، حيث بلغت مشاركة المواطنين الأصليين من إجمالي القـوى العاملة ما نسبتة 9.1%، ولقد انخفضت عن التعدادات السابقة بسبب زيادة القوى العاملة الوافدة حيث بلغت ما نسبته 90.9%. ولقد بلغت نسبة الذكور من إجمالي القوى العاملة 88.3% فـي انخفاض واضح عما كان عليه في السنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مشاركة الأنثى مع خروجها للعمل، وتشجيع الدولة لها بفتح المدارس والجامعات وتوفير فرص العمل لها، فقد بلغت نسبة مشاركتها بالنسبة لإجمالي القوى العاملة 11.7%، وهي بفارق كبير عن ما ظهر معنا في تعداد 1975. أما نسبة مشاركة المواطنين الذكور من القوى العاملة المواطنة فقد بلغت 87.0% انخفضت عن التعدادات السابقة بنسبة كبيرة، أما الإناث المواطنات فقد بلغـت 12.9% وهـي أعلى ارتفاع لمشاركة الأنثى المواطنة في القوى العاملة منذ بدأ الاتحاد، حيث يرجع ذلك إلـى تأخر سن الزواج بالإضافة إلى تغير المعتقدات التي تقيد تعليم الأنثى وخروجها للعمل، فأصبحت تأخذ دورها في بناء المجتمع، وقد تم توفير المؤسسات التعليمية والجامعات من قبل الدولة للأخذ بيدها للمشاركة في النهضة التي تشهدها دولة الإمارات، فقد وصلت إلى أعلى المناصـب فـي جميع المجالات. أما مشاركة الذكور الوافدين في القوى العاملة فقد بلغت 88.4% وهـي فـي انخفاض عن التعدادات السابقة، ويرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الوافدات ممن قـدمن مـع أزواجهن للإقامة في الإمارات، يحملن مؤهلا علميا يتيح لهن مجال العمل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مشاركتهم في قوى العمل بنسبة 11.6% [2] وانخفاض نسبة مشاركة الذكور في قوى العمل عن التعدادات السابقة.

---

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. جدول 4: **قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1995**، تعدادات الدولة 1975 – 2005 / النسب من حساب الباحثة

[2] المرجع السابق.

وحسب تعداد 2005 [1] فقد بلغ إجمالي القوى العاملة بالنسبة للسكان إلى أقصاه بما نسبته 62.3%، ويرجع ذلك إلى النهضة التي تشهدها دولة الإمارات والانتعاش الاقتصادي الذي وصلت إليه، مما جعلها منطقة جذب للقوى العاملة من مختلف الجنسيات وجميع التخصصات، وقد ترافق ذلك مع الزيادة الواضحة في مشاركة الإناث 13.5%،أما نسبة مشاركة المواطنات حيث بلغت نسبتهن 21.8% وهي مرتفعة جدا بالمقارنة مع تعداد 1975 و 1980. ويرجع ذلك إلى تأخر سن الزواج بالإضافة إلى تغير المعتقدات التي تقيد تعليم الأنثى وخروجها للعمل، فأصبحت تأخذ دورها في بناء المجتمع، بينما بقيت مشاركة الإناث الوافدات على حالها (12.7%) دون فارق كبير عما كانت عليه في التعداد السابق.

وقد أظهر المسح الميداني الذي أجرته الباحثة 2016، وجود اختلاف في توزيع سكان العينة 15 سنة فما فوق على قوة العمل بين المواطنين وغير المواطنين، حيث تبين أن نسبة العاملين من الجنسية الإماراتية قد بلغت 15.4 % من القوى العاملة مقابل 84.5% هم من الوافدين، كما أن نسبة النشيطين اقتصاديا بين المواطنين قد ارتفعت (53.3%) عما هي عليه بين العمالة الوافدة (48.3%)، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة صغار السن – أقل من 15 عام بين الوافدين بينما انخفضت لدى المواطنين الذين شملتهم العينة. كما يظهر من خلال الجدول ارتفاع نسبة السكان غير الناشطين اقتصاديا خصوصا الطلبة وربات البيوت، حيث بلغت نسبتهم بين الوافدين (50,3%) بشكل أكبر من المواطنين 45%، الأمر الذي قد يعود إلى ما يبديه الوافدون من حرص واهتمام بتعليم أبنائهم، إضافة إلى ميلهم نحو الاستقرار الأسري من خلال إحضار الزوجات.

[1] المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد. جدول **5 قوة العمل (15سنة فاكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 2005** تعداد الدولة 1975-2005.

جدول (6-1) خصائص قوة العمل حسب الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الحالة العملية	جنسية إماراتية		جنسية غير إماراتية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
يعمل	126	15.4	692	84.5
متعطل سبق له العمل	1	4.0	24	96.0
متعطل لم يسبق له العمل	2	3.4	57	96.6
ربة منزل	15	6.4	218	93.6
طالب	94	13.7	591	86.3
غير راغب في العمل	0	0	2	100.0
غير قادر على العمل	1	5.9	16	94.1
متقاعد	3	75.0	1	25.0
المجموع	**242**	**13.1**	**1601**	**86.9**

المسح الميداني 2016

كما يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نسبة العاملين فعلا من المواطنين النشطين اقتصاديا 97.7%، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 89.9% بين غير المواطنين، ويرجع ذلك إلى استئثار المواطنين بالوظائف الحكومية حيث يتقاضى العاملون في هذا القطاع أجورا عالية، كما تعود المشاريع التجارية فيها على أصحابها من المواطنين بدخول مجزية عادة ما تمكنهم من التوسع فيها.أما القطاع الخاص فالوظائف فيه من نصيب العمالة الوافدة بناء على رفض المواطنين العمل بالقطاع الخاص، وذلك لتدني الرواتب وعدم وجود ضمانات اجتماعية وصحية في المؤسسات الخاصة، من ناحية أخرى فإن بعض الشركات أو المؤسسات في القطاع الخاص ترفض توظيف المواطنين،لأسباب منها عدم إتقان اللغة الإنجليزية وعدم وجود شواغر لاختصاصهم في تلك الشركات.

واستنادا إلى مسوح القوى العاملة لعام 2008 و2009 فقد بلغ معدل البطالة عام 2008 حوالي 10.2 ارتفع إلى 11.2 في عام 2009.

وقد بلغ معدل البطالة بين الذكور 2.0 في مسح العام 2008 ارتفع إلى 2.4 في العــام 2009، بينما ارتفع لدى الإناث إلى 12.0 في عام 2008 وانخفض إلى 10.8 في عام 2009.

أما بين المواطنين فقد بلغت البطالة 13.7 في عام 2008 ارتفعت إلى 14 فــي عــام 2009، أما بين الوافدين فقد بلغت في عام 2008 نحو 2.6 ارتفعت إلى 2.8 في عام 2009 [1]

وما تقدم يشير إلى التذبذب أو عدم الاستقرار في العمل والذي يتم كما سبقت الإشــارة، حسب عقود مؤقتة تمتد سنتين قد يحظى صاحبها بالتجديد أو الإلغاء بعد هذه المدة، كما يشــير إلى أن انتقال الوافدين إلى الإمارات لا يتم إلا إذا كانت هناك عقودا للعمل مبرمة مع أصــحاب الشركات والمشاريع في الدولة.

وبحسب نتائج التعدادات السكانية التي أجرتها الدولة ما بــين الاعــوام 1975-2005، يتبين أن معظم قوة العمل في الدولة (89%-88.2% على التوالي) تتركز في ثلاث إمارات هي أبو ظبي بواقع 42.3%-32%، وإمارة دبي ما بين 34.5% -39 %، وإمارة الشارقة ما بــين 12.2-17.3% خلال الفترة المذكورة، ويرجع ذلك إلى ما تتمتع به الإمارات الثلاث من موارد اقتصادية وتوفر رأس المال وإقامة حكوماتها المحلية مشاريع تنموية ضخمة عبر السنوات، بينما توزعت باقي قوة العمل على الإمارات الأخرى، والتي لم تتوفر لها الإمكانيات المادية اللازمــة لإحداث تنمية اقتصادية – اجتماعية شاملة مثال إمارة الفجيرة،التي لم تستأثر بأكثر مــن 2.1% من مجموع القوة العاملة في الدولة عام 1975 وبأكثر من 2.6% من مجموع القوة العاملة فــي الدولة عام 2005.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجرته الباحثة (الجدول رقــم 2 -6) أن قرابــة نصف سكان الدولة (49.2%) هم داخل قوة العمل بينما النصف الآخر خارج قوة العمل، فقــد بلغت نسبة من يعملون فعلا حوالي 44.6% من مجموع السكان، وتركزت في إمارة أبو ظبــي (27.3%) إمارة دبي (24.9%) ثم إمارة الشارقة (19.7%)، وترجع الباحثــة ذلــك إلــى أن

---

[1] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. ومسح القوى العاملة 2009، جدول (1): **أهم مؤشرات القــوى العاملة حسب بعض الخصائص الخلفية طبقاً لعامي 2008 - 2009**

مساحة إمارة أبو ظبي تشكل أكثر من 80 % من مساحة الإمارات الست الأخـــرى مجتمعـــة، ونظرا لتوزع مدن كبيرة تابعة لها كمدينة العين ومدن أخرى أصغر، ولكميات البترول المنتجه منها والتي تشكل حوالي 10 % من الإنتاج العالمي.

فيما تحتل دبي كونها مركزا تجاريا عالميا ومقرا إقليميا لكثير من الشركات العالميـــة، ومستثمرا عالميا في كثير من الموانئ الحرة العالمية وشركات طيران كثيرة، المركز الثاني من حيث العاملين فيها رغم أن مساحتها تبلغ حوالي 5.5 % من المساحة الكلية للإمارات، فيما تبلغ نسبة العاملين في إمارة الشارقة نسبة أقل بقليل عن الإمارتين السابقتين، ولكن نسبة مرتفعة نوعا ما بسبب القوانين المرنة لإمارة دبي المجاورة لها، ووجود مناطق حرة ذات مساحات واسعة بها بأسعار مناسبة وخدمات بنى تحتية متكاملة، مما ساعد على قيام الكثير مـــن المشـــاريع التـــي شجعت العمل بها.

كما أن عدد العاملين في إمارات الدولة الأخرى تتفاوت وبنسب أقل من الإمارات الثلاث الكبيرة، نظرا لاختلاف مساحة كل منها من جهة وطبيعة الشركات والدوائر الموجـــودة فيهـــا، إضافة إلى وجود خدمات وبنى تحتية تختلف من إمارة إلى أخرى، إضافة إلى القوانين المعمول بها.

وقد ظهر من خلال المسح الميداني نسبة ممن يعملون خارج الدولة، ولكن يعتبرون من سكانها نظرا لإقامة عوائلهم بداخل الدولة ولحصولهم على الإقامة فيها، حيث إن الكثيـــر مـــن الشركات الأجنبية لها أفرع خارج الإمارات، في دول أجنبية وآسيوية وعربية ترسل مندوبين من الشركة للعمل في فروعها بدولة أخرى.

كما يتبين من الجدول المذكور أن الخارجين من قوة العمل يتألفون في معظمهـــم مـــن الطلاب (36.8%) ومن ربات البيوت (12.8%) نظرا لاصطحاب الكثير من الوافدين لعائلاتهم، ولرغبة جميع الأهالي في الاستثمار في تعليم أبنائهم، وخاصة بين الذين تمتد إقاماتهم في الدولة ما بين مرحلة العزوبية إلى مرحلة التقاعد ومرورا بالزواج بعد استقرارهم في العمل.

جدول (6–2): خصائص قوة العمل حسب مكان الإقامة في الدولة

الحالة العملية / مكان الإقامة الحالي	داخل قوة العمل			خارج قوة العمل						المجموع
	يعمل	عاطل عن العمل: عمل سابقا	عاطل عن العمل: لم يسبق له العمل	ربة منزل	طالب	غير راغب في العمل	غير قادر على العمل	متقاعد	العدد	%
دبي	203	7	17	56	179	0	6	1	469	25.7
أبو ظبي	222	7	11	64	140	1	5	0	450	24.7
عجمان	66	2	6	21	79	1	0	0	175	9.6
الشارقة	160	6	11	51	118	0	3	0	349	19.1
أم القيوين	36	2	1	7	35	0	0	1	82	4.5
الفجيرة	51	0	7	20	69	0	2	0	149	8.1
رأس الخيمة	63	1	6	14	49	0	1	2	136	7.5
دولة عربية	1	0	0	0	1	0	0	0	2	0.1
دولة آسيوية	11	0	0	0	0	0	0	0	11	0.6
دولة أجنبية	1	0	0	0	1	0	0	0	2	0.1
المجموع	814	25	59	233	671	2	17	4	1825	100
%	**44.6**	**1.4**	**3.2**	**12.8**	**36.8**	**0.1**	**0.9**	**0.2**	**100**	

المسح الميداني 2016

ويظهر انخفاض نسبة العاطلين عن العمل (4.6%) سواء سبق أو لم يسبق لهم العمل، وذلك لاحتمال انتهاء المشروع الهندسي الذي كان يعمل به، أو خفض الرواتب أو تقليص عدد الموظفين أو إغلاق الشركة، مما يؤدي ذلك إلى وجود عدد من العاطلين سبق لهم العمل، وهو ما يعني من جهة أخرى قلة توفر الفرص أمام الباحثين عن عمل للمرة الأولى. كما أن نسبة المتقاعدين نسبة قليلة جدا بلغت 0.2% في كل الإمارات، ويرجع ذلك إلى أن كثيرا من الوافدين عند بلوغ سن متقدمة يفضل الرجوع إلى الموطن الأصل.

جدول (6-3) جنسية القوى العاملة والجنس وفق الإمارة

الإمارة	إماراتي				غير إماراتي			
	ذكر	%	أنثى	%	ذكر	%	أنثى	%
أبو ظبي	15	1.8	12	1.4	113	13.5	72	8.6
ام القيوين	7	0.8	5	0.6	11	1.3	13	1.6
الشارقة	11	1.3	9	1.1	88	10.5	79	9.4
عجمان	7	0.8	8	1.0	30	3.6	16	1.9
دبي	18	2.1	10	1.2	128	15.3	70	8.4
رأس الخيمة	5	0.5	4	0.5	30	3.6	12	1.4
الفجيرة	7	0.8	8	1.0	32	3.8	18	2.1
المجموع	**70**	**8.1**	**56**	**6.8**	**432**	**51.6**	**280**	**33.4**

المسح الميداني 2016

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الجدول (6-3) أن أعلى نسبة من الذكور الإماراتيين العاملين كانوا في إمارة دبي تليها إمارة أبوظبي ثم إمارة الشارقة، نظرا لتوفر فرص العمل بشكل كبير في هذه الإمارات، كما تركزت أعلى نسبة للإناث الإماراتيات العاملات في إمارة أبوظبي ودبي والشارقة، نظرا لكبر هذه الإمارات الثلاث، وتوفر فرص العمل للإناث في جميع المجالات خاصة لحاملات الجنسية الإمارتية وبالأخص في الدوائر الحكومية، كما قلة نسبة حاملين الجنسية الإماراتية من القوى العاملة في الإمارات الأخرى وخاصة أم القيوين وعجمان ورأس الخيمة، بسبب صغر هذه الإمارات وقلة المشاريع المقامة فيها وبالتالي قلة فرص العمل، وقد تركزت القوى العاملة غير الإماراتية في كل من إمارة دبي وأبو ظبي والشارقو، بتأثير من نفس الأسباب سالفة الذكر كتوفر النفط فيها ورأس المال اللازم للقيام بالمشاريع الكبيرة، وبالتالي جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها مما يوفر فرص العمل بشكل كبير للكثير من الجنسيات غير الإماراتية، والتي بدورها تجلب عوائلها معها مما يرفع نسبة الإناث العاملات من غير الإمارتيات، بالإضافة إلى أن هناك ربات بيوت عاملات في بيوتهن حسبن ضمن القوى العاملة لقيامهن بالعمل دون مغادرة بيوتهن.

كما أظهرت نتائج المسح الميداني الجدول (6–4) ان النسبة الأعلى للقوى العاملة تركزت بين من يعمل باجر فقد بلغت 81.8 %، ووجد أن غالبية العمالة الوافدة 83.3% هي ممن يعملون بأجر سيما بين الأوروبيين (91%) والعرب (80%) بينما تنخفض نسبيا بين الآسيويين من الفلبينيين والباكستانيين والهنود (78.3%)، حيث إن فئة كبيرة من الجنسية الفلبينية مثلا تعمل بشكل كامل في قطاع الخدمات من فنادق ومطاعم وخدمات لوجستية وأعمال السكرتاريا، إضافة إلى الإنشاءات والمقاولات العامة التي تعمل فيها العمالة الهندية والباكستانية ومن بنغلادش، وذلك بسبب قبولها العمل في الأجواء القاسية من حرارة مرتفعة ورطوبه عالية لتشابه هذه الظروف مع بلدانها، إضافة إلى فرق العملة الخليجية عن عملتها في بلدها الأصلي. كما أن أغلب الوافدين العرب يعملون بأجر كونهم من العاملين بالأعمال العليا كالبنوك والإدارات والهندسة.

جدول (6–4) القوى العاملة حسب الجنسية والعلاقة بصاحب العمل

العلاقة بصاحب العمل	صاحب عمل		يعمل لحسابه		يعمل بأجر		المجموع	
جنسية القوى العاملة	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إماراتيين	5	3.9	7	5.6	114	90.5	126	100
عرب	14	5.64	36	14.52	198	79.84	248	100
آسيويين	17	4.44	66	17.23	300	78.33	383	100
أوروبيين وأمريكيين	0	0	7	9	71	91	78	100
المجموع	36	4.3	116	13.9	683	81.8	835	100

المسح الميداني 2016

ويرجع ارتفاع نسبة العاملين بأجر بين الأوروبيين والأمريكان إلى ارتفاع رواتبهم مقارنة مع الجالية العربية والآسيوية، وعملهم الذي يكاد يكون منحصرا تقريبا في فروع شركات أجنبية، ومن نفس جنسياتهم في الإمارات، ودخولهم الدولة بعقود عمل من بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى الامتيازات العالية التي يحصلون عليها من قبل الشركات مما لا يضطرهم إلى العمل لحسابهم.

كما يشير الجدول (6–4) أن هناك نسبة هامة (21.7%) من حاملي الجنسيات الآسيوية غير العربية، فهم إما أصبحوا أصحاب أعمال، أو أنهم أخذوا يعملون لحسابهم، بسبب ضعف الراتب الشهري الذي يعرض عليهم وهو ما يدفعهم إلى إقامة الورش الصغيرة، من ميكانيك وحدادة وأعمال النجارة وورش الألمنيوم وغيرها، كتجارة التجزئة ومحلات تصليح الأجهزة الإلكترونية ومتاجر بيع المواد الغذائية وغير ذلك.

2.1.6 الأنشطة الاقتصادية للعاملين

وحسب التعدادات التي أجريت في الإمارات العربية المتحدة جدول (6–5) ظهر أن مشاركة المواطنين في مجال الخدمات كانت منخفضة عام 1975 ارتفعت بدرجة كبيرة في عام 1985 وعام 1995، ويرجع ذلك إلى اهتمام دولة الإمارات منذ بداية الثمانينات بأبنائها، ووضعت الخطط طويلة الأمد في تخريج الأجيال الممتابعة، وأنشأت لذلك جامعة كبيرة مقتصرة على أبناء الدولة تقريبا، بالإضافة إلى إرسال الآلاف من الطلبة من أبنائها للدراسة في الجامعات الأوروبية والأمريكية وغيرها، وبما أن جو الإمارات العربية المتحدة هو جو حار جدا ورطوبة عالية، فقد توجه أغلب الطلبة لدراسة العلوم الإنسانية والمكتبية، تلافيا للعمل في المواقع كمشاريع البناء والصناعات وفضلوا العمل في قطاع الخدمات، وبالزيادة في أعداد المواطنين وعمل المرأة المواطنة ما يفسر الزيادة الكبيرة في نسبتهم في هذا القطاع وبالتالي انخفاض نسبة الوافدين. بينما انخفضت مشاركة المواطنين في مجال تجارة الجملة والمطاعم والفنادق عام 1985، 1995 عنها عما كانت عليه في عام 1975 مع ارتفاع كبير لمشاركة الوافدين في التعدادين الأخيرين، حيث لجأ كثير من المواطنين إلى الوظائف الحكومية نظرا لارتفاع الرواتب وكثرة الامتيازات الحكومية، إضافة إلى قلة ساعات العمل وكثرة الإجازات الأسبوعية والسنوية. وارتفاع نسبة المشاركة في هذا النشاط بين الوافدين، حيث لجأ الكثير منهم إلى افتتاح أعمال تجارية عوضا عن العمل بالوظائف، لسببين؛ الأول انخفاض راتب الوافدين وخاصة المهن الدنيا من جهة، ولإحلال الدولة الوظائف الحكومية لمواطنيها وتفريغها من الوافدين، إضافة إلى أن كثيرا من الوافدين وخاصة من جنسيات آسيوية، لا يجيدون مهارات التخاطب للعمل المكتبي

لعدم إتقانهم لغير لغتهم الأم، حيث اتجهوا إلى افتتاح منشآت خاصة بهم ما يفسر ارتفاع نسبة الوافدين العاملين في أعمال التجارة والاستثمار.

جدول (6-5) الأنشطة الاقتصادية للعاملين حسب الجنسية 1975-1995(%)

النشاط الاقتصادي	1975 [1]		1985[2]		1995 [3]	
	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين	مواطنين	وافدين
الخدمات	12.8	29.2	69.3	35.3	77.1	24.9
الزراعة والغابات وصيد البر والبحر	4.3	4.5	6.2	7.7	2.2	8.5
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم وألفنادق	16.1	12.7	6.1	15.1	4.2	18.5
النقل والتخزين والمواصلات	6.7	7.9	5.9	7.7	4.3	7.4
الكهرباء والغاز والماء	27.9	2.1	2.6	2.0	1.4	0.9
المناجم والمحاجر	10.8	2.3	2.5	2.0	2.4	2.3
التأمين والتمويل والعقارات وخدمات الأعمال	0.6	2.0	2.5	3.5	2.4	3.9
التشييد والبناء	16.1	31.5	1.6	18.2	1.0	20.9
الصناعات التحويلية	4.6	5.8	1.4	8.1	1.3	11.7
أخرى	_	_	1.8	0.4	3.7	1.0
المجموع	100	98	100	100	100	100

كما ويظهر الارتفاع الكبير في مشاركة المواطنين في مجال التشييد والبناء في تعداد 1975، حيث كان أكثر المواطنين على درجة قليلة من التعليم، فـي الفتـرة التـي زادت بها

[1] دولة الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الاحصائية السنوية. 1977 (القطاع الحكومي) جدول رقم ا-5 توزيع القوى العاملة حسب ابواب النشاط الاقتصادي، نقلا عن الشامسي. ميثاء، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة، طبعة اولى، 1996، دبي، ندوة الثقافة والعلوم، بن ديسنمال للطباعة، ص 92

[2] دولة الإمارات، وزارة التخطيط، ادارة الاحصاء، التعداد العام للسكان 1985، 1995 تم الحصول على الارقام الاحصائية من جدول رقم 7-1 السكان المواطنين في دولة الإمارات حسب الحالة النشاط الاقتصادي حسب تعداد نفس المرجع ص 199، 1985، 1995 نقلا عن، القيشي، علي، مرجع سابق ص 174

[3] المرجع السابق.

المشاريع العمرانية مع قيام الاتحاد، ويظهر الانخفاض الكبير في المشاركة في هذا النشاط في تعداد 1985 و1995 بسبب توجههم إلى مجالات أخرى للعمل.

3.1.6 التركيب المهني للعاملين

يبين التركيب المهني لقوى العمل المهارة والمستوى الفني اللذين تتمتع بهما قوة العمل، كما يعتبر مؤشرا لاحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المراحل الزمنية المختلفة، وبالرجوع إلى التعدادات الرسمية المتوفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالتركيب المهني، لم تتوصل الباحثة إلى إحصاءات تفصيلية متعلقة بتوزيع قوى العمل بحسب المهنة من خلالها، وكما أشرنا سابقا بسبب القصور في شموليتها لكثير من الإحصاءات الذي جعل هنالك صعوبة كبيرة في إنجاز الدراسة، مما اضطر الباحثة للرجوع إلى المراجع التي بحثت في هذا الموضوع والتي تتوفر فيها الجداول الإحصائية.

وحسب التعدادت التي أجريت في دولة الإمارات جدول (6–6) يلاحظ أن أعلى نسبة من قوة العمل قد تركزت في فئة المشتغلين بأعمال الانتاج وعمال تشغيل وسائل النقل، فقد بلغت نسبتهم حوالي (52.2%) سنة 1975، ثم انخفضت في السنوات 1985,1990 إلا أنها ظلت تشكل أعلى نسبة، وقد مثلت قوة العمل الوافدة النسبة الكبرى من حجم قوة العمل الإجمالية في هذه الفئة، فقد بلغت نسبة مساهمتها (52.3%) في عام 1975، ونسبة (96%) في عام 1985. وبالنسبة لفئة المشتغلين بالأعمال الكتابية فقد زادت نسبة مساهمة قوة العمل من هذه الفئة، من (10.7) عام 1975 إلى 11.9% عام 1985 واستمرت في الارتفاع إلى عام 1990 بلغت (13.5%)، وتساهم العمالة الوافدة بالجزء الأكبر من قوة العمل في هذه الفئة إذ بلغت مساهمتها (77.5%) في عام 1975، و79.9% عام 1985، أما عن فئة المشتغلين بأعمال الخدمات، نلاحظ مساهمة قوة العمل ضمن هذه الفئة بنسبة (15.9) في عام 1975، ارتفعت إلى (20.8%) عام 1985، وظلت في حدود هذه النسبة حتى عام 1990 إذ بلغت (20%).

جدول (6-6) السكان ذوو النشاط الاقتصادي (15سنة فأكثر) حسب أقسام المهن الرئيسية والنوع الفترة من 1975- 1990

المهنة الرئيسية	1975 [1]							1985 [2]							1990 [3]		
	مواطن			غير مواطن			الإجمالي	مواطن			غير مواطن			الإجمالي	ذكور	إناث	الجملة
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة				
أصحاب المهن ألفنية والعلمية	79.2	20.8	7.7	80.5	19.5	92.3	7.5	59.2	40.8	8.3	76.3	23.7	91.7	11.1	86	14	12.7
المديرون والاداريون ومديرو الأعمال	99.6	0.4	36	99.1	0.9	64	2	98.9	1.1	38.6	98.1	1.9	61.4	2.1	92.9	7.1	2.5
المشتغلون بالأعمال الكتابية	98.6	1.4	22.5	92.3	7.7	77.5	10.7	97.5	2.5	20.1	86.6	13.4	79.9	11.9	86.3	13.7	13.5
المشتغلون بأعمال البيع	99.6	0.4	17.7	99.3	0.7	82.3	6.2	99.2	0.8	8	98	2	92	7.4	97.5	2.5	5.6
المشتغلون بأعمال الخدمات	95.5	4.5	25.7	93.2	6.8	74.3	15.9	96.3	3.7	14	72.1	27.9	86	20.8	70	30	20.0
المشتغلون بالزراعة والغابات وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	99.4	0.6	46.2	99.9	0.1	53.8	4.7	99.9	0.1	8.3	99.8	0.2	91.7	7.2	99.8	0.2	7.4
المشتغلون بأعمال الانتاج وعمال وسائل النقل	99.8	0.2	7.7	99.9	0.1	52.3	52.2	99.9	0.1	4	99.9	0.1	96	38.6	99.6	0.40	38.3
متعطل جديد	79.7	20.3	24.2	85.1	14.9	75.8	0.1	99.7	0.3	27	75.3	24.7	63	0.6	__	___	____
المجموع %	97.4	2.6	15.5	96.5	3.5	84.5	100	94.3	5.7	10	90	10	___	100	88.9	11.1	100

[1] الهيئة العامة للمعلومات –ابو ظبي، نقلا عن الشامسي، مرجع سابق 232

[2] المرجع السابق

[3] الادراة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد(12) لسنة 1987، جدول رقم (35)، وجدول رقم (47)

وأظهرت نتائج المسح الميداني جدول (6–7) أن معظم العاملين في الدولة 76,9% هم ممن يعملون بشكل مؤقت، حيث تمت عملية خصخصة القطاعات الحكومية باستثناء الأمنية منها في دولة في دولة الإمارات، وبسبب اعتماد الدولة في كافة وزاراتها على الحكومة الإلكترونيـــة بكافة معاملاتها، فقد استغنت الدولة عن خدمات كامل الوافدين تقريبا وأبقت مواطني الدولة فقط، الأمر الذي أصبح فيه الوافدون يتنقلون بالعمل بين شركة وأخرى، وبمدد مختلفة يحكمها تنفيــذ الشركة للأعمال وتسليمها للمالك، أو لرغبة العامل في تحسين وضعه بين الشركة التي يعمل بها إلى شركة أخرى براتب أعلى أو امتيازات إضافية، لذلك نرى أن العمل بـــالعموم هـــو عمـــل مؤقت، يكون مربوطا بحده الأقصى بعقد عمل موثق لدى الجهات الرسمية لا تزيد مدته علـــى سنتين، وهي مدة الإقامة المصرح لأي وافد الحصول عليها لدى كفيله، تجدد بعد ذلك أو تكـــون قد انتهت العلاقة في حال عدم تجديدها.

أما العمالة الدائمة والتي وصلت إلى 23.1 % فهي لأصحاب العمـــل أو أبنـــاء البلـــد الأصليين، حيث يمنع إنهاء خدماتهم إلا ضمن شروط وأسباب مقنعة لوزارة العمل. ولقد تركزت النسبة الأعلى من المهنة الحالية بين الفنيين ممن يعملون موقت، فقـــد بلغـــت 50.8%، يمثـــل الذكور ما نسبته 78.9 % والإناث 21.1 %، و ترى الباحثة أن سبب ذلك يعود إلـــى الحاجـــة الملحة لمجتمع الإمارات من أصحاب المهارات الفنية لمواكبة تنفيذ المشاريع المختلفـــة فيهـــا، الهندسية والإنشائية والطبية والمالية. حيث فئة الفنيين هي الفئة الرابطة بين المناصـــب العليـــا والخبرات الكبيرة، وبين الخبرات اليدوية كالعمالة المؤهلة وغير المؤهلة التي يتم بواسطتها تنفيذ المشاريع المختلفة بطرق صحيحة. وترجع الباحثة ارتفاع نسبة الذكور وانخفاض نسبة الإنـــاث في هذه المهنة، يعود إلى أن معظم الأعمال الفنية تحتاج إلى مجهود عضلي لا يتوفر للإنـــاث، إضافة إلى أن الأعمال الفنية تحتاج إلى وقت عمل يومي طويل تتفادى النســـاء الـــدخول فيـــه، إضافة إلى ثقافة المجتمعات وخاصة في العالم الثالث بوجوب ابتعاد الإناث التعليم في كثير من الأعمال الفنية إلا النادر منها، إضافة إلى قلة المردود المالي لكثير من هذ الأعمال.

جدول (6-7) طبيعة عمل المشتغلين حسب المهنة والجنس

المشتغلين	دائم										مؤقت									
	فني	حرفي	الشرطة	تجارة	أعمال حرة	إداري	خدمات	صناعة	أخرى	المجموع	فني	حرفي	الشرطة	تجارة	أعمال حرة	إداري	خدمات	صناعة	أخرى	المجموع
ذكور	12	3	11	9	9	54	5	1	2	106	265	14	0	47	41	27	2	1	2	399
إناث	4	0	1	3	2	42	16	0	24	92	71	2	0	2	2	50	84	0	51	262
المجموع	16	3	12	12	11	96	21	1	26	198	336	16	0	49	43	77	86	1	53	661

المسح الميداني 2016

المستوى التعليمي للعاملين

يعتبر المستوى التعليمي للعمالة من أهم خصائصها ومؤشرا مهما على مستوى الإنتـاج وطبيعة الأداء، وسوف يتم تناول العمالة في وزارات الدولة حسب المستوى التعليمي كنمـوذج يوضح التشابه أو الاختلاف بين المستوى التعليمي للعمالة في البلاد، مع تلك العمالة في الدوائر الحكومية حيث ما تزال الأمية تشكل نسبة كبيرة. وحسب التعدادات التي أجريت فـي الدولـة (جدول رقم 8 – 6) يظهر في تعداد 1975 أن العمالة الأمية بين المواطنين بلغت 77.2% ثـم انخفضت في تعداد 1985 إلى حوالي 62.6% واستمرت في الانخفاض حيث بلغت عام 1990 حوالي 51.2%.[1] أما ما يخص العمالة الأمية بين الوافدين فلقد بلغـت 19.4% عـام 1975، ارتفعت في عام 1980 وصلت إلى 25.6%، ويرجع ذلك إلى أن معظم المهاجرين في بدايـة عملية التنمية قدموا من دول ما زالت الأمية مسيطرة فيها، ولكن معظم هؤلاء العاملين يتبعـون قطاع البناء الذي لم يكن يتطلب عمالة مؤهلة علميا، ثم انخفضت عـام 1985 بلغـت 22.9% ووصلت إلى 20.4 % في عام 1990، وبالمقارنة مع المسح الذي أجري للقوى العاملـة عـام 2008،[2] فقد بلغت الأمية بين القوى العاملة الإجمالية مواطنين ووافدين 6.9% انخفضت إلـى 5.3% في عام 2009.

أما حملت الشهادات الجامعية من المواطنين فقد تضاعف عددهم حيث كـانوا يشـكلون 6.4% عام 1975،ارتفعت إلى 24.8% عام 1990 ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة كمـا ذكـر سابقا.

---

[1] الهيئة العامة للمعلومات، 1990 م، **جدول 4 – 5 العمالة في وزارات الدولة حسب المسـتوى التعليمـي**، نقـلا عـن الشامسي، مرجع سابق، ص 283

[2] مسح القوى العاملة 2008. **جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالـة التعليميـة وطبقـاً للإمارة (3) مسح القوى العاملة 2009.**

جدول (6-8) العمالة في وزارت الدولة (مواطن، غير مواطن) حسب المستوى التعليمي للفترة 1975- 1990%

المستوى التعليمي	1975		1980		1985		1990	
	مواطن	وافد	مواطن	وافد	مواطن	وافد	مواطن	وافد
أمي	77.2	19.4	73.6	25.6	62.6	22.9	51.2	20.4
دون الإعدادية	0.1	0.04	0.1	0.01	0.1	__	0.3	0.02
الإعدادية والثانوية	6.2	2.5	6.4	1.9	5.5	1.3	4.7	1.1
متوسط	4.8	18.8	6.3	13.1	7.5	11.4	6.3	10.2
فوق المتوسط	4.9	27.6	5.3	28.8	7.6	29.8	12.4	31.8
جامعي	6.4	27.8	8.0	27.3	16.4	31.0	24.8	32.6
فوق الجامعي	0.4	3.9	0.3	3.3	0.3	3.6	0.3	3.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

الهيئة العامة للمعلومات، أبوظبي 1990 م، جدول 4-5 العمالة في وزارات الدولة (مواطن،غير مواطن) حسب المستوى التعليمي، نقلا عن الشامسي، مرجع سابق، ص 238

أما الوافدين فقد تزايد حملة الشهادات الجامعية منذ عام 1975 حيث بلغت 27.8% ارتفعت إلى 31.0% عام 1985 واستمرت في الارتفاع في عام 1990 وصلت إلى 32.6%، ويرجع ذلك إلى النهضة التي شهدتها الدولة في جميع المجالات، كانت جاذبة لأصحاب الشهادات الجامعية في جميع التخصصات[1].

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني كما يشير له الجدول (6-9)، إن حملة الشهادات الجامعية شكلوا 50.3% من إجمالي المستوى التعليمي للحالة المهنية، فقد كانت الأعلى وتركزت بين فئة الفنيين بنسبة 61.6% من مجموع حملة الشهادات الجامعية، وترجع الباحثة ذلك إلى أن العاملين في القطاع الهندسي وقطاع الإنشاءات من مهندسين ومساحين ومراقبين ومن في حكمهم يعتبروا فنيين، كما يندرج العاملين في القطاع الطبي من فنيي الأشعة والتخدير تحت بند الفنيين وهذه المهنة منتشرة في جميع القطاعات، علما بأن عدد من العاملين في هذه الأنشطة يعتبرون

[1] الهيئة العامة للمعلومات، ابوظبي 1990 م، **جدول 4-5 العمالة في وزارات الدولة (مواطن، غير مواطن) حسب المستوى التعليمي**، نقلا عن الشامسي، مرجع سابق، ص 238

من فئة الإداريين كمدراء الأقسام، لذلك تعزوا الباحثة ارتفاع نسبة ما يسمى الفنيين عنها للإدارين إلى طبيعة عمل الأفراد كل في قطاعه ولكافة الأنشطة، ولقد احتل الإداريون المرتبة الثانية في ارتفاع نسبة العاملين في هذه المهنة، من حملة الشهادة الجامعية حيث بلغت 21.5% من إجمالي الجامعين، ويعود ذلك إلى أن نسب الإداريين في القطاع الهندسي وقطاع الإنشاءات وكذلك القطاع الطبي، بالإضافة إلى الإداريين في الأنشطة الأخرى كقطاع التعليم والبنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى الإداريين بالقطاع البترولي والقطاع العام خاصة في الخدمات والدوائر الحكومية، فإن من يشغلون مناصب عليا هم من الفئة العليا كالكتبة والمحاسبين ورؤساء الأقسام والفروع ممن يحملون الشهادات الجامعية.

أما حملة الثانوية بلغت 13.1 تركزت النسبة الأعلى في الإداريين بنسبة 24.5 % ثم مهنة التجارة بلغت 21.6% من حملة الثانوية، وترجع الباحثة ارتفاع النسبة إلى أن عدم حصول حملة الثانوية على الخبرات والمهارات، التي توجد عند حملة الشهادات الجامعية المكتسبة من خلال الدراسة في التخصصات المختلفة، مما يقلل الفرص أمام حملة الثانوية للعمل في المؤسسات والشركات، ما يجعلهم يتوجهون إلى الأعمال الحرة بالغالب،مثل التجارة أو بناء مؤسسات متوسطة قد تكبر مع المستقبل.

جدول (6–9) العلاقة بين المهنة الحالية والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي / المهنة الحالية	أمي		يقرأ ويكتب		الابتدائية		المتوسطة		الثانوية		دبلوم دون الجامعة		جامعة		ماجستير		دكتوراه		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فني	0	0	0	0	2	0.6	6	1.7	15	4.2	66	18.7	241	68.3	22	6.2	1	0.3	353	100
حرفي	0	0	0	0	0	0	0	0	2	10.53	7	36.84	8	42.11	2	10.52	0	0	19	100
الشرطة	0	0	0	0	0	0	2	16.7	7	58.3	2	16.7	1	8.3	0	0	0	0	12	100
تجارة	0	0	2	3.3	0	0	11	18.0	22	36	4	6.6	20	32.8	2	3.3	0	0	61	100
أعمال حرة	0	0	0	0	2	3.7	15	27.7	19	35.2	11	20.4	5	9.3	2	3.7	0	0	54	100
إداري	0	0	1	0.58	0	0	3	1.8	25	14.62	46	26.9	84	49.12	11	6.4	1	0.58	171	100
خدمات	0	0	35	33	0	0	10	9.43	12	11.32	12	11.32	32	30.1	4	3.8	1	0.94	106	100
الصناعة	0	0	0	0	1	50	0	0	0	0	0	0	0	0	1	50	0	0	2	100
المجموع	–	–	38	4.9	5	0.6	47	6.0	102	13.1	148	19.0	391	50.3	44	5.7	3	0.4	778	100

المسح الميداني 2016

أما المستوى التعليمي المتوسط فقد كانت النسبة الأعلى بين أصحاب المهن الحرة بنسبة 32%، ترجع الباحثة ذلك إلى أن عدم مقدرة حملة المستوى العلمي المتوسط منافسة حملة الشهادات الجامعيه في فرص العمل في كثير من القطاعات، ونظرا لتدني مدخولهم الشهري في حال عملهم كمستخدمين، فإن هذه الفئة تلجأ إلى الأعمال الحرة بإنشاء مراكز توزيع المواد المختلفة من أغذية أو مواد صناعية مثلا وغير ذلك، لذلك نجد ارتفاع النسبة بين هذا المستوى العليمي وهذه المهنة.

ويمثل حملة الماجستير ما نسبتة 5.7% تركزت بين الإداريين والفنيين، وترجع الباحثة ذلك إلى أن حملة شهادات الماجستير قد تبوؤا مناصب إدارية في الأماكن التي شغلوها، بغض النظر عن نوع النشاط الذي يعملون به سواء أكان هندسيا أوطبيا أو ماليا، طبعا إلى جانب شغل البعض الآخر من هذه الفئة للوظائف الفنية، نتيجة طبيعة العمل الذين يقومون به والذي يحتاج فيه العمل لخدمتهم المباشرة مع باقي حملة الشهادات الأقل من ذلك، وخاصة منها المهن التجارية والهندسية أي يكون البعض منهم مشرف موقع يقوم بتنفيذ تفاصيل العمل من حفر وبناء وتشطيب.

أما المستوى التعليمي يقرأ ويكتب فقد كانت النسبة 4.9% تركزت في مهنة الخدمات بنسبة 92.1% من جملة هذا المستوى التعليمي، وترجع الباحثة تركزها في هذه المهنه إلى أن الأكثرية من عاملي الخدمة في المكاتب أو المنازل كطهاة أو سائقين خصوصيين ومن في حكمهم، و عمال المصانع والبناء لا يحملون أي مستوى تعليمي لذلك تركزوا في هذ المهنة بشكل واضح.

أما مهنة الصناعة فلم تحتل حيزا في هذا المسح في جميع المستويات التعليمية، وترجع الباحثة سبب ذلك إلى عدم قوة النشاط الصناعي، بسبب قيام كل إمارة من إمارات الدولة على الاستثمار بالصناعات مباشرة بإنشاء مؤسسات صناعية تابعة للحكومة، وذلك بسبب بعد القطاع الخاص عن الاستثمار المباشر في هذا النشاط، لأسباب عديده أهمها عدم إمكانية تملك أراضي خاصة باسمها، ونتيجة ذلك فإن مهن العاملين في تلك المصانع كان كموظفين أو إداريين أو فنيين.

4.1.6 الدخل

تعد قيمة الدخل في أي مجتمع من الدلائل الأساسية للأنشطة الاقتصادية والأحوال الاجتماعية والتعليمية والسياسية في ذلك المجتمع. كما يعد الدخل من المؤشرات الهامة لقياس وتحليل وتحديد درجة التخلف أو التقدم لأي بلد، وعادة ما يتأثر الدخل بعدة عوامل أهمها طبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المهنة التي يمارسها الشخص إضافة إلى تأثره بالأوضاع السياسية، وما من شك أن الدخل الجيد للأسرة يعني تمتعها بالرفاهية، ويكون بمثابة دليل على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر[1].

هذا وقد واجهت الباحثة صعوبة كبيرة جدا في الحصول على البيانات الخاصة بالدخل، وذلك لخلو التعدادات الرسمية والمسوح من أي إحصاءات، وذلك باستثناء المسح الذي أجري في 2008 والعام 2009 إلى جانب بعض الدراسات التي تناولت الموضوع، والذي يظهر فيها وجود فجوة واسعة بين مستويات الدخل في الإمارات المختلفة للدولة. وعلى سبيل المثال فقد بلغ متوسط الدخل الفردي سنويا في إمارة أبو ظبي عام 1975 (بالألف درهم) حوالي 133.311 درهما انخفض في عام 1990 إلى 103.173، أما إمارة دبي فقد كان متوسط دخل الفرد السنوي فيها 74.583 عام 1975 وارتفع إلى 101.963 في عام 1990، بينما نجد أن إمارة عجمان قد انخفض فيها دخل الفرد إلى 12.822 في عام 1975 ولم يتجاوز 18.320 في عام 1990. [2]

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجرته الباحثة 2016 (الجدول رقم 10 – 6) أن قرابة نصف العاملين الذين شملهم المسح (49%) هم ممن يتلقون دخلا شهريا يزيد عن 12000 درهما أو ما مجموعه 144,000 درهما سنويا، وقد تركز هؤلاء في إمارة دبي (13.4)% وإمارة أبو ظبي (11.9%) وإمارة الشارقة (9.4%)، وذلك لوجود المشاريع العملاقة في هذه

[1] شهاب. ايمان، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة الخارجية في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 146

[2] بن فهد، محمد، **الهجرة الى دولة الإمارات العربية المتحدة**، مرجع سابق، ص324 **الجدول رقم 5-13 متوسط الدخل الفردي بحسب امارات الدولة 1975 م-1990م**

الإمارات والتي تجذب العاملين إليها برواتب مرتفعة، إضافة إلى توفر الفرص أمام القوى العاملة في هذه الإمارات بسبب التطور الوظيفي الذي شهدته. كما ويظهر الارتفاع في نسبة الدخل 9000- 12000 في إمارة أبو ظبي وإمارة دبي والشارقة، والذي يمثل الحد المتوسط والمقبول لتلبية المصاريف واحتياجات الأسرة في هذه الإمارات، بينما تنخفض أعداد ذوي الدخل الأقل من ذلك لعدم ملاءمة الدخول المنخفضة مع متطلبات الحياه في هذه الإمارات، والتي تعاني من غلاء المعيشة والارتفاع الحاد في أجور السكن والتعليم.

كما يظهر من الجدول المذكور انخفاض أعداد من يتقاضون الدخل 12000 فأكثر في كل من إمارة عجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة، مقارنة بدبي وأبو ظبي والشارقة وذلك لأسباب سالفة الذكر.

هذا ويلاحظ أيضا توفر عدد من المشتغلين ممن دخلهم أقل من 9000 درهم في هذه الإمارات الصغيرة، مما يشير إلى ملاءمة الدخول المنخفضة للعيش فيها، وتلبية متطلبات الحياة بسبب رخص القيمة الإيجارية للسكن وقلة تكاليف الحياة والمعيشة.

جدول (6-10) العلاقة بين مكان الإقامة الحالي والدخل الشهري

الدخل مكان الإقامة الحالي	أقل من 3000		من 3000 إلى أقل من 6000		من 6000 إلى أقل من 9000		من 9000 إلى أقل من 12000		أكثر من 12000		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
دبي	14	6.9	12	5.94	17	8.42	53	26.24	106	52.5	202	100
أبو ظبي	7	3.29	25	11.74	25	11.74	62	29.1	94	44.13	213	100
عجمان	5	7.7	2	3	10	15.4	10	15.4	38	58.5	65	100
الشارقة	20	12.82	12	7.7	13	8.33	37	23.71	74	47.44	156	100
أم القيوين	8	21.62	2	5.41	2	5.41	4	10.8	21	56.76	37	100
الفجيرة	5	11.11	2	4.44	5	11.11	9	20	24	53.33	45	100
رأس الخيمة	5	7.94	9	14.3	7	11.1	14	22.22	28	44.44	63	100
دولة عربية	0	0	0	0	0	0	0	0	1	100	1	100
دولة آسيوية	7	100	0	0	0	0	0	0	0	0	7	100
دولة أجنبية	0	0	0	0	0	0	0	0	1	100	1	100
المجموع	**71**	**9.0**	**64**	**8.1**	**79**	**10.0**	**189**	**23.9**	**387**	**49.0**	**790**	**100**

المسح الميداني 2016

وحسب المسح الذي أجري للقوى العاملة عام 2008 و2009 جدول (6-11) فقد تركز أصحاب الدخل الشهري الأعلى لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم، بين المشرعين والمديرين ومديري الأعمال بلغ 27213.67 ارتفع إلى 29857.85 عام 2009 بلغت ما نسبته 109.7%، بالإضافة إلى الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية عام 2008 فقد بلغ 20888.71 وارتفع عام 2009 إلى 29513.34 بنسبة 141.3%.

وتركز متوسط الدخل الشهري المنخفض لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم، بين مشغلي الآلات والمعدات ومجمعوها عام 2008 بلغ نحو 4714.14 وارتفع إلى 5178.96 عام

2009 بنسبة 109.8%، و المهن البسيطة فقد بلغ نحو 5280.48 في عام 2008 [1] ارتفع إلـــى 6368.81 في عام 2009 بنسبة 120.6%.[2] وتركز متوسط الدخل الشهري الأعلى للعـــاملين بأجر بين المشرعين والمديرين ومديري الأعمال بلغ 20417.52 في عام 2008 ارتفـــع إلـــى 22038.63 في عام 2009 بنسبة 108%، بالإضافة إلى القوات المسلحة فقد بلغ متوسط الأجر الشهري 20072.76 درهما في 2008 بقي في نفس المستوى في عام 2009 بلغ 20959.02 بفارق بسيط بلغ 104.4%. أما متوسط الدخل الشهري المنخفض للعاملين بأجر، تركـــز بـــين العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية بلغ 1266.81 عام 2008 بقي في نفس المستوى في عام 2009حوالي 1260.03 بانخفاض بسيط عن سابقتها، و الحرفيون فـــي البناء والمهن الاستخراجية والحرفيون الآخرون بلغ 2292.43 عام 2008 ارتفع إلى 2392.54 عام2009 بفارق ما نسبته 104.4% عن سابقتها، وأصحاب المهن البسيطة بلغ متوسط الأجـــر الشهري 1683.24 في عام 2008 ارتفع إلى 1797.09 في عام 2009 ما نسبته 106.4%.

[1] المصدر: المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. **جدول (35): متوسط ووسيط الدخل الشهري لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية**

[2] المصدر: المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009. **جدول (35): متوسط ووسيط الدخل الشهري لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية**

جدول (6−11) متوسط الدخل الشهري للعاملين حسب المهنة عامي 2008− 2009 (بالدرهم)

المهنة / العاملون	أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم				العاملون بأجر			
	2008 [1]	%	2009 [2]	%	2008 [3]	%	2009 [4]	%
المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال	27213.67	100	29857.85	109.7	20417.52	100	22038.63	108
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	20888.71	100	29513.34	141.3	13964.61	100	13688.69	98
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	19377.34	100	25179.06	129.9	8568.44	100	10221.39	119
المهن الكتابيـــة	15398.38	100	6900.69	44.8	6983.51	100	7144.62	102
مهن الخدمات والبيع	11676.73	100	6105.25	5.2	2722.93	100	3680.02	135
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية	9310.06	100	9294.34	99.8	1266.81	100	1260.03	99.5
الحرفيون في البناء والمهن الاستخراجية والحرفيون الآخرون	7466.51	100	9859.97	132	2292.43	100	2392.54	104.4
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	4714.14	100	5178.96	109.8	3316.04	100	3198.74	96.4
المهن البسيطة	5280.48	100	6368.81	120.6	1683.24	100	1797.09	106.8
القوات المسلحة	ـــــــ		ـــــ		20072.76	100	20959.02	104.4
الأفراد الذين لم يصنفو حسب المهنة	6816.40	100	ـــ		6098.68	100	ـــ	

[1] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. جدول (35): متوسط ووسيط الدخل الشهري لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية

[2] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009. جدول (35): متوسط ووسيط الدخل الشهري لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية

[3] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. جدول (36): متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية

[4] المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009. جدول (36): متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني2016 الجدول (6-12) أن الجزء الأكبر من ذوي الدخول المرتفعة (12000 فأعلى) هم من الفنيين (44.5%) والإداريين (22.6 %)، كما بلغت نسبة الفنين الذين يتقاضون من 9000-12000 ما نسبته (55.8%) من إجمالي الذين يتقاضون هذا الدخل،إضافة إلى الإداريين (21.0 %) أي أن الدخول المرتفعة في الدولة تتركز بين الفنيين والإداريين.

كما أن نسبة من يعملون في الخدمات كانت مرتفعة بالنسبة لإجمالي المهن فقد بلغت 12.8%، ويلاحظ في سلم الدخل في مجال الخدمات اختلافا فيما بينها، ويعد ارتفاع البعض لدخولهم الشهرية رغم نسبتهم القليلة نسبيا إلى عدة عوامل أهمها قيام الكثير منهم بافتتاح مكاتب خاصه بهم، وبالتالي التعاقد مع أفراد وشركات أخرى تجارية للتعامل معهم للاستفادة من خدماتهم والتي بدورها تزيد من دخلهم. وقد كانت النسبة الأعلى ممن يعملون بالخدمات ذات الدخل أقل من 3000 درهم بنسبة 40.6%، وترجع الباحثة ذلك إلى أن سهولة العمل في هذا المجال، حيث يكثر العاملون فيها من المستوى العلمي المنخفض كالابتدائية وأعمالهم تختص بشغل محدد بسيط، كالسائقين الخصوصيين والمراسلين وغيرهم.

أما من يعملون بالشرطة فقد بلغت نسبتهم 1.5 % من إجمالي المهن، تركزت في أصحاب الدخل أكثر من 12000 درهم بنسبة 2.8%، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في الرواتب في الاجهزة الأمنية حتى بالقسم الواحد من موظف إلى آخر، وذلك بسبب حصول بعضهم على شهادات دراسية أعلى من الآخرين، أو لاختلاف عدد الدورات والمهارات التي يجتازها عن غيرهم من العاملين حتى في نفس العمل رغم أنها تكون متقاربة، ولأن موظفي الأجهزة الأمنية فقط من أبناء البلد الأصليين وقاعدة الرواتب عندهم عالية لما يضاف عليها من بدل شهري عن كل مولود مثلا، فالأكثرية يكون الدخول الشهري أكثر من 12000 درهم.

جدول (6–12) العلاقة بين الدخل الشهري والمهنة الحالية

المهنة الحالية	فني		حرفي		الشرطة		تجارة		أعمال حرة		اداري		خدمات		صناعة		أخرى		المجموع	%
الدخل	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أقل من 3000	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1.41	1	1.41	41	57.75	0	0	28	39.43	71	100
من 3000 إلى أقل من 6000	19	30.64	1	1.6	0	0	2	3.23	0	0	20	32.3	18	29	0	0	2	3.23	62	100
من 6000 إلى أقل من 9000	46	58.23	2	2.53	0	0	2	2.53	0	0	16	20.25	12	15.19	0	0	1	1.27	79	100
من 9000 إلى أقل من 12000	106	55.8	6	3.2	1	0.53	11	5.8	10	5.26	40	21	12	6.3	1	0.53	3	1.58	190	100
أكثر من 12000	173	44.47	10	2.57	11	2.8	45	11.57	42	10.8	88	22.6	18	4.63	1	0.26	1	0.3	389	100
المجموع	344	43.49	19	2.4	12	1.5	60	7.6	53	6.7	165	20.86	101	12.8	2	0.25	35	4.4	791	100

المسح الميداني 2016

عليه، فإن الدراسة أظهرت أن قرابة نصف سكان الدولة (49.2%) هم داخل قوة العمل بينما النصف الآخر خارج قوة العمل، فقد بلغت نسبة من يعملون فعــلا حــوالي 44.6% مــن مجموع السكان، وتركزت في إمارة أبو ظبي (27.3%) إمارة دبي (24.9%) ثم إمارة الشارقة (9.6%)، كما أظهرت أن حملة الشهادات الجامعية شــكلوا 50.3% مــن إجمــالي المســتوى التعليمي للحالة المهنية، فقد كانت الأعلى وتركزت بين فئة الفنيين بنسبة 61.6% من مجمــوع حملة الشهادات الجامعية، كما أظهرت الدراسة أن الجزء الأكبر مــن ذوي الــدخول المرتفعــة (12000 فأعلى) هم من الفنيين (44.5%) والإداريين (22.6 %)، كما بلغت نسبة الفنين الذين يتقاضون من 9000−12000 ما نسبته (55.8%) من إجمالي الذين يتقاضون هذا الدخل،إضافة إلى الإداريين (21.0 %) أي أن الدخول المرتفعة في الدولة تتركز بين الفنيين والإداريين.

الفصل السابع

الآثار الحالية والمستقبلية لتطور الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة

1.7 مقدمة

2.7 الاثار الايجابية

3.7 الاثار السلبية

الفصل السابع

الآثار الحالية والمستقبلية لتطور الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة

1.7 مقدمة

أدى تبني الدولة لكثير من مشاريع البنية التحتية الأساسية مع قلـــة المـــوارد البشـــرية المؤهلة والمدربة، وقلة المعروض من العمالة الوطنية إلى ضرورة الاستعانة بالعمالة الوافـــدة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة التي بدأت بخطوات متسارعة في أعقاب ارتفاع أسعار النفط فـــي عام 1973م. ومع استمرار تدفق هذه العمالة بأعداد كبيرة فاقت الحاجة الفعلية بسبب عدم تحديد الحجم الأمثل لها في الدولة،فقد أدى ذلك إلى وجود تطور في الأوضاع السكانية وزيادة كبيـــرة في عدد السكان بالإضافة إلى تعدد الجنسيات وزيادة في نسبة جنسية على الأخرى، مما كان له الأثر الأكبر في السيطرة على جميع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي نقل عاداتها وتقاليدها وثقافتها إلى المجتمع الإماراتي. واستكمالا للفصول السابقة فإن هذا الفصل يتناول أهم الآثار الإيجابيـــة والسلبية الحالية منها والمستقبلية الناجمة عن تطور الأوضاع السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2.7 الآثار الإيجابية

ومن الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطور الأوضاع السكانية

1.2.7 سد العجز في عنصر العمل

كما ذكرنا سابقا فقد ظلت الإمارات تعاني من ندرة السكان حتى منتصف الستينات، ليس فقط من حيث الكم، وإنما من حيث الكيف، ولم تكن الزيادة الطبيعية تتجاوز 1% كما لـــم يكـــن للهجرة الوافدة دور يذكر في الزيادة السكانية.

وقد قدر حجم سكان الإمارات في منتصف الستينات بما لا يتجاوز 150 ألـــف نســـمة، وكان معدل النشاط الاقتصادي متدنيا للغاية، وكان حجم القوة العاملة من المواطنين لا يتجـــاوز

17.000 عامل وذلك في عام 1968م، كما كانت الأمية بين أفراد القوة العاملة مرتفعة للغايـــة حيث تجاوزت77% بينما كانت مشاركة المرأة في العمل شبه معدومة، وكانـــت العمالـــة فـــي معظمها غير ماهرة وبالتالي غير مؤهلة للعمل في القطاعات الحديثـــة[1]. ولا شـــك أن العمالـــة الوافدة قد قامت بدور هام وحيوي في سد العجز في عنصر العمل اللازم لإحداث التنميـــة فـــي دولة الإمارات، حتى لو أخذنا في الاعتبار الانتقادات التي وجهت نحو التضخم غيـــر المبـــرر لحجم العمالة، والتي سدت ما يزيد عن 85% على الأقل من الاحتياجات الضرورية من عنصر العمل كما وكيفيا، وهو الأمر الذي مكن عنصر العمل أن ينساب ويواكب الوفرة المتحققة فـــي عنصر رأس المال والرغبة الطموحة في الإسراع بعجلة التنمية للحاق بركب التقدم.

2.2.7 تدعيم الإدارة الحكومية

قبل ظهور النفط لم تكن هناك مؤسسات حكومية بالمعنى الدقيق، فلم يكن هناك ســـوى أفراد يتولون مهمة حماية النظام وحماية الأمن ومعاونة حكـــام الإمـــارات فـــي إدارة شـــؤون إماراتهم، وقد اقتضى ظهور الدولة تطور مؤسساتها الإدارية تطورا عظيما ونمو عدد موظفيها نموا كبيرا، وبسبب ندرة العمالة المواطنة كما وكيفيا اضطرت الدولة إلى الاســـتعانة بالعمالـــة الوافدة خاصة العمالة العربية لتسيير وتدعيم وتطوير المؤسسات الحكومية الناشئة.

وحينما بدأت الدولة في إنشاء مؤسساتها الحكومية،بدأ قطاع كبير من المواطنين ممـــن كانوا في السابق يعملون في الزراعة والري والصيد والحرف الصغيرة، يتجهون نحو الوظائف الحكومية وذلك لأن هذه العمالة وجدت نفسها ضعيفة الإمكانيات لمواجهة النوعية الجديدة مـــن النشاطات الاقتصادية المعقدة التي تتطلب مهارات خاصة وإمكانيات عاليـــة فتركـــت مجـــالات أنشطتها لتتجه إلى القطاع الحكومي،حيث الدخل المضـــمون والاســـتقرار الـــوظيفي والمكانـــة الاجتماعيه العالية، وساعدها في ذلك الالتزام بتشغيل الأيدي العاملة الوطنية انطلاقا من سياسة

---

[1] عبد الحميد، عبد العال، ***القوى العاملة المواطنة***، **مجلة غرفة تجارة وصناعة عجمان**، العدد5، عجمان، سبتمبر 2003، ص18.

الرفاه الاجتماعي[1]، وأحقية المواطن في ثروته الوطنية حيث تضمن الدولة له العمل مثلما تكفل له العلاج والتعليم. وقد توسعت الدولة في تشغيل الراغبين في العمل من المواطنين في القطاع الحكومي حتى لو لم تكن هناك حاجة لهم، أو حتى لو لم تكن لديهم مؤهلات علمية على الإطلاق،واستمر معدل الزيادة في تشغيل المواطنين في القطاع الحكومي مقاربا إلى حد بعيد معدل الزيادة الطبيعية بين السكان المواطنين (4%)،حتى أصبح ثلثا إجمالي القوة العاملة المواطنة تعمل في الحكومة،ورغم الضخامة النسبية لحجم العمالة المواطنة في القطاع الحكومي فإن نسبة كبيرة من هذه العمالة قليلة الخبرة منخفضة الكفاءة[2].

3.2.7 المساهمة في تأهيل العمالة الوطنية

إن تأهيل العمالة بصفة عامة يتم من خلال التعليم والتدريب ويتم ذلك عن طريق كوادر مؤهلة ومدربة على قدر عال من الكفاءة،وهذه العملية تتطلب فترة تحضير طويلة نسبيا،وتعتبر بمثابة عملية استثمار ناجحة فالمردود المتوقع يفوق بكثير النفقات التي تم صرفها. وفي دولة الإمارات كانت هناك قناعة كبيرة بذلك المنطق، لذا فإن الإنفاق على التعليم والتدريب كان سخيا واستحوذ على اهتمام الحكومة وحظي على الدوام بدعمها، وقد تولى العلماء والخبراء والمعلمون الوافدون مسؤولية تعليم الكوادر المواطنة، حيث بلغت نسبة المعلمين الوافدين حوالي92% من جملة المعلمين في جميع المراحل التعليمية عام1972، انخفضت تدريجيا إلى 53.6% عام 2005م وذلك نتيجة لمشاركة الكوادر المواطنة التي تم تأهيلها في العملية التربوية، وشكل الأساتذة الوافدون كامل الهيئة التدريسية لجامعة الإمارات العربية المتحدة عند إنشائها ولا تزال نسبتهم عالية حيث بلغت نسبتهم حوالي 42.5% من جملة أعضاء هيئة التدريس عام 2005،وترتفع النسبة قليلا عن ذلك في الكليات والمعاهد العلمية[3].

---

[1] الشامسي، ميثاء سالم، مرجع سابق، ص32

[2] المرجع السابق، ص32

[3] عبد الله، جميلة ناصر، مرجع سابق، ص67

3.7 الآثار السلبية

وهي متنوعة بكثرة، وعميقة في تأثيرها الحالي والمستقبلي على الدولة، والتي منها:

1.3.7 الآثار السياسية

تتمثل المخاطر والمخاوف السياسية التي تشكل تهديدا لجوهر الدولة والمجتمع في:

1- خطر اختفاء الهوية، فالمجتمعات ذات الأعراق المختلفة تشكل في واقع الأمر مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي القائم بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الأصلية، وهي في انعزال اجتماعي وبذلك تتحول من مجتمعات مهاجرة إلى مجتمعات مصغرة في الدولة المضيفة لهم مع احتفاظها بتقاليدها وعاداتها ولغتها، ومع هذا فإنه وبدون العامل الأجنبي فإن عملية التنمية الاقتصادية سوف تتأخر وتنمو ببطء شديد.

2- وجود أغلبية سكانية غير مواطنة في الإمارات بنسب كبيرة يعطي المجال لكثير من التساؤلات والضغوط من الدول الأجنبية بحجة حماية مصالح رعاياها، وقد يتطور الأمر إلى المطالبة بالاستفتاء وحق تقرير المصير كما حدث في قبرص مثلا، أو تضغط بشتى الوسائل حتى تضمن استمرار تدفق الأموال عليها،وذلك لتحسين موازين مدفوعاتها والتخفيف من حدة البطالة.

3- نشر الميول السياسية: يقوم هؤلاء الأجانب بنشر ميولهم السياسية التي يؤمنون بها وبالتالي إضعاف الروابط القومية بين السكان الأصليين[1].

2.3.7 الآثار الأمنية

ترتب على هجرة العمالة الوافدة إلى مجتمع الإمارات ظهور كثير من الانحرافات والجرائم، وقد ساد حكم بين المواطنين بأن الوافدين وخاصة الآسيويين تقترن بهم الجرائم

---

[1] غباش، موزة، **الهجرة الخارجية والتنمية، دراسة تطبيقية لاثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في دولة الإمارات العربية المتحدة**، دبي، مؤسسة القراءه للجميع للنشروالتوزيع، 1998، ص56-59

والجنح، نظرا لأن طبيعة الحياة الاجتماعية التي يعيشها الآسيويون في هذه البلدان تساعد على إيجاد ظروف مواتية لارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي من قبل المهاجر،كما أن ذلك يؤدي إلى محاكاتهم من بعض أعضاء المجتمع المستقبل للعمالة خاصة لمن لهم ظروف طبقية وأسرية ونفسية، تهيئ فرص المحاكاة وتكوين العصابات الجانحة واتباع السلوك الانحرافي[1].

وحسب إحصائية وزارة الداخلية لعام 1999 فقد بلغ عدد الجرائم 63618 جريمة بمختلف أنواعها منها في أبو ظبي 33.5% ودبي 28.2%، والشارقة 17.7% وعجمان12.0% وأم القيوين 1.0% ورأس الخيمة 4.1% والفجيرة 3.6% أما بالنسبة للاشخاص المقبوض عليهم حسب الإحصائية المذكورة،بلغت نسبة الذكور 88.8% والإناث11.2% ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة النوع في الدولة،وكذلك تركز المقبوض عليهم من الذكور في الفئات العمرية أكثر من 18 وأقل من 30 سنة، ويعود سبب انتشار الجرائم إلى العشوائية المتبعة في استقدام العمالة الاجنبية، ولأن العمالة لم تخضع في يوم من الأيام للتخطيط لنتعرف بالضبط حاجة الدولة إليها في كل مجال، والذي يحدث أن هذه العمالة تأتي إلى الدولة ثم تبحث عن عمل، ويستثنى من ذلك القادمون بعقود للعمل في الشركات وخدم المنازل، ويؤدي ذلك إلى البطالة المقنعة وعدم الاستقرار لهؤلاء المهاجرين والمشكلات التي تنتج عن ذلك، ومن الأمور الهامة التي تساعد على انتشار الجرائم تلك ألفوضى[2] السائدة في نظام الكفالات الذي يلجأ إليه بعض المنتفعين من المواطنين على حساب المصلحة العامة.

3.3.7 الآثار الدينية

إن تطور الأوضاع السكانية أدى إلى وجود عمال غير مسلمين، كالهنود والكوريين والتايوانيين والأوروبيين في الدولة، مما شجع على ممارسة الشعائر والعادات الصينية القديمة والبوذية والمسيحية الغربية التي لا تمت إلى شرقنا بصلة، ونشر أفكار تشكل خطورة على طبيعة تفكيرنا الديني الذي يقر بوحدانية الله.

---

[1] عبد الباسط، عبد المعطي، **المستقبل العربي في التكلفه الاجتماعية للعمالة الاسيوية في الخليج العربي**، العدد37 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص9

[2] الشامسي، مرجع سابق، 1996، ص262

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى إنشاء الكنائس والمعابد والأعمال التبشيرية، ويخشى أن يتم التوسع في هذا الأمر نتيجة لضغط العمالة الوافدة فيؤدي إلى زوال الهوية الإسلامية في الدولة بعد أن أوشكت الهوية العربية على الزوال[1]

4.3.7 الآثار الاقتصادية

إن التطور في الأوضاع السكانية كان له الأثر على النواحي الاقتصادية والذي يظهر فيما يلي:

- زيادة النفقات الحكومية على الخدمات المتعلقة بالأمن والصحة والتعليم ودعم السلع الاستهلاكية مما يؤثر في حجم الأموال المخصصة لأغراض التنمية.
- سيطرة القوى العاملة الوافدة على سوق العمل، حيث تشكل العمالة المواطنة 6.9% من إجمالي القوى العاملة حسب تقديرات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لعام 2000 م.
- سيطرة القوى العاملة الوافدة على القطاع الخاص في الدولة، حيث تبلغ نسبتها نحو 98.7% من إجمالي القوى العاملة فيه وذلك للعام 2000م، مما يمثل خطورة كبيرة على الدولة وتسيير عجلة الاقتصاد فيها.
- أدى زيادة استقدام القوى العاملة الوافدة الرخيصة إلى تدني مستوى الأجور.
- كما أن استقدام القوى العاملة الوافدة بمعدلات كبيرة أدى إلى بدء ظهور البطالة بين المواطنين الأصليين[2].

---

[1] مال الله، محمد جاسم، **العمالة الوافدة واثرها في دولة الإمارات العربية المتحدة**، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي، ندوة الثقافة والعلوم الجزء الاول، ص277

[2] السويدي، جمال، **مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرة مستقبلية سلسلة محاضرات الإمارات**، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2003م، الطبعة الاولى، ص44

- بدأت القوى العاملة الأجنبية تحكم قبضتها على اقتصاد الدولة بكافة جوانبة، مع وجود غير مؤثر للمواطنين الذين اكتفى بعضهم بالوظيفة الحكومية، والبعض الآخر بملكيـــة وتـــأجير العقارات والرخص التجارية.

- تقوم العمالة الوافدة باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للبلاد من خـــلال التحـــويلات الخارجية لبلدانها مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني. فقد بلغت تحويلات العاملين إلـــى خارج الدولة في عام 1993 حوالي 11,100 مليون درهم، وذلك حسب تقــديرات وزارة التخطيط، بينما وصل إلى 17050 مليون درهم عام 1996.[1]

- التبعية الاقتصادية لدول العمالة الوافدة:

إن حاجة دولة الإمارات للعمالة الوافدة ذات الخبرة الأجنبية قد أوصلها إلى نـــوع مـــن التبعية الاقتصادية، وذلك أن هذه العمالة وعند ممارستها لأعمالها سعت منذ جلبها إلى اســـتخدام التكنولوجيا الخاصة بدولها وبالدول الرأسمالية، رافضة الأساليب الإنتاجية الموجودة في البلـــد، وهذا الوضع مؤشر خطير إذا ما استغل من جانب العمالة وخاصة في الأزمات السياسية، حيث تستطيع هذه الدول، في حالة تعارض مصالحها مع دولة الإمارات أن تفـــرض حظـــرا علـــى تصدير تكنولوجيتها لدولة الإمارات، أو قد تسحب الأيدي العاملة والخبرات منها.إن هذه التبعية إنما تدل على ضعف في البنية الأساسية للاقتصاد في الدولة ولا شك أنها تمتد في تأثيرها على جميع جوانب الحياة في مجتمع الإمارات.

إن التبعية للخارج تكمن في عملية ارتباط اقتصاد دولة الإمارات بهذه الدول ولأســـباب عديدة منها:

- استيراد القوى العاملة الأجنبية لتشغيل المصانع.
- الاعتماد على هذه الدول في الصناعة والإدارة وتزويدها بالمواد الاحتياطية.

---

[1] عبد الله، مطر احمد، مرجع سابق، ص93

– الاعتماد على أسواق الدول الصناعية لتصدير منتجات وسلع هذه المصانع.

ويترتب على هذه التبعية الكثير من الآثار منها:

* تشكيل عبء على ميزان المدفوعات لدولة الإمارات.

* ربط سوق الإمارات بمشاكل الركود والأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول الصناعية * عدم القدرة على التنافس ومجابهة الشركات متعددة الجنسية والتي تستحوذ على معظم أسواق الدول الصناعية الراسمالية[1].

* وضع العراقيل والقيود الجمركية وغير الجمركية من قبل الدول الرأسمالية،وخير دليل على ذلك هو توقيع دولة الإمارات اتفاقية التجارة الدولية،التي بموجبها التزمت الدولة بكل بنودها وما يترتب عليها من آثار ستظهر في المدى البعيد. * الضغط على الصناعات الإماراتية للعمل بطاقات إنتاجية منخفضة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاجها وتدهور قدرتها التنافسية بصورة أكبر. *الدخول في مفاوضات مع الدول الصناعية لضمان أسواقها مقابل تقديم تنازلات اقتصادية قد تكون على حساب التنمية والاستقلال الاقتصادي بصورة أكبر[2].

5.3.7 الآثار الاجتماعية

- غياب التجانس والافتقار إلى التماسك الاجتماعي: إن الحجم الكبير للشريحة الوافدة من السكان قد أفرز مجتمعا معقدا يفتقر إلى التجانس والانسجام وتسوده روح الفرقة والانقسام، فالمجتمع بين مواطن ووافد، والوافدين هم من العرب و غير العرب والأجانب ينحدرون من جنسيات واصول عرقية وحضارية متعددة، ومن مستويات اجتماعية واقصادية وثقافية متباينة، إن هذا الوضع نجده في الإمارات، فكثير من المواطنين يعزفون عن الاختلاط بالوافدين ويتعالون عليهم،بينما يشعر الكثير من الوافدين بالضيم وعدم الانتماء والضياع

---

[1] لوتاه، مريم سلطان، **الابعاد الداخلية لامن الخليج مع التطبيق على دولة الإمارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعوم السياسية، 1987، ص57 –58

[2] المرجع السابق، ص57 –58

مقابل ما يتقاضونه من كسب مادي وهو حصيلتهم مقابل العمل والإقامة، ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا ما انتقل هذا الواقع إلى مجتمع المواطنين ومجتمع العرب الوافدين حينئذ يفسر سلوك المواطنين في عدم اختلاطهم وتعاليهم أو نفرتهم من العرب الوافدين على أنه اتجاه يخفي في طياته جذور الفرقة والتنافر[1].

إن ظاهرة اللاتجانس السكاني العرقي الحضاري الاجتماعي الثقافي الديني الاقتصادي، هي ظاهرة ليست صحيحة إطلاقا،ولها مردودات سلبية على سلوك الأفراد وأنماط معيشتهم وعلاقاتهم، إنها كفيلة بخلق حالة من التناقض والتفكك الاجتماعي وفقدان التماسك الحضاري، كما أنها أدت إلى وجود صراعات وإن لم تأخذ في معظمها شكلا حادا ولكنها مثلت وما زالت تعكس مخاطر محتملة تنذر بإمكانية تفجرها في ظل ظهور البطالة بين المواطنين[2]. **التأثير على اللغة العربية:** إن اللغة العربية تواجه تحديات قوية في التعامل اليومي في الإمارات، سواء في التخاطب مع فئة خدم المنازل التي انتشرت بلا ضابط وعلى وجه خاص عندما يكون هذا التخاطب بين الأطفال ومربياتهم،أو في الأسواق وكافة منافذ الخدمات،فلم يعد غريبا أن يطوع العربي لغته لنوع من العربية المهجنة أو المتكسرة، ليتمكن من التفاهم بسرعة مع بائع أو خادم آسيوي مثل (انت يروح يجيب كذا).

بالإضافة إلى ذلك يجد المرء أحيانا أن لافتات المحال التجارية وغيرها تكتب بألفاظ عربية هي في واقع الأمر ترجمة لفظية عربية لترجمة لفظية أجنبية مشوهة لكلمة عربية أصلية على سبيل المثال "تجارة الساهل" حيث الساهل تقابل sahil التي تقابل في الأصل العربي الساحل، وأن الاستمرار بهذا الشكل يعتبر تعديا على اللغة العربية[3].

---

[1] الخياط، حسن، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية**، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد6، 1987، ص328

[2] هدى ميتكيس، **الاثار السياسية الداخلية للعولمه في منطقة الخليج**، دراسة مقدمة الى مؤتمر العولمة والعالم العربي، القاهرة، 17-18 مايو، 2000م، ص236.

[3] فرجاني، نادر، **الهجرة الى النفط، ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص158

- **انتشار الأمراض:** يعتبر انتشار الأمراض المستوطنة والمعدية أحد السلبيات التي أحدثت بفعل العمالة الوافدة،إذ إن للكثافة السكانية وتدني مستوى الخدمات الصحية في البلدان التي تصدر العمالة إلى دولة الإمارات وخاصة الآسيوية، والتي تفد العمالة منها وهم يحملون معهم بعض الأمراض والأوبئة، وانتقلت هذه الأمراض بدورها إلى السكان المحليين الموجودين في المنطقة، رغم أن هناك إجراءات طبية وفحص يخضع له العامل عند قدومه لتشخيصه وتأكيد خلوه من الأمراض إلا أن بعض الأمراض يصعب تشخيصها بالأشعة العادية والفحوصات المبدئية، ويضاف إلى ذلك أن الفحص يخضع له العامل مرة واحدة فقط وعند التجديد للإقامة، ولكن أثناء فترة الإقامة له في المنطقة يمكن أن يقوم بزيارة بلده بين الحين والآخر،قد يصاب على إثرها بأمراض لاحقة من بلده[1].

- إن الذي يراد تأكيده أن هناك أمراضا لم تكن تعرفها المنطقة قد انتشرت فيها، ومن أمثلة هذه الأمراض الملاريا،والتيفود،والجذام،والسل،والزهري،والدرن الرئوي،وغيرها من الأمراض التي كانت غير معروفة أو محدود الانتشار[2]. بالإضافة إلى ذلك استغل بعض الأشخاص بعض الفنادق الكبرى وحتى الصغرى (وخاصة في فترة المهرجانات) منها في بعض إمارات الدولة،على نشر الدعارة والرذيلة بين فئات المجتمع وخاصة الشباب منهم،ويشجع ذلك سهولة الحصول على التأشيرات بواسطة الفنادق،وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمراض الجنسية والجلدية،وكذلك ظهرت حالات عديدة لمرض الإيدز[3]

- ازدياد نسبة الزاوج بين المواطنين والأجنبيات مما قد يؤدي مستقبلا إلى وجود أجيال ذات ولاء مزدوج،كما أن تأثير الأم الأجنبية في أطفالها سيكون كبير امن حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد.

- تأثر الأطفال المواطنين بما تحمله المربيات والخادمات الأجنبيات من ثقافة مختلفة.

---

[1] الشامسي، مرجع سابق، ص263

[2] معوض، جلال عبد الله، ***العمالة الاسيوية في اقطار الخليج العربية***، **مجلة التعاون**، لعدد الرابع، 1986، ص207

[3] مال الله، محمد جاسم، مرجع سابق، ص 293

- الاستعمال المكثف للغة الإنجليزية حتى في المخاطبات الرسمية نتيجة عدد الناطقين بها،مما قلل فرص المواطنين في العمل ولا سيما في القطاع الخاص، وأثر سلبيا في الهوية للدولة[1]

- التغير في نمط الإسكان: لقد أدى تدفق الوافدين غير المنظم إلى ظهور أنماط جديـــدة مـــن الإسكان، تتلاءم وطبيعة السكن الذي اعتادوا عليه في موطنهم الأصلي، ولتلبية حاجات تلك الجاليات من السكان انتشرت البنايات العالية والتي تتميز بالعدد الكبير من الشـــقق،حيـــث انتشرت في المدن القديمة مثل أبو ظبي ودبي والشارقة التي تغيرت بنيتها القديمة ولم يعـــد لها وجود في وقتنا الحاضر، مما دفع بالسكان الأصليين للهجرة خارج حدود تلك المـــدن، مما ساعد على امتداد المدن القديمة، وظهور المدن الحديثة والتـــي اقتســـمها المواطنـــون والوافدون جنبا إلى جنب. ونتيجة للحاجة الكبيـــرة إلـــى المســـاكن فـــي مـــدن محـــددة المساحة،تشتتت مساكن المواطنين التي اعتادت على التجاور والتجانس في السابق،فأصـــبح جار المواطن أحيانا مواطن وأحيانا كثيرة خليط من عدة جنسيات، مما يشكل عدم استقرار نفسي، ويؤدي إلى التفكك الأسري وازدياد المشاكل الأمنية. ومع تزايد معدلات الوافـــدين بسرعة كبيرة ارتفعت إيجارات المساكن مما دفع الكثيرين مـــنهم وخاصـــة ذوي الـــدخول المنخفضة إلى السكن الجماعي في المناطق القديمة، التي غالبا ما تفتقـــر إلـــى الخـــدمات الأساسية ونتيجة لذلك ظهرت المشكلة الإسكانية لأول مرة بالدولة[2].

[1] السويدي، جمال، مرجع سابق ص42

[2] عبد الله، مطر احمد، مرجع سابق، ص95

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

1.8 النتائج

2.8 التوصيات

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

1.8 النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المترتبة على تطور أوضاع السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه النتائج متوافقة نوعا ما مع الدراسات الأخرى وكانت على النحو التالي:

1- أظهرت الدراسة أن الاستمرار في عملية التنمية وزيادة المشاريع التنموية في جميع المجالات أدى إلى توفير فرص عمل في الدولة، وباتت منطقة جاذبة للأيدي العاملة من جميع الجنسيات وجميع التخصصات والكفاءات،الأمر الذي أدى إلى تضاعف أعداد السكان منذ قيام الاتحاد، فكانت الهجرة إلى دولة الإمارات بهدف العمل هي العامل الأول الذي يقف وراء تطور أعداد السكان، مع تركز الزيادة في أعداد السكان في كل من إمارة أبو ظبي وإمارة دبي والشارقة عنها في الإمارات الأخرى، حيث الاختلاف في مساحة كل منها له التأثير الأكبر، مع توفر الدخل الأعلى لهذه الإمارات من عائدات البترول، حيث تعتبر دولة الإمارات من أبرز الأمثلة التي يتفوق فيها أثر الهجرة الوافدة على أثر الزيادة الطبيعية في رفع معدلات النمو السكاني.

2- ومن خلال دراسة الزيادة الطبيعة يظهر الارتفاع في متوسط حجم إنجاب المرأه في مجتمع الإمارات بشكل واضح 4.95، وذلك لارتفاع نسبة المواليد المتزايدة سنويا لأبناء الإمارات الأصليين، ويلاحظ الانخفاض في متوسط حجم إنجاب المرأة بين الجنسيات العربية، بسبب الارتفاع في تكاليف الحياة مما يؤثر سلبيا في عدد الأطفال المنجبين للأسرة. كما ظهر أن متوسط إنجابية المرأة ينخفض مع ارتفاع مستواها التعليمي، والعكس صحيح حيث بلغت إنجابية المرأة الأمية حوالي 5.73 طفلا مقابل 3.21 طفلا للمرأة الحاصلة على الماجستير

3- وقد أظهرت الدراسة أن الوفاة بسبب المرض كانت الأعلى عند الجنسين بلغت 65.7% وهي مرتفعة بالنسبة لعام 2005 فقد بلغت 56% وبالنسبة لتقديرات 2007 بلغت حوالي

50%. ومن خلال الدراسة وجد أن الجنسية الهندية هي الأعلى في نسبة الوفيات؛ إذ بلغت نسبتها 47% من جملة الوفيات، تلتها الجالية الباكستانية بنسبة 15%، وقد ظهر أن نسبة الوفيات بين الوافدين تصل إلى 91.6% بينما تنخفض بين المواطنين إلى 8.4%، وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لوفيات الوافدين عام 2005 حيث بلغت66 %، بمعدل 1.02 في الألف، ومنخفضة بالنسبة لوفيات المواطنين بلغت 34% بمعدل 0.52 في الألف.

4- وقد أشارت النتائج أن الجنسية الهندية هي الأكثر في مدة التواجد في الدولة، فقد بلغت نسبتها 48%، كما ظهر الارتفاع في نسبة الجالية العربية السورية في مدة الإقامة أقل من 5 سنوات، وذلك يعود إلى استقبال أعداد كبيرة منهم في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع التي مرت بها المنطقة. كما ظهر أن الجالية الأوروبية بلغت نسبتها 10%، ولا تتعدى مدة إقامتها أكثر من 10- إلى أقل من 15 عام.

5- ومن خلال دراسة التركيب العمري أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية الصغيرة أقل من 15 عاما قد بلغت 51.8 % أي أنها تحتل أكثر من نصف عدد السكان، كما أن الفئة العمرية المنتجة وهي الفئة ما بين عمر 15-64 قد بلغت نسبتها 47.6%، هذا يشير إلى أن مجتمع الإمارات هو مجتمع نصفه فتي والنصف الآخر في سن العمل، ويرجع ذلك إلى الهجرة الكبيرة التي وصلت إلى دولة الإمارات في الفترة الأخيرة، وتتميز هذه الفئات المهاجرة بكون الأغلبية منها هم في فئة الشباب. كما أظهرت النتائج أن الفئة العمرية 65 عاما فما فوق بلغت نسبتها 0.6 % وهي منخفضة،وذلك يرجع إلى ميل الكثيرين منهم إلى الرجوع إلى موطنهم الأصلي بعد التقدم بالعمر، بالإضافة إلى القوانين المطبقة التي تمنع تجديد الإقامة إلا للمستثمرين بعد عمر 65 سنة.

6- أما بالنسبة للتركيب النوعي وفق السن، فقد أظهرت الدراسة انخفاض نسبة الذكور في الفئة العمرية (25-29) (10.6%)، مقارنة بالإناث في الفئة نفسها (89.4%)، مع الارتفاع الكبير في نسبة الإناث والانخفاض في الذكور مقارنة مع تعداد 1985 و تعداد 2005 في هذه الفئة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك فارق أحد عشر عاما منذ آخر تعداد، ويرجع

ظهور الفارق من النسب المتباعدة بالنسبة لعدد الذكور عنه للإناث عدة أسباب منها، القوانين المعمول بها حاليا في دولة الإمارات، والتي تمنع حق كفالة الأبناء الذكور على والدهم بعد سن (18) عام. كما يظهر من خلال الدراسة ارتفاع في نسبة الذكور بلغ 83.9% في الفئة العمرية (45-49) بالنسبة للإناث 16.1%، في نفس الفئة مخالفا لما ظهر في تعداد 1985 و آخر تعداد 2005، وكذلك الحال تقريباً في الفئة العمرية (50-54) فقد بلغت نسبة الذكور 80.5%، والإناث 19.5%، وهذا يشير إلى عدم التوازن في التركيب العمري والنوعي.

7- وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العمر 14 يعد هو العمر الوسيط الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين، حيث إن 50% من المجموعات السكانية تقل أعمارها عن 14 سنة، و 50% من المجموعات السكانية يزيد أعمارها عن 14 سنة، فمجتمع الإمارات هو مجتمع ناشئ يحتاج معه إلى الأيدي العاملة الفتية من جيل الشباب، والذين بدورهم يبنون أسرهم في المجتمع الجديد الذي وفدوا إليه، مما كون جيلا من صغار السن من أبنائهم والذين هم بمتوسط أعمار (14) سنة.

8- وقد أشارت النتائج أن نسبة الإعالة قد بلغت 109% و ذلك لارتفاع عدد الأطفال المرافقين لذويهم في السنوات الأخيرة، حيث أظهرت النتائج وجود 108.7 طفلا معالا لكل 100 من القوة المنتجة مقابل 0.01معال من كبار السن، وهذا يشير إلى أن مجتمع الإمارات مجتمع فتي وشاب يكثر فيه صغار السن المعالين بالإضافة إلى المنتجين.

9- أما التركيب النوعي للسكان وفق الإمارة فقد ظهرت النسبة الأعلى في عدد الذكور في إمارة أبو ظبي و إمارة دبي، حيث إن طبيعة الحياة فيهما بسبب الانتعاش الاقتصادي عامل جذب للكثير من الذكور الشباب في بداية حياتهم المهنية، فالتركيب النوعي في إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة قد أتى متوافقا مع التركيب النوعي العام، بينما اختلف التركيب النوعي لإمارتي أم القيوين ورأس الخيمة مع نسبة التركيب النوعي بارتفاع نسبة الإناث عن الذكور خلافا لباقي الإمارات.

10- أظهرت الدراسة أن هناك تقاربا في نسب الحالة الزواجية في الإمارات جميعها، فقد تراوحت النسب المئوية للحالة الزواجية دون سن الزواج بين (51.2- 59.7)،كذلك تراوحت النسب (متزوج/متزوجة) بين (31.8- 39.6) و ظهرت أكثر نسبة في إمارة أبوظبي، وأقلها في إمارة الفجيرة نظرا لفارق عدد القاطنين من المتزوجين في كل منهما لفارق التطور والإمكانات، وظهرت أعلى نسبة للطلاق في إمارة عجمان.

11- أما بالنسبة للنوع والتعليم بلغت النسبة الإجمالية للذين التحقوا بالتعليم 42.8%، أما نسبة الذين لم يحصلوا على أي نوع من التعليم بلغت 57.2% نسبة الذكور 54.2% والإناث 60.2%، وهي نسبة مرتفعة ترجع إلى ارتفاع نسبة الأطفال الذين أعمارهم أقل من خمس سنوات، بالإضافة لمن لم تسنح له الفرصة بالالتحاق بالتعليم من كبار السن، كما أن ارتفاع نسبة العمالة البسيطة خاصة العمالة الآسيوية التي تكون الأغلبية منها لم تحصل على أي درجة من التعليم.

12- وقد أشارت نتائج الدراسة أنّ الجنسية الهندية هي الجنسية الأكثر انتشاراً بين المجموعات السكانية، فقد بلغت نسبتها 23.2% تليها الباكستانية بنسبة 20.5%، كما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة هي 16.9%، وهي مرتفعة بالنسبة لتقديرات العام2010 بلغت 11.5% من مجموع عدد السكان الكلي، بينما بلغت نسبة الوافدين حوالي 88.5 %، وبالتالي فإن هنالك خللا في حجم السكان المواطنين مقارنة بنظائرهم من الوافدين.

13- كما أظهرت نتائج الدراسة أن قرابة نصف سكان الدولة 49.2% هم داخل قوة العمل بينما النصف الآخر خارج قوة العمل، فقد بلغت نسبة من يعملون فعلا حوالي 44.6% من مجموع السكان تركزت في إمارة أبو ظبي 27.3% إمارة دبي 24.9% ثم إمارة الشارقة 19.7% و ان الخارجين من قوة العمل يتألفون في معظمهم من الطلاب 36.8% ومن ربات البيوت 12.8%، ويظهر أيضا انخفاض نسبة العاطلين عن العمل 4.6% سواء سبق أولم يسبق لهم العمل، كما ان نسبة المتقاعدين نسبة قليلة جدا بلغت 0.2% في كل

الإمارات، وهذا يشير إلى أن الموارد البشرية والوطنية المتاحة تتناسب مع النمو الحاصـل في الطلب على القوى البشرية لمواكبة متطلبات التنمية الحالية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من الذكور والإناث الإماراتيين العاملين كانوا في إمارة دبي تليها إمارة أبوظبي ثم إمارة الشارقة، نظرا لتوفر فرص العمل بشكل كبير فـي هذه الإمارات، كما قلة نسبة حاملين الجنسية الإماراتية من القوى العاملة في الإمارات الأخرى وخاصة أم القيوين وعجمان ورأس الخيمة.

14- وقد أشارت نتائج الدراسة أن قرابة نصف العاملين 49% هم ممن يتلقون دخـلا شـهريا يزيد عن 12000 درهم أو ما مجموعة 144,000درهم سنويا، وقد تركز هؤلاء في إمارة دبي 13.4 % وإمارة أبوظبي11.9 % وإمارة الشارقة 9.4%، وذلك لوجـود المشـاريع العملاقة في هذه الإمارات والتي تجذب العاملين إليها برواتب مرتفعة، إضافة إلـى تـوفر الفرص أمام القوى العاملة في هذه الإمارات بسبب التطور الوظيفي الذي شهدته. كما يظهر انخفاض أعداد من يتقاضون الدخل 12000 فأكثر في كل من إمارة عجمان وأم القيـوين والفجيرة ورأس الخيمة.

15- وقد ظهر أن حملة الشهادات الجامعة شكلوا 50.3% من إجمالي المستوى التعليمي للحالة المهنية، تركزت بين فئة الفنيين بنسبة 61.6% كما احتل الإداريون المرتبة الثانيـة فـي ارتفاع نسبة العاملين في هذه المهنة من حملة الشهادة الجامعية حيث بلغت 21.5%.

16- وقد ظهر من خلال الدراسة تزايد حملة الشهادات الجامعية من الوافدين منذ عـام 1975 حيث بلغت 27.8% ارتفعت إلى 31.0% عام 1985 واستمرت في الارتفـاع فـي عـام 1990 وصلت إلى 32.6%، ويرجع ذلك إلى النهضة التي شـهدتها الدولـة فـي جميـع المجالات، كانت جاذبة لأصحاب الشهادات الجامعية في جميع التخصصات. مما يشير إلى أن المستويات التعليمية والاقتصادية والمهنية للعمالة الوافدة إلى دولة الإمارات متطابقة مع متطلبات التنمية الحاصلة فيها.

17- هناك انعكاسات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها دولـــة الإمـــارات، تظهـــر بالتبادل الثقافي بين الجنسيات، وتطور دور المرأة الإماراتية، وحصولها على درجة عالية من التعليم، بالإضافة إلى الاهتمام بإنشاء المؤسسات التعليمية والجامعات التي تعمل علـــى تخريج أعداد كبيرة من أبناء الدولة في مختلف التخصصات، أما من الناحية الاقتصادية فلقد تم تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية، بالإضافة إلى بنـــاء المؤسســـات الماليـــة والبنوك واتساع التجارة الدولية وغيرها.

2.8 التوصيات

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج فإن الباحثة توصي بما يأتي:

1- ضرورة العمل على بناء قاعدة بيانات دقيقة و شاملة للجماعات السكانية الوافدة إلى دولـــة الإمارات، وتشمل البيانات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويتم تحديث تلك القاعدة باستمرار للتعرف على حجم العمالة الوافدة وحاجة السوق إليها.

2- رسم سياسات سكانية تتمحور حول قضية التركيبة السكانية في دولة الإمارات وما تحويـــه من خلل، و التي بلغت في الآونة الأخيرة مستويات حرجة وخطيرة تنذر بتجـــاوز حـــدود الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي.

3- إجراء مقارنات بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الســـكانية فـــي دولـــة الإمارات مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات السكانية فـــي دول مشـــابهة للبيئة الإماراتية، والتوصل إلى نتائج تفيد في معالجة الخلل السكاني في الدولة.

4- العمل على زيادة عدد الدراسات التي تتطرق للأوضاع السكانية في دولة الإمـــارات لقلـــة الدراسات المتعلقة بها، حيث إن معظم الدراسات تناولت التركيبة الســـكانية لـــدى مجلـــس التعاون الخليجي، ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تحظ بكمّ من الدراســـات التـــي تبحث التركيبة السكانية للدولة والتغيرات التي طرأت عليها، والزيادة الكبيرة فـــي حجـــم السكان خلال فترة زمنية قصيرة للتمكن من ضبط هذا الخلل في التركيبة الســـكانية التـــي

تتحول مع مرور الوقت من ظاهرة مؤقتة إلى ظاهرة دائمة، ومن مشكلة قابلة للحل إلى معضلة تحتاج إلى وقفة جادة وإرادة قوية.

5- فتح باب القبول لأبناء الوافدين في المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية تمهيدا لدمج الجيل، من أبناء الوافدين وأبناء الوطن الأصليين، بالإضافة إلى التوجه نحو إنشاء المجمعات السكنية التي يقطنها أبناء البلد الأصليين والوافدين ضمن بيئة واحدة مشتركة،تمهيدا لما يحقق العيش المشترك وما ينتج عنه من مجتمع واحد لكل منهما في نفس البيئة ويلغي شعور الاختلاف الموجود في الواقع.

6- التوجه نحو تشجيع المصاهرة بين أبناء البلد الأصليين والجاليات العربية، لما يحقق ذلك من التقليل من نتاج زواج الأقارب وما ينجم عنه من الأمراض الوراثية، وانتهاء بتقليل مستوى العنوسة والطلاق إلى الحد الأدنى وخاصة في ظل مجتمع ترتفع فيه النسبة.

7- تطوير الأطر القانونية والنظم والإجراءات والممارسات الإدارية اللازمة لتحقيق مساواة الوافدين بنظرائهم من المواطنين، في كل من الحقوق والمزايا والتسهيلات المترتبة على العمل والإقامة، و العمل على تحسين الظروف الاجتماعية والصحية للجماعات السكانية الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ليصبحوا أكثر انخراطا في المجتمع الإماراتي.

8- توجيه الجهود والتركيز على خطة محددة لبناء قاعدة علمية تقوم برفع مستوى الأفراد والمجتمع، تشمل تطوير المراكز العلمية والجامعات وبناء مراكز للبحوث العلمية، من خلالها يتم دعم وتشجيع الباحثين في جميع المجالات، لتصبح دولة الإمارات وجهة عالمية لطلبة العلم على مستوى المنطقة والعالم، بالإضافة إلى كونها منطقة جاذبة للعمل، وما يتبع ذلك من فائدة على جميع الأصعدة.

9 – ضرورة تأسيس قاعدة من الأمن الوظيفي لدى الجماعات السكانية في دولة الإمارات، في ظل انتشار الأعمال المؤقتة والعقود محدودة الأجل.

10- تقديم التسهيلات أمام العمالة العربية وتوفير فرص العمل لها برواتب مشجعة،بما يتناسب مع مستوى معيشتهم ليتمكنوا من جلب عائلاتهم والاستقرار وبناء حياه أسـرية، وبالتـالي تزداد بذلك نسبة العمالة العربية المسلمة على العمالة الغربية مما يقلـل تواجـد الجاليـات الآسيوية الهندية والباكستانية والفلبينية وغيرها، وما يترتب على ذلك تقليل الآثار الناجمـة عن ارتفاع نسبتهم في الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أبو العنين حسن، **دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات وبحوث جغرافية**، الطبعة الأولى 1996.

ابو العينين،حسن،الخليج العربي **(تطوره الباليوجرافي وتذبذب مستوى سطح مياهه خلال عصر البايستوسين)**، النشرة الدورية لقسم الجغرافيا بجامعة الكويت، العدد 125، الكويت 1989.

الادراة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، **العدد12 لسنة 1987، جدول رقم 35، وجدول رقم 47**

ألكعبي، عبد سعيد، **تطوير الموانئ والسفن بدولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لاستكمال نيل درجة الماجستير، الإسكندرية.

البابا، طلال، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**،دار الطليعة،بيروت،1981.

بلال، محمد، **التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهجرين والمواطنين في دولة الامارا ت العربية المتحدة بين 1975-1980**، شؤون اجتماعية، دارالكتب الوطنية، الامارات.

بو الحمام، محمد مرشد،**السواحل والسهول الساحلية في دولة الإمارات**،جائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي،الدورة الرابعة 1993،طبعة أولى 1996 دبي.

تقديرات الامم المتحدة، **دولة الامارات العربية المتحدة،دراسة مسحية شاملة.**

توهيل، سعيد محمد – **شراب،يوسف محمد – مجتمع الإمارات الأصالة والمعاصرة** 2005م، الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى 2005م الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

ج.س بيركس وك،ا. سنكلير، **السكان والهجرة الدولية في الدول العربية**،اللجنة الاقتصادية.

الجبلي، عبد، **دولة الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي 2002**، وزارة الإعلام والثقافة.

جريدة الخليج، عدد 5584 –1994/8/27، الامارات. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قانون العمل، 1981.

حمدي تمام.موسوعة زايد،، طبعة 1، داي نيبتون للطباعة،1992، ابو ظبي.

خصباك، شاكر، **دولة الإمارات العربية المتحدة**، دراسة في الجغرافية الاجتماعية، مطبعة الإرشاد، بغداد،1977.

خليفة، عائشة ابراهيم، **العمالة الوافد واثرها على الحياة الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة، البحوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي**، ندوة الثقافة والعلوم الجزء الاول.

خليل، احمد – الكبيسي، سعد وآخرون، **الخلل السكاني في الإمارات خلال 30 سنة الواقع – المشكلات –المقترحات**،الشارقة 1999. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

الخياط،حسن، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية**،منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية، العدد6، 1987.

خير صفوح غالب وآخرون، **دراسات في مجتمع الإمارات**، جامعة الإمارات العربية المتحدة 1989.

دراسات في مجتمع الامارات، مجموعة اعدها اعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الامارات،دار الكتب الوطنية، الامارات،1988– 1989

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء و وزارة الصحة،**جدول 1،المواليد حسب الجنسية والنوع والامارة2010**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء وزارة الصحة،**جدول 15 الوفيات حسب الجنسية والنوع وسبب الوفاة 1999**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول 1، الوفيات حسب الامارة والجنسية خلال العوام 1986-2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول 10، الوفيات حسب الامارة والنوع والجنسية 1995**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول 16،الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن2000** دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الصحة، **جدول 7 الوفيات المسجلة (مواطنين وغير مواطنون) حسب الجنس وفئات السن 2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول 4 المواليد حسب الجنسية والنوع وسن الام 1991-1995**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول 5 وفيات الحوادث حسب السبب الخارجي والجنس والجنسية 2010**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول 50، الوفيات حسب النوع وشهر الوفاه 1985.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، **جدول رقم 8: الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنين) حسب الجنس والإمارة 2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008، **جدول (6): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً لفئة الجنسية (مواطن/ وافد) والجنس.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009، **جدول (6): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً لفئة الجنسية (مواطن/ وافد) والجنس.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009 **جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009. **جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008. ومسح القوى العاملة 2009، **جدول 1: أهم مؤشرات القوى العاملة حسب بعض الخصائص الخلفية طبقاً لعامي 2008 – 2009**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008، **جدول 5: التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008 **جدول 35: متوسط ووسيط الدخل الشهري لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009 **جدول 35: متوسط ووسيط الدخل الشهري لأصحاب العمل والذين يعملون لحسابهم حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2008، **جدول 36: متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، مسح القوى العاملة 2009، **جـدول 36: متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر حسب بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزاة الصحة،**جدول 3، الوفيات حسب الامارة والجنس والجنسية 1986-2007**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة **1975، جدول 1،سكان الامارات حسب الامارة والجنسية والجنس 1975**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد،تعداد الدولة 1980 **جدول 2، سكان الامارات والجنسية والجنس 1980**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد الدوله 1985، **جدول3، سكان الامارات والجنسية والجنس 1985**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 1995،،**جدول4 السكان حسب الامارة والجنسية، 1995**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، تعداد الدولة 2005،،**جدول 5 السكان حسب الامارة والجنسية والجنس، 2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد 1975 **جدول 1: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1975.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد 1980 **جدول 2: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1980.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد، **تعداد 1985 جدول 3: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1985.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد الدولة 1975، **جدول 1: قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1975.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد الدولة 1980، **جدول 2: قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام** 1980

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعداد الدولة 1985 **جدول 3: قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1985**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد تعدادات الدولة 1975 – 2005، **جدول 4: قوة العمل (15 سنة فأكثر) حسب الإمارة والجنسية والنوع لعام 1995**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقصاد تعداد 2005 **جدول 5: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الصحة،**جدول رقم 2،المواليد حسب الجنسية والجنس والامارة 2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الصحة **جدول رقم 6،الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنون) حسب الجنس وسبب الوفاة 2005**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الصحة **جدول رقم 6،الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنون) حسب الجنس وسبب الوفاة 2006**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الصحة **جدول 4،الوفيات المسجلة (مواطنون وغير مواطنين)حسب الجنس وفئات السن 2010**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء،**جدول 1،المواليد حسب الامارة والجنسية خلال الاعوام 1976–1995**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء،**جدول 1السكان حسب الجنسية (مواطن–غير مواطن) والجنس** (تقديرات منتصف2010)

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء،**جدول رقم 10 الوفيات حسب الامارة والنوع والجنسية 1986–1995**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء،مسح القوى العاملة 2008، **جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء،مسح القوى العاملة 2008 **جدول (5): التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة.**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء،مسح القوى العاملة 2009، **جدول 5: التوزيع النسبي للسكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية وطبقاً للإمارة**

دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاءات، **جدول 1 المواليد حسب الجنسية والنوع بكل امارة 1980**

دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **بحث وتحليل الهجرة الوافدة في بيانات التعداد العام للسكان، 1975.**

دولة الامارات العربية المتحدة،المركز الوطني للاحصاء، **جدول 55 الوفيات حسب النوع وفئات السن 1987** دولة الامارات العربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء.**جدول 14 الوفيات حسب الجنسية والنوع وفئات السن 1995**

دولة الامارات عربية المتحدة، المركز الوطني للاحصاء، وزارة الاقتصاد **تعداد 1995. جدول 4: عدد سكان دولة الإمارات حسب فئات السن والنوع والجنسية 1995.**

دولة الامارات، وزارة التخطيط،ادارة الاحصاء،**التعداد العام للسكان 1995. السكان المواطنون في دولة الامارات حسب الحالة الزواجية والامارة سنة 1995.**

ذياب، محمد عبد الله، **اودية كتلتي الجبال الوسطى والشميلية بدولة الامارات،دراسة جيومورفيولوجية**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة 1989.

سويد،عبد المعطي وآخرون، **البعد العربي في مجتمع الإمارات"الرموز والتجليات"،سلسة الندوات7**،الطبعة الاولى، دبي 2007.

السويدي، خالد احمد الملا، **تكوين الاتحاد وقيام الدولة في الإمارات العربية المتحدة**، دار كنان للطباعة والنشر.

سويدي، عبد المعطي،**البعد العربي في مجتمع الإمارات "الرموز والتجليات"** 2007، دبي،الطبعة الأولى 2008مطبعة جولدن سيتي،الشارقة.

السويدي،جمال، **مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة،نظرة مستقبلية** سلسلة محاضرات الامارات، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى2003

سيد نوفل، **الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية،امارات عمان – معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،1972.

الشامسي، ميثاء، **الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الامارات**، 1996.

الشريان محمد، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحد ة 1990-1999**، رسالة مقدمة للحصول عل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية،2002.

شهاب.ايمان، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة الخارجية في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الشواورة، علي حمدان – الحبيس،محمود، **جغرافية السكان، عمان1992.**

شؤون اجتماعية مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية.تصدر عن جمعية الاجتماعيين، العدد التاسع والعشرين – السنة الثامنة –1991، الملف الاحصائي.

الصايغ، فاطمة، **الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة**،مركز الخليج للكتب، دبي.

الصباح، أمل يوسف، **سكان دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في جغرافية السكان،** 1979.

طه، منير يوسف،**الإمارات والخليج العربي في العصور القديمة**،الطبعة الأولى،2003،مركز زايد للتراث والتاريخ.

العاصي، محمد مطر، **مسيرة التعليم في الامارات، دبي**، مطبعة البيان التجارية، 1993

عبد الباسط، عبد المعطي، **المستقبل العربي في التكلفه الاجتماعية للعمالة الاسيوية في الخليج العربي،** العدد37،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1983.

عبد الحميد،عبد العال، **القوى العاملة المواطنة**،عجمان،مجلة غرفة تجارة وصناعة عجمان،العدد5 سبتمبر 2003.

عبد السلام،عادل، **الأرض التي عليها الدولة، دولة الإمارات العربية المتحدة**، دراسة مسحية شامله، معهد البحوث والدراسات العربية 1978.

عبد الفتاح، سوسن، **معالم الإمارات**، المجمع الثقافي، دار المتنبي للطباعة والنشر،أبو ظبي.

عبد الله، مطر، **الخلل في التركيبة السكانية لدولة الامارات العربية المتحدة وطرق علاجها،** وحدة الدراسات بجريدة الخليج، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 1999.

عبد الله، جميلة ناصر، **التخطيط الاستراتيجي في الأجهزة الأمنية كمدخل لتعزيز سياسات الأمن الديموغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، رسالة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة فـــي الادارة العامة، جامعة القاهرة، 2008.

غباش،موزة، الهجرة الخارجية والتنمية،**دراسة تطبيقيـــة لاثـــار الهجـــرة الوافـــدة اجتماعيـــا واقتصاديا وسياسيا في دولة الامارات العربية المتحدة**،دبي،مؤسســـة القـــراءه للجميـــع للنشروالتوزيع،1998

غنيم، عبد الحميد، **دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحدة**، الطبعة الأولى، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع دبي 1993.

غنيم.عبد الحميد عبد القادر، **جغرافية الامارات العربية المتحدة الاقليمية الطبيعية والبشـــرية**، دار الكتاب الجامعي 2001.

فايد، يوسف عبد المجيد – عبد السلام،عادل، **نمط المناخ والنبات في دولة الإمـــارات دراســـة مسحية شاملة**،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1978.

فرجاني،نادر، **الهجرة الى النفط، ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنميـــة في الوطن العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

فنيلون،د،ك،ج،**ابو ظبي وساحل عمان في موكب التطور**،ترجمة محمد امين عبد الله

فهد،محمد، الهجرة الى دولة الامارات العربية المتحدة، **دراسة للبعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية 1970-1995**، حقوق الطبع محفوظة القيادة العامة لشـــرطة دبـــي،مركـــز البحوث والدراسات، دبي،الامارات العربية المتحدة،الطبعة الاولى،2000.

القيشي،علي محمد، **سكان دولة الامارات العربية المتحدة دراسة جيوديموغرافيـــة**،2003 دار الكتب الوطنية،الامارات.

لوتاه، مريم سلطان، **الابعاد الداخلية لامن الخليج مع التطبيق علـــى دولـــة الامـــارات**،رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعوم السياسية، 1987.

لوريمر،ج،ج، **دليل الخليج**، ترجمة المكتب الثقــافي لحـــاكم قطـــر،الجـــزء الخـــامس،القســـم الجغرافي،بيروت1996

مال الله، محمد جاسم، **العمالة الوافدة واثرها في دولة الامارات العربيـــة المتحـــدة**، البحـــوث الفائزة بجائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي، الجزء الاول،الدوة الثالثة، دبي،1992.

محاكم وزارة العدل، دائرة القضاء – امارة ابو ظبي، دائرة محـــاكم – دبـــي – محـــاكم راس الخيمة،**عقود الزواج والطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الـــزوجين والامـــارة 2005.**

المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل، جدول رقم 1، 2014.

المعهد العربي للتخطيط، **ملف معلومات حول العمالة الاجنبية في الخليج**، الكويت، قسم تنميـــة الموارد البشرية1980.

معوض، جلال عبد الله، **العمالة الاسيوية في اقطار الخليج العربية**،مجلة التعاون،العدد الرابـــع، 1986.

الموسوعة العربية: https://www.google.ps. تاريخ دخول الموقع /2015/10

موسى. محمد متولي، **مياه متعددة المصادر،دولة الامارات العربية المتحدة**، دراســـه مســـحيه شاملة، القاهرة، 1978.

النعيم، محمد عبد، **دولة الإمارات العربية المتحدة**،مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

النومان، احمد عبد الرحمن، **جرائم دخول وإقامة الأجانب في الإمارات العربية المتحدة وكيفية مواجهتها**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الشرطة 2010.

هدى ميتكيس، **الاثار السياسية الداخلية للعولمه في منطقة الخلـــيج**، دراسة مقدمة الى مـــؤتمر العولمة والعالم العربي، القاهرة، 17–18 مايو،2000.

هيئة الموسوعة العربية السورية– دمشق http://www.arab -ency.com، تاريخ الدخول الى الموقع 28 /2015/1

وزارة الإعلام والثقا فة، إدارة الاستعلامات والنشر والصحافة.

وزارة الاعلام والثقافة **الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة 2006**،الناشـــر شـــركة ترايد نت بري ليمتد، الامارات العربية المتحدة، 2006

وزارة التخطيط،الادارة المركزية للاحصاء،**اثار الهجرة الخارجية على النمو السكاني في دولة الامارات في الفترة من 1968–1980**،ابو ظبي،اكتوبر 1981

وزارة التخطيط،الادارة المركزية للاحصاء،**جدول رقم 15 التركيب العمري للعــرب الوافــدين حسب الفئات العمرية للاعوام 1980 –1995، التعداد العام 1980،الاحصاءات الاولية.**

وزارة العدل، دائرة المحاكم – دبي – محاكم راس الخيمة،**عقود الزواج والطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب الامارة للاعوام 1995 –2000.**

الملاحق

الاستبانة باللغة العربية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الجغرافيا

استبانة

اخي الكريم اختي الكريمة... السلام عليكم ورحمة الله،،، وبعد

تقوم الباحثة بدراسة موضوع الاوضاع السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة ما بين عام 1975- 2010، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا، نرجو منكم بتعبئة هذه الاستمارة بكل موضوعية وصدق، علما بان البيانات والمعلومات التي يتم جمعها ستستخدم لاغراض البحث العلمي.

" ولكم جزيل الشكر والعرفان "

الباحثة: ازهار العقاد

استمارة الاوضاع السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة

Q1 الامارة-------------Q2 المدينة ----------------Q3رقم الاسرة -------------------

رقم	Q4 الاسم	Q5 العلاقه برب الاسرة	Q6 العمر بالسنوات	Q7 النوع	Q8 Q8 الجنسية	Q9 للمواطنين المتجنسين ما هي الجنسية السابقة	Q10 لغير المواطنين ما هي مدة الإقامة الحالية في الدولة
		١- رب الأسرة ٢- زوج / زوجة ٣- ابن/ ابنه ٤- اب / ام ٥- زوجة ابن / زوج ابنه ٦- حفيد/ حفيدة ٧- اخ/ اخت ٨- الجد / الجدة ٩- اقرباء اخرون ١٠- خادم / خادمة		١- ذكر ٢- انثى			١- اقل من ٥ سنوات ٢- ٥ - اقل من ١٠ سنوات ٣- ١٠- اقل من ١٥ سنوات ٤- ١٥ – اقل من ٢٠ سنة ٥- اكثر من ٢٠ سنة
1							
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							
11							
12							
13							
14							
15							

رقم	Q11 مكان الإقامة السابق	Q12 مكان الإقامة الحالي	Q13 سنة الإنتقال الى مكان الإقامة الحالي	Q14 سبب مغادرة مكان الإقامة السابق	Q15 سبب اختيار مكان الإقامة الحالي
	١- الهند ٢- باكستان ٣- بنغلاديش ٤- الفلبين ٥- لبنان ٦- مصر ٧- فلسطين ٨- الأردن ٩- سوريا ١٠- دولة عربية اخرى ١١- دولة اجنبية	١- امارة دبي ٢- أبوظبي ٣- عجمان ٤- الشارقة ٥- ام القيوين ٦- الفجيرة ٧- رأس الخيمة ٨- دولة عربية ٩- دولة اسيوية ١٠- دولة اجنبي	١- ما قبل سنة ١٩٧٠ ٢- ١٩٧٠-١٩٧٤ ٣- ١٩٧٥-١٩٧٩ ٤- ١٩٨٠-١٩٨٤ ٥- ١٩٨٥-١٩٨٩ ٦- ١٩٩٠-١٩٩٤ ٧- ١٩٩٥-١٩٩٩ ٨- ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ٩- ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ١٠- ٢٠١٠-٢٠١٤ ١١- ما بعد ٢٠١٤	١- عمل ٢- تعليم ٣- زواج ٤- طلاق ٥- الحروب ٦- الوفاة ٧- اسباب اخرى	١- عمل ٢- تعليم ٣- زواج ٤- طلاق ٥- الحرب ٦- الوفاة ٧- اسباب اخرى
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
13					
14					
15					

رقم	Q16 هل انت ملتحق بالتعليم حاليا	Q17 المستوى التعليمي	Q18 التخصص	Q19 مكان التخرج	Q20 سنة التخرج	Q21 الديانة
	١- نعم ٢- لا	١- امى ٢- يقرا ويكتب ٣- الإبتدائية ٤- المتوسطه ٥-الثانوية ٦- دبلوم دون الجامعة ٧- جامعة ٨- ماجيستر ٩- دكتوراة	١- طب ٢- هندسة ٣- تجارة ٤- زراعة ٥- علوم طبيعية ٦- علوم انسانية ٧- اخرى	١- الإمارات ٢- دولة اوربية ٣- دولة اسيوية ٤- امريكا ٥- كندا ٦- دولة عربية ٧- دولة افريقية	١- ما قبل ١٩٦٠ ٢- ١٩٦٠-١٩٦٩ ٣- ١٩٧٠-١٩٧٩ ٤- ١٩٨٠-١٩٨٩ ٥- ١٩٩٠-١٩٩٩ ٦- ٢٠٠٠- ٢٠٠٩ ٧- ما بعد ٢٠٠٩	١- مسلم ٢- يهودي ٣- مسيحي ٤- هندوسي ٥- بوذي ٦- يزيدي ٧- صابئي ٨- ديانة اخرى
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						

رقم	Q22 الحاله الزواجية	Q23 العمر عند الزواج الاول	Q24 مدة الزواج	Q25 صلة قرابة الزوج بالزوجة	Q26 عدد مرات الزواج	Q27 للذكور المتزوجين كم امراه في عصمتك
	١ـ دون سن الزواج ٢ـ اعزب/ عزباء ٣/ متزوج / متزوجه ٤ـ ارمل/ ارمله ٥ـ مطلق/مطلقه ٦ـ منفصل/منفصله	١ـ اقل من ١٥ ٢ـ ١٥ـ١٩ ٣ـ ٢٠ـ٢٤ ٤ـ ٢٥ـ٢٩ ٥ـ ٣٠ـ٣٤ ٦ـ ٣٥ـ٣٩ ٧ـ اكثر من ٤٠	١ـ اقل من سنة ٢ـ ١ـ٤ ٣ـ ٥ـ٩ ٤ـ ١٠ ـ١٤ ٥ـ ١٥ـ١٩ ٦ـ ٢٠ـ٢٤ ٧ـ ٢٥ـ٢٩ ٨ـ ٣٠فما فوق	١ـ ابن عم/ ابنه عم ٢ـ ابن خاله/ ابنه خاله ٣ـ ابن عمه / ابنة عمه ٤ـ ابن خال/ بنت خال ٥ـ قريب / قريبه ٦ـ لا يوجد قرابة ٧ـ اجنبي / اجنبية	١ـ (١) ٢ـ (٢) ٣ـ (٣) ٤ـ (٤)	١ـ (١) ٢ـ (٢) ٣ـ (٣) ٤ـ (٤)
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						

رقم	Q28 اللغة المستخدمة لديك	Q29 الحاله العمليه	Q30 اذا كنت تعمل حاليا ماهي مهنتك	Q31 اذا كنت تعمل او سبق لك العمل ماهي مهنتك السابقه	Q32 طبيعة العمل	Q33 العلاقه بصاحب العمل
	١- العربي ٢- الانجلزي ٣- الفرنسية ٤- اسبانيه ٥- لغةاخرى	١- يعمل ٢- متعطل سبق له العمل ٣- متعطل لم يسبق له العمل ٤- ربة منزل ٥- طالب ٦- غير راغب في العمل ٧- غير قادر على العمل ٨- متقاعد	١- فني ٢- حرفي ٣- ربة منزل ٤- الشرطة ٥- تجارة ٦- اعمال حرة ٧- اداري ٨- خدمات ٩- صناعة ١٠- اخرى	١- فني ٢- حرفي ٣- ربة منزل ٤- الشرطة ٥- تجارة ٦- اعمال حرة ٧- اداري ٨- خدمات ٩- صناعة ١٠- اخرى	١- دائم ٢- مؤقت	١- صاحب عمل ٢- يعمل لحسابه ٣- يعمل بأجر ٤- يعمل بدون اجر
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						
11						
12						
13						
14						
15						

رقم	Q34 اذا كنت صاحب عمل فما عدد العمال لديك	Q35 جنسية القوى العامه	Q36 مكان العمل	Q37 الدخل الشهري (درهم)	Q38 كم انجبت خلال ١٢ شهر الاخيرة من الذكور
	١. ١-٩ ٢. ١٠-١٩ ٣. ٢٠-٢٩ ٤. ٣٠-٣٩ ٥. ٤٠-٤٩ ٦. ٥٠-٥٩ ٧. ٦٠-٦٩ ٨. فوق ٦٩	١. الهند ٢. باكستان ٣. نيبال ٤. بنغلاديش ٥. الصين ٦. سيرلانكا ٧. تركيا ٨. افغانستان ٩. اوروبا ١٠. دولة عربية ١١. اخرى	١. امارة ابوظبي ٢. امارة دبي ٣. امارة الشارقة ٤. امارة عجمان ٥. امارة ام القوين ٦. امارة راس الخيمة ٧. الفجيرة ٨. دولةاجنبية ٩. دولة عربية	١. اقل من ٣٠٠٠ ٢. من ٣٠٠٠ الى اقل من ٦٠٠٠ ٣. من ٦٠٠٠ الى اقل من ٩٠٠٠ ٤. من ٩٠٠٠ الى اقل من ١٢٠٠٠ ٥. اكثر من ١٢٠٠٠ و فوق	١. (١) ٢. (٢) ٣. (٣) ٤. (٤) ٥. (٥)
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
13					
14					
15					

رقم	Q39 كم انجبت خلال ١٢ شهر الاخيرة من الاناث	Q40 كم توفي منهم خلال ١٢ شهر الاخيرة ذكور	Q41 كم توفي منهم خلال ١٢ شهر الاخيرة من الاناث	Q42 عدد الابناء الذكور المنجبين طيلة الفترة الزواجية
	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥)	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥)	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥)	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥) ٦- (٦) ٧- (٧) ٨- (٨) ٩- (٩) ١٠- (١٠) ١١- (١١) فما فوق
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
11				
12				
13				
14				
15				

رقم	Q43 عدد الإبناء الاناث المنجبين طيلة الفترة الزواجيه	Q44 عدد الابناء الذكور الذين على قيد الحياه	Q45 عدد الإبناء الاناث الذين على قيد الحياه	Q46 عدد الإبناء المتوفين من الذكور
	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥) ٦- (٦) ٧- (٧) ٨- (٨) ٩- (٩) ١٠- (١٠) ١١- (١١) فما فوق	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥) ٦- (٦) ٧- (٧) ٨- (٨) ٩- (٩) ١٠- (١٠) ١١- (١١) فما فوق	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥) ٦- (٦) ٧- (٧) ٨- (٨) ٩- (٩) ١٠- (١٠) ١١- (١١) فما فوق	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥) ٦- (٦) فاكثر
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
11				
12				
13				
14				
15				

رقم	Q47 عدد الأبناء المتوفين من الإناث	Q48 هل توفى احد في الأسرة خلال ١٢ شهر الاخيرة	Q49 عمر المتوفى	Q50 الجنس	Q51 سبب الوفاة
	١- (١) ٢- (٢) ٣- (٣) ٤- (٤) ٥- (٥) ٦- (٦) فاكثر	١ - نعم ٢ - لا		١- ذكر ٢- انثى	١- مرض ٢- حادث سير ٣- غرق ٤- وفات طبيعية ٥- انتحار ٦- شهيد ٧- قتل ٨- اخرى
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					
12					
13					
14					
15					

رقم	Q52 الحالة الزوجيه للمتوفي	Q53 المهنة للمتوفي	Q54 مكان الوفاة	Q55 مكان الإقامة المتوفي
	١ـ دون سن الزواج ٢ـ اعزب/ عزباء ٣/ متزوج / متزوجه ٤ـ ارمل/ ارمله ٥ـ مطلق/مطلقه ٦ـ منفصل/منفصله	١ـ فني ٢ـ حرفي ٣ـ ربة منزل ٤ـ الشرطة ٥ـ تجاره ٦ـ اعمال حرة ٧ـ اداري ٨ـ خدمات ٩ـ صناعة ١٠ـ اخرى	١ـ المستشفى ٢ـ المنزل ٣ـ الطريق ٤ـ اخرى	١ـ امارة ابوظبي ٢ـ امارة دبي ٣ـ امارة عجمان ٤ـ امارة الشارقة ٥ـ امارة ام القيوين ٦ـ امارة الفجيرة ٧ـ امارة راس الخيمة ٨ـ دولة عربية ٩ـ دولة اسيوية ١٠ـ دولة اجنبي
1				
2				
3				
4				
5				
6				
7				
8				
9				
10				
11				
12				
13				
14				
15				

الاستبانة باللغة الانجليزية

Form of Demographic Situation in U.A.E

---------------: Family Number Q3------------------: City Q ---------------- : Emirate Q1

For Non Q10 Local- Citizens The Duration of Current Residence in U.A.E	Q- 9 Previous Nationality of Naturalized Citizens (Locals)	Q- 8 Nationality	Q- 7 Sex	Q- 6 Age	Q5 Relation Ship to Household Head	Q- 4 Name	No
Less than years 5 -1 5- Less than 10 Years -2 10 – Less than15 years- 3 15- less than 20 years -4 More than20 years -5			Male-1 Female-2		Head of Household -1 Husband/Wife-2 Son/ Daughter-3 Father / Mother-4 Son- In Law/-5 Daughter- In Law Grand Son/ Grand-6 Daughter Brother /Sister-7 Grandfather-8 Grandmother Other Kinship-9 Servant-10		
							1
							2
							3
							4
							5
							6
							7
							8
							9
							10
							11
							12
							13
							14
							15

Q- 15 The Reason of Choosing the Current Residence Place	Q- 14 The Reason of leaving the previous residency place	Q- 13 Year of Arrival to the Current Residence Place	Q-12 Place of Current Residence	Q- 11 Previous residence place	No
Work -1 Education -2 Marriage -3 Divorce -4 War -5 Death -6 Others -7	Work -1 Education -2 Marriage -3 Divorce - 4 War -5 Death -6 Others -7	Before 1970 -1 1974-1970 -2 1979-1975 -3 1984-1980 -4 1989-1985 -5 1994-1990 -6 1999-1995 -7 2004-2000 -8 2009-2005 -9 2014-2010 -10 After2014 -11	Dubai -1 Abu Dhabi -2 Ajman -3 Sharjah -4 Umm Al Quwain -5 Fujairah -6 Ras Al Khaimah -7 Arabic Country -8 Asian Country -9 Foreign Country -10	India -1 Pakistan -2 Bangladesh -3 Philippines -4 Lebanon -5 Egypt -6 Palestine -7 Jordan -8 Syria -9 Other Ara. Country -10 Foreign Country -11	
					1
					2
					3
					4
					5
					6
					7
					8
					9
					10
					11
					12
					13
					14
					15

Q-21 Religion	Q- 20 Year of Graduation	Q- 19 Place of Graduation	Q-18 Major (Specialty)	Q- 17 Education Status	Q 16 Are You Current in Enrolled in Education Program	رقم
Muslim -1 Jewish -2 Christian -3 Hindus -4 Buddhist -5 Yazidi -6 Sabi -7 Others-8	Before 1960 -1 1969-1960 -2 1979-1970 -3 1989-1980 -4 1999-1990 -5 2009-2000 -6 After 2009 -7	U.A.E -1 European Countries -2 Asian Countries -3 America -4 Canada -5 Arabic Countries -6 African Countries -7	Medicine -1 Engineering -2 Business -3 Agriculture -4 Nature -3 Sciences Human-6 Science Others-7	Illiterate -1 Read and Write -2 Primary/ cycle1 -3 Preparatory Cycle2 -4 Secondary -5 H. school Diploma -6 Bachelor's Degree-7 Master's Degree -8 Ph.D -9	Yes-1 No-2	
						1
						2
						3
						4
						5
						6
						7
						8
						9
						10
						11
						12
						13
						14
						15

Q-27 For Married Man how Many Wife's do you have	Q- 26 Number of Marriage	Q- 25 Kinship Between husband and wife	Q24 Duration of Marriage	Q- 23 Age at First Marriage	Q 22 Legal Marital Status	No
(1) -1 (2) -2 (3) -3 (4) -4	(1) -1 (2) -2 (3) -3 (4) -4	Son of Father's Brother -1 Daughter of father's brother Son of Mather's Sister -2 Daughter of Mather's Sister Son of father's sister -3 daughter of father's sister Son of mother's brother -4 /daughter of mother's brother Relative-5 No kinship -6 Foreign-7	Less than 1year -1 4-1 -2 9-5 -3 14-10 -4 19-15 -5 24-20 - 6 29-25 -7 More than 30 Years -8	Less than15 -1 19-15 -2 24-20 -3 29-25 -4 34-30 -5 39-35 -6 More than 40 -7 Years	Under Age -1 Single -2 Married -3 Widowed -4 Divorced -5 Separated but Not -6 Divorced	
						1
						2
						3
						4
						5
						6
						7
						8
						9
						10
						11
						12
						13
						14
						15

Q-33 Relation t o the Labour Source	Q- 32 Nature of Work	Q- 31 If You Work of or Worked before What's your previous Job	Q30 If You are Working now What's you Present Job	Q- 29 Employment Status in main Job	Q 28 Speaking Language	رقم No
Employee -1 Own Account-2 Worker/ Free Lance Paid Employee -3 Un Paid- 4 Employee	Permanent-1 Temporay-2	Technician -1 Crafts Man -2 House Wife -3 Police -4 Business -5 Fee Work -6 Managerial -7 Services -8 Industry -9 Others -10	Technician-1 Crafts Man-2 House Wife-3 Police-4 Business -5 Fee Work-6 Managerial-7 Services-8 Industry -9 Others-10	Working -1 Unemployed But -2 worked before Unemployed &Never-3 Worked Before Household Duties -4 Student -5 Unwilling to Work-6 Unable to work-7 Retired- 8	Arabic -1 English -2 French -3 Spanish -4 Others -5	
						1
						2
						3
						4
						5
						6
						7
						8
						9
						10
						11
						12
						13
						14
						15

Q-38 How Many Babies you give birth during the last 12 Month (Male)	Q- 37 Income (Dr)	Q- 36 Place of Work	Q35 Nationality of Labor Force	Q 34 If You are an Employer, How Many Worker do you have?	No
(1) -1 (2) -2 (3) -3 (4) -4 (5) -5	Less than 3000 -1 3000-to -2 Less than 6000 6000 to -3 Less than 9000 9000-to -4 Less than 12000 More Than12000 -5	Abu Dhabi -1 Dubai -2 Sharjah -3 Ajman -4 Umm Al Quwain -5 Ras Al Khaimah -6 Fujairah -7 Foreign Country -8 Arabic Country -9	India-1 Pakistan-2 Nepal-3 Bangladesh-4 Philippines -5 Sri Lanka -6 Turkey -7 Afghanistan-8 European-9 Countries Arabic-10 Countries Others-11	9-1 -1 19-10 -2 29-20 -3 39-30 -4 49-40 -5 59-50 -6 69-60 -7 More Than 69 -8	
					1
					2
					3
					4
					5
					6
					7
					8
					9
					10
					11
					12
					13
					14
					15

Q42 **The Number of males with children throughout the period marital**	Q41 How many babies died from them during the last 12 months (female)	Q40 How many babies died From them during the last 12 month(male)	Q39 How many babies you give birth during the last 12 month(female)	رقم
(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5 (6) 6 (7) 7 (8) 8 (9) 9 (10) 10 and more (11) 11	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5	
				1
				2
				3
				4
				5
				6
				7
				8
				9
				10
				11
				12
				13
				14
				15

Q46 Number of Children deceased (male)	Q45 Number of Children who are (female) alive	Q44 Number of children who are (male) alive	Q43 The number of female with children throughout the period (marital)	رقم
(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5 more than (6) -6	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5 (6) 6 (7) 7 (8) 8 (9) 9 (10) 10 and more (11) 11	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5 (6) 6 (7) 7 (8) 8 (9) 9 (10) 10 and more (11) 11	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5 (6) 6 (7) 7 (8) 8 (9) 9 (10) 10 and more (11) 11	
				1
				2
				3
				4
				5
				6
				7
				8
				9
				10
				11
				12
				13
				14
				15

Q51 Cause of death	Q50 Sex	Q49 Age of deceased	Q48 Is one of family died during the recent 12 month	Q47 Number of children deceased (female)	رقم
Disease -1 Car accident -2 Drowning -3 Normal death -4 Suicide -5 Martyr -6 Murder -7 Others -8	Male -1 Female -2		Yes -1 No -2	(1) 1 (2) 2 (3) 3 (4) 4 (5) 5 more than (6) -6	
					1
					2
					3
					4
					5
					6
					7
					8
					9
					10
					11
					12
					13
					14
					15

Q55 The Residence place of deceased	Q54 Place of death	Q53 Occupation of the deceased	Q52 Marital Status of the deceased	No
Abu Dhabi -1 Dubai -2 Sharjah -3 Ajman -4 Umm Al Quwain -5 Ras Al Khaimah -6 Fujairah -7 Foreign Country -8 Arabic Country -9	Hospital -1 House -2 Road -3 Others -4	Technician -1 Crafts Man -2 House Wife -3 Police -4 Business -5 Free Work -6 Managerial -7 Services -8 Industry -9 Others -10	Under age -1 Single -2 Married -3 Widowed -4 Divorced -5 Separated but not divorced -6	
				1
				2
				3
				4
				5
				6
				7
				8
				9
				10
				11
				12
				13
				14
				15

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Population Status in the United Arab Emirates Between 1975- 2010

By
Azhar Ibrahim Aqqad

Supervised by
Dr. Wa'el Ennab

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2017

Population Status in the United Arab Emirates Between 1975- 2010
By
Azhar Ibrahim Aqqad
Supervised by
Dr. Wa'el Ennab

Abstract

This study sheds light on the population status in the United Arab Emirates between 1975- 2010. The study adopted Random Stratified Sampling distributed among the families in the United Arab Emirates. The sample consists of 498 families along with 2883 members where the state was divided into seven Emirates:(Emirate of Abu Dhabi, Dubai, Sharjah, Fujairah, Ajman, Ras Al-Khaimah and Umm Al-Quwain). SPSS has been adopted to achieve the study's objectives acquiring quantitative measurement of variables. The study includes eight chapters covering all aspects.

The study aims at introducing the population status in the United Arab Emirates, explaining the variations, identifying the causative factors, following the development stages of population status along with factors, analyzing the characteristics of Age pattern analysis, demography along with impacts upon the economic activities and population growth in addition to the negative impacts, current and future problems due to incompatibility of demography, behavioral, moral and cultural impacts.

The study shows that the immigration has reached up to 43% where the demographic study has shown that the young group (less than 15 years old) has reached up to 51.8% (more than a half of the population) while the

producing group includes the ages between 15-64 reaching up to 47.6 % which means that the UAE society is a semi-young and semi-working one.

It's shown that there is a variation of gender structure according to age. The rate of males out of the group aged from 25-29 is 10.6 % while the females' rate reaches up to 89.4% where the rate of people got Elementary Education is the highest one in Educational cases with 29.9% concentrated in the group aged from 5-9 with 66.2 %.

The study points out the impacts of demography in the state. The positive impacts are reprsented in the vital role of foreign workers in fulfilling the shortage of work required for development in the UAE in addition to rehabilitating the national workers in various fields. The negative and dangerous impact is the disappearance of the Arab-Islamic identity since societies of various-races form societies that are not related to political and social status quo.

Based on the outcomes achieved, it's recommended that efforts shall be excreted to increase the studies dealing with the population status in the UAE since the later has not been considered by studies searching for population status, changes and the increase in such population over a short period of time to adjust such defect turning it from temporary phenomenon to permanent one and from solvable problem to serious dilemma.